ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵢⵜ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

إصلاحات ذات آثار إيجابية على المواطن والمقاولة

إنجازات العمل الحكومي : 2017-2021

إصلاحات ذات آثار إيجابية على المواطن والمقاولة

إنجازات العمل الحكومي : 2017-2021

الفهرس

توطئة..... 7
1. إصلاح منظومة التعليم 9
2. تعزيز الحماية الاجتماعية 31
3. تأهيل منظومة الصحة 47
4. دعم القدرة الشرائية 57
5. تحسين ظروف الساكنة القروية 73
6. تحسين مناخ الأعمال..... 83
7. تحفيز التشغيل ودعم المقاولات 97
8. تطوير البنيات التحتية 111
9. التنمية المستدامة وحماية البيئة 121
10. تعزيز الحكامة وإصلاح الإدارة..... 131
11. تقوية وترشيد الاستثمار العمومي 141
12. صمود الوضعية الماكرو اقتصادية 151

توطئة

التزاما منها بضرورة إطلاع المواطنات والمواطنين بشكل مستمر وشفاف على مسارات عملها ومختلف إجراءاتها، وكجزء من تنزيل المبدأ الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة بمعناها الواسع، تعمل الحكومة بانتظام على نشر تقارير ومواد إعلامية حول منجزاتها، وحول تقدمها في تنفيذ برنامجها الحكومي 2017-2021.

وقد أصبح هذا التواصل المنتظم ممكنا بفضل تفعيل نظام محكم لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي، انخرطت فيه الحكومة بأكملها، من خلال اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي، الذي يحدد خارطة طريق متكاملة لتنفيذ الالتزامات الحكومية، بالإضافة إلى إحداث لجنة وزارية تضم أعضاء الحكومة، لتتبع تنزيل هذا البرنامج. كما تم إحداث وحدة لدى رئيس الحكومة تقوم بأعمال كتابة اللجنة والتتبع، بتعاون وثيق مع شبكة المخاطبين بمختلف القطاعات الوزارية. وقد تمكنت الحكومة بفضل هذه المنهجية غير المسبوقة من اعتماد تواصل شفاف ومنتظم مع الرأي العام.

لقد أطلقت الحكومة منذ بداية ولايتها، عدة محطات للتواصل بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الحكومي، وكذا لإطلاع الرأي العام بشكل مستمر على الأوراش الإصلاحية والمبادرات المتخذة، وكذا الإكراهات الموجودة والتحديات المطروحة. وفي هذا الصدد، أصدرت الحكومة:

- تقريرا بعنوان «120 يوماً و120 إجراءً» وذلك بعد أربعة أشهر من بداية الولاية الحكومية الحالية؛
- تقريرا عن «حصيلة السنة الأولى من العمل الحكومي»؛
- تقريراً فيما يتعلق بإنجازات الحكومة إلى غاية منتصف الولاية الحكومية، لتشمل الفترة 2017-2019؛
- تقريرا عن حصيلة السنة الثالثة من العمل الحكومي؛
- تقريرا نُشر بداية سنة 2021 يعرض سنة من تدبير جائحة كوفيد 19-.

بالإضافة إلى هذه التقارير، التي تظهر التقدم المحرز فيما يتعلق بالالتزامات الحكومية، استمر الفعل التواصلي للحكومة من خلال حضور السيد رئيس الحكومة للجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة بالبرلمان، وكذلك مداخلاته عند افتتاح الاجتماعات الأسبوعية للمجلس الحكومي، واجتماعات المجالس الإدارية لبعض المؤسسات العمومية واللجان الوزارية المتخصصة، إضافة إلى عدد من الحوارات مع وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة المكتوبة. يضاف إلى ذلك المجهود التواصلي الذي قام ويقوم به السادة الوزراء، للتعريف بمختلف الإنجازات التي تهم القطاعات التي يشرفون عليها.

واستمرارا في نهج التواصل وتنويع وسائله، يقدم هذا التقرير الموجز مجموعة من المواضيع التي تهم المواطن والمقاولة، وتمكنه من استيعاب بعض الجوانب من عمل الحكومة وآثارها على الواقع المعيش. وقد تحدد اختيار هذه المواضيع بشكل أساسي بالنظر لاستجابتها لعدد من الشروط:

- تلبية انتظارات رئيسية للمواطنين تهمهم بشكل مباشر؛
- إندراجها ضمن أولويات البرنامج الحكومي، وكونها مهيكلة حسب برامج ومشاريع وإجراءات محددة؛
- طابعها الأفقي، وكونها تهم عدة قطاعات حكومية؛
- قابلية آثارها للقياس، بناء على أرقام من مصادر رسمية وموثوقة، يمكن التحقق منها.

هذا التقرير الموجه للمواطن، يشكل إضافة للتقارير السابقة، ويبرز عناصر مهمة ومرقمة، غير أنه لا يشكل بأي حال من الأحوال حصيلة قطاعية، أو حصيلة للعمل الحكومي وفقًا للمحاور الخمسة للبرنامج، بل يقدم عددا من المحاور والمواضيع التي تهم المواطنين.

إصلاح منظومة التعليم

إصلاح منظومة التعليم

1. مجهود تشريعي مؤسِّس وإرساء آليات الحكامة 15
2. تعبئة كبيرة للموارد البشرية والعمل على تسوية وضعيتها 15
3. ارتفاع غير مسبوق في الميزانية المخصصة للقطاع 17
4. تقدم كبير في تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات 17
5. الإطلاق الفعلي لبرنامج تعميم التعليم الأولي 18
6. توسع دائرة المستفيدين من برامج محو الأمية 19
7. تطوير تأهيل التعليم العتيق 19
8. إطلاق مشروع الإصلاح التربوي بالمدرسة والجامعة 20
9. إطلاق ورش إصلاح التكوين المهني 21
10. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته 22
11. تعزيز الدعم الاجتماعي وخاصة برنامج «تيسير» 23
12. تعزيز الدعم الاجتماعي بالتعليم العالي والتكوين المهني 24
13. تراجع نسب الاكتظاظ والأقسام المشتركة 26
14. تحسن ملحوظ في نسب التمدرس 27
15. انخفاض ملحوظ في نسب الهدر المدرسي 28
16. تدبير الدراسة والتكوين والبحث العلمي خلال فترة الحجر الصحي 29

مـن أجـل مدرسـة قائمـة عـلى أسـس الجـودة، والإنصـاف، وتكافـؤ الفـرص، بذلـت الحكومـة العديـد مـن الجهـود، في إطـار تنزيـل الرؤيـة الاسـتراتيجية لإصـلاح التعليـم 2015-2030، وتنزيـل القانـون الإطـار المتعلـق بهـا. هـذا مـا مكـن مـن إحـداث مجموعـة مـن التحـولات وتحقيـق العديـد مـن الإنجـازات وتحسـين العديـد مـن المـؤشرات، وتجـدر الإشـارة إلى أنـه بالإضافـة إلى هـذه النتائـج المنجـزة، فقـد تـم إطـلاق العديـد مـن المشـاريع المفتوحـة والضروريـة لضـمان التحـول المطلـوب في النمـوذج التربـوي، ولا سـيما تكويـن وتوظيـف المدرسـين ومراجعـة النمـوذج البيداغوجـي وتدبـير المؤسسـات التعليميـة، مـما يجعـل مـن هـذا المـشروع مشروعـاً ممتـدا عـلى المـدى الطويـل ويتطلـب التزامًـا حكوميًـا ومؤسسـاتيا ومجتمعيًـا.

1. مجهود تشريعي مؤسِّس وإرساء آليات الحكامة

عملت الحكومة على إخراج القانون الإطار 51.17 الى حيز الوجود كأول إطار تعاقدي لإصلاح منظومة التربية والتكوين ملزم لجميع الأطراف عرفته بلادنا منذ الاستقلال، حيث نقله من إصلاح التعليم إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بشكل متكامل ومندمج ومستدام.

ولمواكبة هذا الورش وتسريع وتيرته أحدثت الحكومة «اللجنة الوطنية لتتبع وإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي» باعتبارها هيئة قيادة الإصلاح وإحدى الضمانات الأساس لتحصينه، والتي اعتمدت لوحة قيادة شاملة تتضمن المخطط التنظيمي التنفيذي لتنزيل القانون-الإطار، وكذا المخطط التشريعي وحافظة المشاريع ذات الصلة.

كما تم أيضا إحداث اللجنة الدائمة للبرامج والمناهج، وتفعيل مهام الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، كما تم إقرار القانون المنظم للتكوين المستمر بقطاع التكوين المهني.

من جهة أخرى، ومن أجل منح مزيد من الصلاحيات والاستقلالية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أعدت الحكومة مشروع التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بقطاع التربية الوطنية، والذي صادقت عليه اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.

2. تعبئة كبيرة للموارد البشرية والعمل على تسوية وضعيتها

لتوفير الموارد البشرية الضرورية قامت الحكومة بتعبئة استثنائية في مختلف مستويات المنظومة ومكوناتها، وهو ما انعكس إيجابا على المعدل السنوي للمناصب المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الذي انتقل من 7.063 منصبا سنوياً في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2016، إلى 20.160 منصب سنوياً ما بين 2017 و2021، مسجلاً رقماً قياسياً بلغ 32.400 منصب سنة 2017.

زيادة في عدد المناصب المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المصدر:قوانين المالية

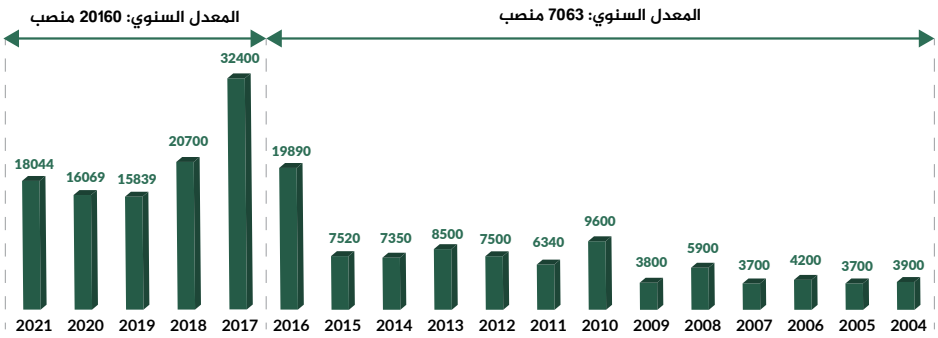

www.cg.gov.ma / 2021 - 2017 إنجازات

وبفضل هذه التعبئة، عرف قطاع التربية الوطنية إحداث 107 ألف منصب شغل خلال فترة 2017-2021، وهو ما يتجاوز مجموع المناصب المحدثة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2016 (13 سنة).

كما عرف مستوى التعليم العالي تم الرفع من عدد مناصب التوظيف بالتعليم الجامعي بما مجموعه 6800 منصب أستاذ جامعي (3200منصب محدث و3600 منصب محول) من سنة 2017 الى 2021 بمعدل 1400 منصب سنويا فانتقل بذلك عدد الأساتذة الباحثين من 13170 أستاذ باحث سنة 2017 إلى 15 675 سنة 2021، بزيادة نسبة 19%.

وبالموازاة مع هذا المجهود الاستثنائي، عملت الحكومة على تعميم المنصة الرقمية لتدبير مباريات التوظيف، وكذا إطلاق منصة رقمية لتتبع وضعية الأطر، وتنزيل مقتضيات القانون 55.19، المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية.

كما واصلت الحكومة الحوار مع الشركاء الاجتماعيين لتسوية وضعية بعض الفئات من موظفي قطاع التربية الوطنية في إطار الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي، نذكر منها وضعية الموظفين الذين تم توظيفهم الأول في السلمين 7 و 8، ووضعية بعض الموظفين المرتبين في الدرجة 3 (السلم 9)، ووضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذين سبق لهم أن كانوا معلمين والمحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 2011، ووضعية الناجحين في المباريات المهنية (موظفو قطاع التربية الوطنية الحاصلين على شهادات أجنبية أو دبلوم مهندس)، وملف خريجي مسلك الإدارة التربوية المزاولين لمهام الإدارة التربوية (إحداث إطار متصرف تربوي).

3. ارتفاع غير مسبوق في الميزانية المخصصة للقطاع

لتوفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ أوراش إصلاح المنظومة حرصت الحكومة على الرفع من الميزانية العامة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي حيث انتقلت من 54 مليار درهم سنة 2016 الى حوالي 72 مليار درهم سنة 2021 بزيادة تقدر ب 25%. ورغم ظروف الجائحة وما فرضته من تقليص النفقات العمومية، فقد حافظت الحكومة على نفس وتيرة تمويل المنظومة خلال سنة 2021.

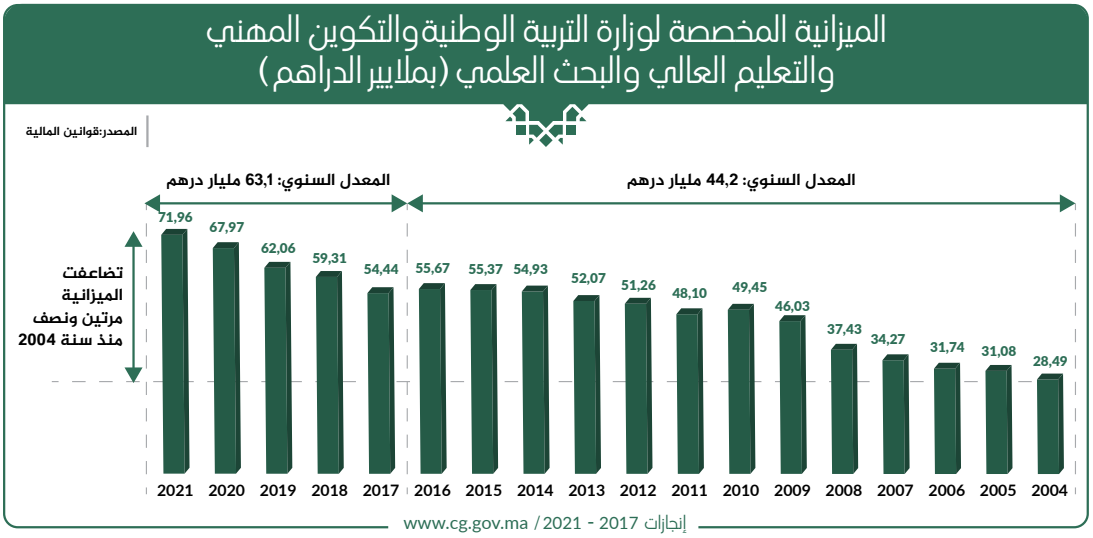

وهكذا، فقد تضاعفت الميزانية المخصصة للقطاع مرتين ونصف حيث انتقلت من 28.49 مليار درهم إلى 71.96 مليار درهم، ما بين 2004 و2021.

4. تقدم كبير في تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات

وقد مكن رفع الميزانية المخصصة لهذا القطاع على مدى السنوات الأربع الماضية، من تأهيل أكثر من 11.000 مؤسسة تعليمية واستبدال ما يقرب من 1.000 قسم دراسي من البناء المفكك بالبناء الصلب. وقد أتاحت هذه التحسينات تزويد أكثر من 95% من المدارس بالمرافق الصحية، وربط 87% منها بشبكة الماء الشروب و 96% بشبكة الكهرباء، ومن المزمع أن يتم الانتهاء من تعميم هذه الخدمات على مؤسسات التعليم الثانوي في المدى القريب.

فعلى مستوى التعليم المدرسي، تم إحداث 367 مؤسسة تعليمية جديدة في الفترة 2017-2021 بنسبة إنجاز تقدر ب 56%، فيما بلغ عدد المدارس الجماعاتية المحدثة 188 مدرسة والتخطيط لبناء 45 مدرسة أخرى خلال سنة 2021.

ومن جهة أخرى، بلغ عدد الداخليات المدرسية الجديدة 924 داخلية موسم 20-21 منها 62% بالعالم القروي. ووصل عدد المؤسسات المصنفة دامجة 3488 موسم 19-20 (تمثل 31% من مجموع المؤسسات التعليمية). ووصل عدد مراكز الفرصة الثانية «الجيل الجديد» 142 مركزا ليرفع عدد المستفيدين الى 9230 مستفيد موسم 20-21. إضافة الى 22963 مستفيد لمراكز الفرصة الثانية الأساسية.

وبخصوص التربية غير النظامية، تم فتح 40 مركزا جديدا خاص بالمؤسسات التعليمية خلال السنة الدراسية موسم 2019-2020 ليصل العدد إلى 142 مركزا.

وفيما يتعلق بمؤسسات التعليم الجامعي، وفي إطار العدالة المجالية ومبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف الجهات والأقاليم، تم إحداث 40 مؤسسة جامعية عمومية جديدة ما بين 2017 و2021، وبرمجة إحداث 21 مؤسسة جامعية في أفق 2023 منها 12 مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح و9 مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود (منها 4 كليات للطب والصيدلة و5 مدارس للتربية والتكوين).

كما مكنت الميزانية المخصصة من الشروع في إحداث مدن المهن والكفاءات في جميع الجهات، التي تشكل نقلة نوعية لعرض التكوين المهني في المغرب.

5. الإطلاق الفعلي لبرنامج تعميم التعليم الأولي

تم إحراز تقدم كبير من حيث عدد الأطفال المستفيدين من التعليم الأولي، حيث انتقل من 699.265 في السنة الدراسية 2017-2018 (أي 49,60% من الأطفال في سن التعليم الأولي) إلى أكثر من 900.000 طفل في السنة الدراسية 2019-2020، أي بنسبة تمدرس تناهز 72,5%. وبذلك تم تجاوز الهدف الأولي لبرنامج التعليم الأولي المحدد في نسبة ولوج تعادل 54,70%. هذه الدينامية تساهم في تقوية قدرة التلاميذ على تتبع المسار التعليمي وتطوير جودة الرأسمال البشري بشكل عام.

وقد واكب هذا التعميم، ارتفاع عدد المربيات والمربين إلى 46.519، وكذا ارتفاع عدد أقسام التعليم الأولي إلى 47.682 قسما.

عدد المستفيدين من التعليم الأولي (التقليدي والعمومي والخصوصي)

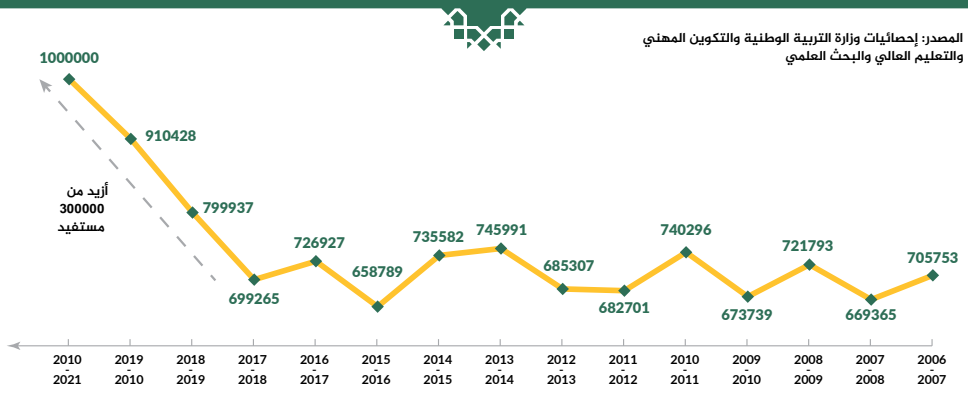

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

6. توسع دائرة المستفيدين من برامج محو الأمية

بخصوص برنامج محو الأمية بالمساجد، فقد تم تسجيل 283.758 مستفيد، بنسبة إنجاز الهدف بلغت 94,59% من الهدف المحدد في 300.000 مستفيد (2020-2021). فيما بلغت نسبة المسجلين في الوسط القروي 45,36%، كما تمت تعبئة 7.959 مؤطراً للدروس و1.165 منسقا ومستشارا تربويا و363 مكونا تربويا لضمان استمرار التعلم

أما في إطار برنامج محو الأمية للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، فقد بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية برسم الموسم القرائي 2019-2020، 1.200.295 مستفيد مقابل 1.131.703 في الموسم الذي قبله، أي بزيادة تقدر ب 6%، ليرتفع العدد الإجمالي للمسجلين، خلال العشر السنوات الأخيرة إلى أكثر من 8,5 مليون مستفيد. كما تسجل 177.389 مشاركا ببرنامج ما بعد محو الأمية لموسم 2019-2020، بزيادة تقدر بـ 47% مقارنة مع الهدف السنوي المحدد في 120.000 مسجل.

7. تطوير تأهيل التعليم العتيق

حددت الحكومة من أهدافها ترصيد التأهيل الذي عرفه التعليم العتيق، وإنجاحَ تجديدِ هندسته البيداغوجية وتوحيدِ برامجه ومناهجه، والارتقاءَ بالبنيات المادية لمؤسساته، والعناية بمختلف الأطر العاملة به، وكذا تلامذته وطلبته.

وقد اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات في سبيل ذلك، من أبرزها:

- الرفع من عدد المكافآت المخصصة للعاملين بمؤسسات التعليم العتيق حيث وصل عددها سنة 2020، 7.146 مكافأة جزافية رصد لها اعتماد مالي قدره 190 مليون درهم مقابل 6.822 مكافأة بغلاف مالي قدره 180,70 مليون درهم خلال سنة 2019؛
- تحسين الوضعية الاجتماعية للمتمدرسين بمؤسسات التعليم العتيق وتجويد ظروف حياتهم المدرسية من خلال مواصلة تعميم المنح، إذ تم تخصيص 34.301 منحة ودعم هذه المؤسسات بمواد التسيير، وقد رصد لهذه العمليات اعتماد مالي سنوي قدره 77 مليون درهم؛
- إنهاء أشغال بناء مدرسة للتعليم العتيق بالقنيطرة بغلاف مالي إجمالي قدره 21,89 مليون درهم، و إصلاح مدرسة الامام مالك وستة كتاتيب قرآنية بسلا بمبلغ 0,68 مليون درهم، واستكمال أشغال بناء 5 مدارس للتعليم العتيق بكل من إقليم شفشاون والصويرة وتاونات والريصاني واقليم بن جرير بمبلغ إجمالي قدره 19,74 مليون درهم؛
- إحداث منصة «دروسي» للتعليم عن بعد خاصة بالتعليم العتيق قصد ضمان الاستمرارية البيداغوجية بمؤسسات التعليم العتيق، وإنتاج 7.227 مسطحة رقمية وإعداد ملخصات وأنشطة تقويمية لدروس التعليم عن بعد همت جميع المواد الدراسية المقررة بمستويات وأطوار التعليم العتيق.

8. إطلاق مشروع الإصلاح التربوي بالمدرسة والجامعة

لضمان التكوين الجيد للمدرسين والرفع من قدراتهم، ومد المنظومة بأطر تربوية جيدة، وتنفيذا لمقتضيات القانون الإطار 15.17 تم إحداث مسار لتكوين الأطر التربوية في تكامل بين الجامعات والمراكز الجهوية للتربية والتكوين لمدة خمس سنوات، ثلاث سنوات منها للحصول على الإجازة في التربية والتخصص، وسنتان للتأهيل في مهن التربية والتكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

كما تم سنة 2018 إطلاق برنامج تكوين مدرسي المستقبل وفق هذا المسار الذي يهدف إلى تكوين 200 ألف مدرسة ومدرس في أفق سنة 2028 وسيعرف هذا الموسم الجامعي تخرج الفوج الأول من هذا البرنامج الوطني الطموح.

ولإدماج أكبر للتكنولوجيات الجديدة لدى الأطر التربوية، تم تعزيز التكوين المستمر القائم على التقنيات الجديدة، بينما تم ربط 6.784 مؤسسة بشبكة الإنترنت كجزء من برنامج جيني 3.

كما تم تجديد العرض التربوي بالتعلم المدرسي من خلال تنويع مساراته ومراجعة برامجه ومناهجه بالتركيز على تقوية مكانة اللغتين الرسميتين الوطنيتين والإنفتاح على اللغات الأجنبية في تدريس المواد العلمية والتقنية، فضلاً عن تعزيز المسارات المهنية في التعليم الإعدادي والبكالوريا المهنية، وتطوير المهارات الحياتية soft skills داخل

المنهاج الدراسي، وتقوية الجسور بين التكوين العام والتكوين المهني من خلال إرساء المسارات المهنية بالثانوي الإعدادي والتأهيلي.

أما على المستوى الجامعي، فقد تم إطلاق الإصلاح البيداغوجي والانتقال التدريجي إلى نظام البكالوريوس وإصلاح المسارات ذات الاستقطاب المحدود، و تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية، باعتماد أزيد من 210 مسلكا ممهننا ووضع نظام للوحدات القياسية المنقل، وكذا وضع برنامج لتخويل منح الدكتوراه لإنجاز أبحاث في إطار تعاقد أكاديمي بين الجامعة والمقاولة (ECTS)، مع إرساء المنصة الإلكترونية المغربية للتعليم عن بعد: الدروس المفتوحة والمكثفة عبر الانترنيت MOOCs وSPOCs .

9. إطلاق ورش إصلاح التكوين المهني

عرف قطاع التكوين المهني تطورا كبيرا، إذ تجاوز العدد الإجمالي للمتدربين 650 ألفا بارتفاع قدره 36%، فيما بلغ عدد المتوجين بدبلوم في التكوين المهني الأساسي 397.974، من بينهم 119.080 متدربة ومتدربا بالوسط المهني أي بنسبة 30% .

وقد عرف التكوين المهني عناية خاصة من لدن الحكومة، التي كان من ضمن أوائل إجراءاتها، إقرار المنحة للمتدربين بالتكوين المهني. وقد تجلت هذه العناية أيضا في ما يلي :

- الإطلاق الرسمي للبوابة الوطنية لاكتشاف المهن www.metiers.net.ma.
- إحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي.
- إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي.
- إرساء الممرات مع التعليم العالي لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية.

وتنفيذا لخارطة الطريق الجديدة للتكوين المهني التي تم تقديمها بتاريخ 4 أبريل 2019 بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تم إعطاء الانطلاقة لجيل جديد من مؤسسات التكوين المهني ببرمجة والشروع في إحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب والتخصصات بكل جهات المملكة حسب خصوصيات ومؤهلات كل واحدة منها؛ بكلفة مالية تقدر ب 3,6 مليار درهم، منها 2 مليار درهم من صندوق الحسن الثاني و70 مليون درهم من طرف كل جهة والمساهمة التكميلية من الميزانية العامة للدولة.

وقد تم الشروع عمليا خلال موسم 2019-2020 في بناء هذه المؤسسات في كل من جهات الشرق، سوس ماسة، طنجة تطوان الحسيمة، بني ملال خنيفرة، العيون الساقية الحمراء.

10. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته

لقد أولت الحكومة عناية خاصة لدعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة، وذلك من خلال:

- دعم موارده الخاصة: بالرفع من الاعتمادات المخصصة له الى نسبة 3,92 % من نسبة الميزانية العامة للقطاع سنة 2021، إذ بلغت ميزانية البحث العلمي 3,4 مليار درهم سنة 2020، مقابل 2,6 مليار درهم سنة 2016.
- تعزيز بنياته التحتية: بإطلاق أول مركز وطني لمعالجة البيانات الضخمة للتعليم العالي «HPC» وتنظيم تكوين لفائدة الجامعات حول استخدامه. والعمل على تعميم مجمعات الابتكار (Cités d'innovation) بالجامعات بمواصلة إحداثها بأربع جامعات بغلاف مالي قدره 50 مليون درهم. ومواصلة إنشاءها بباقي الجامعات بغلاف مالي قدره 65,5 مليون درهم سنة 2019.
- النهوض بالتميز: من خلال الرفع من عدد منح التميز في البحث العلمي (300 منحة سنويا) بعدما كانت لا تتجاوز 200 منحة في السنوات السابقة، وتخصيص 10 منح (بقيمة حوالي 20 ألف درهم شهريا لمدة ثلاثة سنوات) في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة، ودعم 100 مشروع سنويا في أفق 2021 عبر برنامج تعبئة الكفاءات المغربية المقيمة بالخارج. (برنامج فينكوم).
- دعم وتعزيز البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية: بتنفيذ برنامج «ابن خلدون» الذي مكن من تمويل 53 مشروع بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بمبلغ 30 مليون درهم ابتداء من 2019؛ والعمل على تعزيز النشر في المجلات العلمية المحكمة مما ساهم في تحسين جودة البحوث في المجال. وإطلاق برنامج للبحث العلمي في المجالات ذات الصلة بالقضايا الراهنة: القضايا المتعلقة بالصحراء المغربية وبجائحة فيروس كورونا المستجد، بمبلغ قدره 10 ملايين درهم.
- تعزيز الشراكة وطنيا ودوليا: تنويع مصادر تمويل البحث العلمي والابتكار، من خلال الانفتاح على القطاعات الوزارية والجهات والقطاع الخاص. ويتم حاليا تمويل أكثر من 260 مشروعا بميزانية تفوق 358 مليون درهم، في إطار الشراكة الوطنية، وأكثر من 172 مشروعا بميزانية تفوق 87 مليون درهم عن الجانب المغربي في إطار الشراكة الدولية.

وقد مكنت هذه المجهودات من تعزيز تصنيف الجامعات المغربية على الصعيد القاري والدولي حيث تم تصنيف 5 جامعات مغربية حسب تصنيف «Times Higher Education» من بين ألف أحسن جامعة على الصعيد الدولي مقابل واحدة سنة 2016، واحتلال المغرب الرتبة الرابعة إفريقيا بخصوص المؤشر العالمي للابتكار «SCOPUS»، والرتبة 75 على الصعيد الدولي من أصل 130 دولة.

كما اعتبرت 7 جامعات مغربية من بين 500 أحسن جامعة حسب تصنيف «QS» سنة 2020؛ واحتلت الرتبة الثالثة في برنامج البحث الأوروبي «FOSC»، والرتبة الثالثة عربيا بشأن الإنتاج العلمي في مجال التحول الرقمي حيث تمكن من إنتاج أكثر من 11.606 منشورا علميا مفهرسا خلال الأسدس الأول من سنة 2020 حسب «SCOPUS».

11. تعزيز الدعم الاجتماعي وخاصة برنامج «تيسير»

بذلت الحكومة مجهودات مكثفة لتعزيز برامج الدعم الاجتماعي للتعليم، ولاسيما عملية مليون محفظة، وبرنامج «تيسير»، والنقل المدرسي، والداخليات، والمنح الدراسية، إلخ. حيث شرعت الحكومة في تعميم برنامج «تيسير» سنة 2018 على المستوى الابتدائي ودمج الثانوي الإعدادي. وهكذا، تضاعف عدد المستفيدين من البرنامج ثلاث مرات تقريبًا ما بين الموسم الدراسي 2017-2018 والموسم الدراسي 2018-2019، مما كان له الأثر على رفع نسب التمدرس وخفض نسب الهدر المدرسي.

وبفضل هذه الجهود، شهدت هذه البرامج توسعا كبيرا ما بين موسمي 2017/2016 و2021/2020، إذ :

- انتقلت الاعتمادات المالية المخصصة لبرنامج «تيسير» من 700 مليون درهم سنة 2017 الى 2 مليار و377 مليون درهم سنة 2020 مما مكن من تعميم استفادة جميع الجماعات الترابية في العالم القروي والمناطق الشبه حضرية ذات الخصاص من البرنامج.

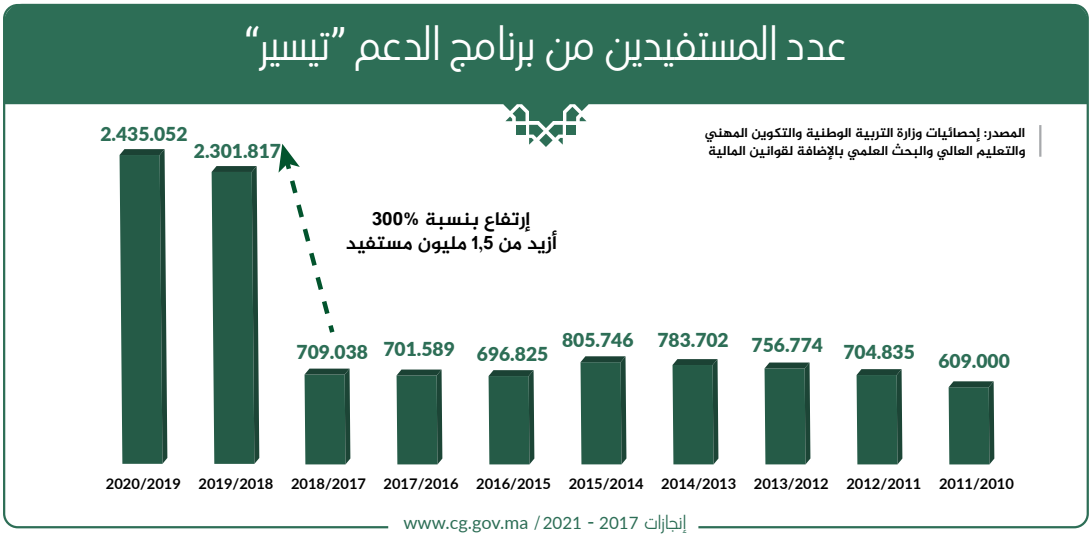

- ارتفع عدد التلاميذ المستفيدين من برنامج «تيسير» من 859.975 إلى 2.593.413 خلال 2020/2021، مع نسبة استفادة الوسط القروي من هذه المبادرة تبلغ % 80.

- ارتفع عدد المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة من 3.835.833 إلى 4.652.230، تبلغ نسبة استفادة الوسط القروي منها 62%.
- ارتفع عدد المستفيدين من الداخليات المدرسية من 106.572 إلى 183.108، تبلغ نسبة استفادة الوسط القروي منها 58%.
- ارتفع عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية خلال نفس الفترة من 1.085.110 تلميذا إلى 1.182.300، يبلغ معدل استفادة الوسط القروي منها 94%.
- ارتفع عدد المستفيدين من النقل المدرسي من 138.995 إلى 377.294، تبلغ نسبة استفادة الوسط القروي منها 78 %.

ولتحقيق ما سبق، عززت الحكومة الميزانية المخصصة للدعم المالي للداخليات والمطاعم المدرسية، التي انتقلت من 500 مليون درهم إلى 905 مليون درهم سنة 2018، وارتفعت المنح اليومية من 14 إلى 20 درهمًا لكل تلميذ يوميًا، بالإضافة إلى ارتفاعات سنوية تصل إلى 20% فيما يخص عدد المستفيدين من وسائل النقل المدرسي خاصة في العالم القروي.

12. تعزيز الدعم الاجتماعي بالتعليم العالي والتكوين المهني

شهد عدد الطلبة المغاربة الممنوحين في المغرب والخارج ارتفاعاً ملحوظاً، حيث انتقل من حوالي 329 ألف برسم السنة الجامعية 2016-2017 إلى حوالي 400 ألف طالب برسم سنة 2020-2021. وقد مكن هذا الارتفاع من استفادة سبعة أقاليم جديدة من تغطية وصلت 100% (ليصبح المجموع 16 إقليما) مع تغطية تتراوح بين 70% و95% في باقي الأقاليم. كما تجاوزت نسبة الطلبة الممنوحين بسلك الدكتوراه 77%.

عدد طلبة التعليم العالي الممنوحين بالمغرب والخارج

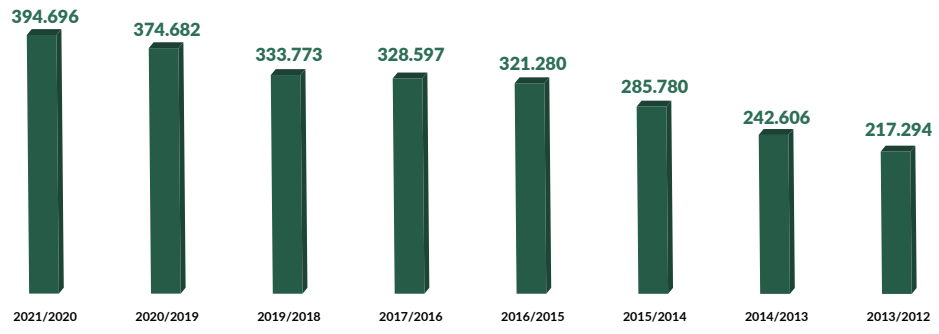

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

وقد ساهم تخصيص ميزانية إضافية سنة 2019 في تسهيل الحصول على المنحة الدراسية، وبذلك ارتفعت الميزانية من 1,6 مليار درهم سنة 2017 إلى 2,04 مليار سنة 2020.

كما خصصت الحكومة، ولأول مرة، المنحة الدراسية لمتدربي التكوين المهني ابتداء من سنة 2017. وهكذا، بالنسبة للسنة التكوينية 2019-2020، استفاد منها ما يقارب 44.000 طالب ومتدرب، ويرتقب أن يصل العدد ل 70 ألف في أفق 2023، مما مكن من تثمين هذا النوع من التكوين والرفع من جودته.

وبخصوص نظام التأمين الصحي الاجباري للطلبة، فقد وصل عدد المستفيدين ما يفوق 300 ألف طالب مستفيد سنة 2021 بميزانية قدرها 110 مليون درهم. بعد ما كان عدد المستفيدين في حدود 7 آلاف سنة 2017 قبل إدخال التعديلات على المرسوم المحدث لهذه الخدمة.

كما تم إنشاء وتجهيز 18 مكتبا صحيا بالأحياء الجامعية لاستقبال ملفات العلاج الخاصة بالطلبة، وانتقل عدد المراكز الصحية من 25 مركزا سنة 2017 إلى 29 مركزا سنة 2021.

وانتقل عدد المؤسسات التي تقوم بخدمة الإسكان لفائدة الطلبة من 19 مؤسسة سنة 2016 الى 32 سنة 2021. مما مكن من رفع عدد القاطنين من الايواء من 59 ألف قاطن سنة 2016 الى 90 ألف سنة 2021، تمثل الإناث ضمنها حوالي 61%، بزيادة 50% مقارنة مع سنة 2016. فيما ارتفع عدد الوجبات الغذائية المقدمة للطلبة، من 8,6 مليون وجبة إلى 15 مليون وجبة سنويا

الخدمات الاجتماعية	2017	2021	نسبة التطور
المنح	329 ألف	400 ألف	21.6%
الإطعام	8,6 مليون وجبة سنويا	15 مليون وجبة سنويا	76.5%
الإيواء	59 ألف	90 ألف	52.5%
التغطية الصحية	7000 مستفيد	300 ألف مستفيد	4200%
المطاعم الجامعية	16	19	19%
الأحياء والإقامات الجامعية	19	32	60%
المراكز الصحية	25	29	16%

13. تراجع نسب الاكتظاظ والأقسام المشتركة

مكنت هذه التعبئة المهمة للموارد البشرية وكذا التأهيل الذي عرفته البنيات التحتية من تقليص الاكتظاظ في المدارس (الأقسام التي كانت تضم 40 تلميذا أو أكثر) للتعليم الابتدائي من 48,8% خلال السنة الدراسية 2016-2017 إلى 13,5% خلال السنة الدراسية 2019-2020 وللتعليم الإعدادي من 22,2% إلى4,7% وللثانوي التأهيلي من 29% إلى 8,2% خلال نفس الفترة.

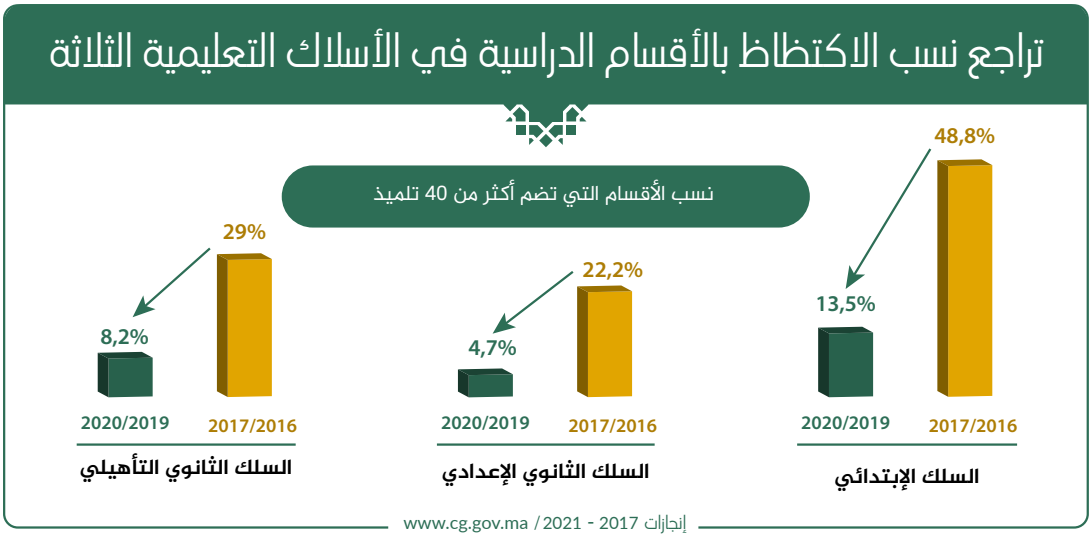

كما ارتفع، ما بين 2017/2016 و2020/2019، عدد الأقسام التي يقل عدد تلاميذها عن 36 تلميذا بالتعليم الابتدائي من 22,5% إلى 55,5%، وبالإعدادي من 65,4% إلى 84,9% خلال السنة الدراسية 20/19، وبالتأهيلي من 49,6% إلى 71,8%.

كما خففت هذه الجهود من حدة معضلة الأقسام المشتركة بحيث انتقلت نسبتها من 22,5% خلال السنة الدراسية سنة 2016/20115 إلى 19,4% خلال 2020/2019.

14. تحسن ملحوظ في نسب التمدرس

ارتفعت نسبة التمدرس بشكل ملموس، ما بين 2017/2016 و2020/2019، سواء بالمستوى الابتدائي حيث انتقلت من 98% إلى حوالي 100%، أو بالمستوى الثانوي الإعدادي حيث انتقلت من 88,3 إلى أكثر من 94%، أو بالمستوى الثانوي التأهيلي حيث بلغت نسبة 69,6%.

وهذا يترجم التزام الحكومة بتعميم التعليم وضمان الحق في التمدرس لجميع المواطنين، والذي ترجم أيضا بإقرار إلزامية الولوج التام للتربية والتعليم والتكوين بالنسبة للفئة العمرية من 4 إلى 16 سنة: إضافة سنتين في سلك التعليم الأولي وإضافة سنة إلزامية في التعليم الثانوي.

كما تم تنظيم عملية قافلة التعبئة المجتمعية لإدماج الأطفال غير الممدرسين حيث وصل عددهم إلى 30.990 طفلا.

نسب التمدرس بالأسلاك الثلاثة للتعليم

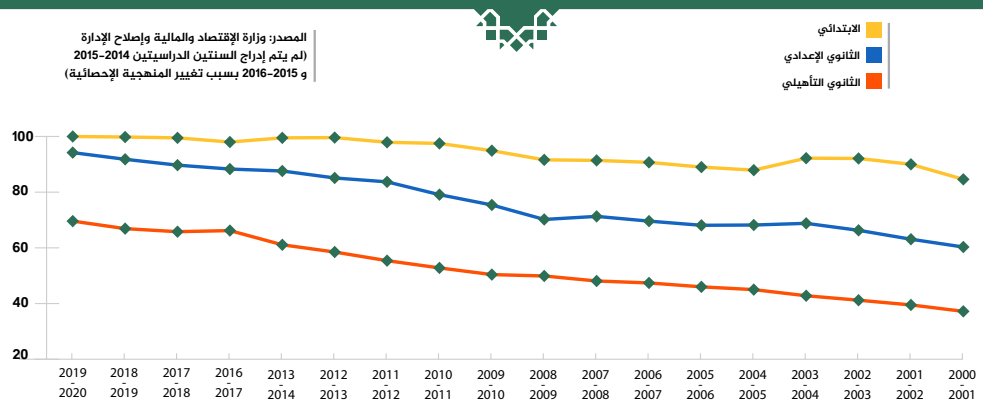

وبفضل المجهودات التي قامت بها الحكومة في قطاع التربية غير النظامية، استفاد 66.404 تلميذا من هذا النظام برسم السنة الدراسية الموسم 2018-2019، وقد بلغت نسبة الإدماج 39% بسلك الفرصة الثانية، و 65% بسلك الفرصة الثانية من الجيل الجديد.

من جهة أخرى عرفت نسبة التمدرس بالتعليم العالي (الفئة العمرية 18-22) تطوراً ملحوظاً، حيث انتقلت من 33 سنة 2016 إلى 42% في موسم 2019-2020. كما تم الرفع من عدد المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود بنسبة 50%، مما مكن أكبر عدد من الحاصلين على الباكالوريا من ولوجها.

15. انخفاض ملحوظ في نسب الهدر المدرسي

انخفضت نسب الهدر المدرسي بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث اقتربت من 0,4% بالنسبة للمستوى الابتدائي برسم السنة الدراسية 2019-2020 وحوالي 10% بالنسبة للثانوي الإعدادي برسم نفس السنة مقارنة بـ 13% برسم سنة 2008-2009 و 9% بالنسبة للثانوي التأهيلي برسم السنة الدراسية 2019-2020 مقارنة بـ 15% برسم سنة 2008-2009. هذا الانخفاض يساهم في تحسين متوسط مدة سنوات الدراسة، والذي يعد في حد ذاته مكونًا أساسيًا في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة.

انخفاض نسب الهدر المدرسي بالأسلاك الثلاثة للتعليم

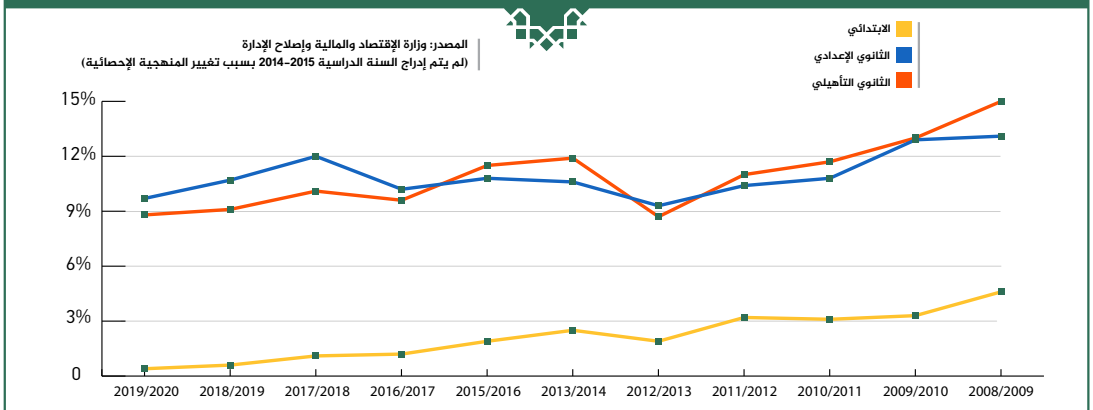

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

16. تدبير الدراسة والتكوين والبحث العلمي خلال فترة الحجر الصحي

لتدبير الدراسة والتكوين والبحث العلمي خلال فترة جائحة كورونا حرصت الحكومة على:

- ضمان استمرارية الدراسة والتكوين بالمؤسسات التعليمية خلال فترة الحجر الصحي بالاعتماد على التعليم عن بعد.
- تفعيل الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الحجر الصحي عبر إنتاج أكثر من 110.000 من الموارد الرقمية المتنوعة.
- تدبير فترة الامتحانات والمباريات لنهاية موسم 2019-2020 بمختلف المستويات التعليمية، بما في ذلك النجاح في تنظيم إمتحانات الباكالوريا لموسمين دراسيين على التوالي في ظل الجائحة.
- تدبير الدخول المدرسي والتكويني من موسم 2020-2021، وضمان استمرار الدراسة والتكوين خلاله بالاعتماد على التدريس والتكوين بالتناوب (حضوري وعن بعد).
- تقديم 736 من الدروس والمحاضرات المصورة، ووضع منصة خاصة بالموارد الجامعية الرقمية للولوج المباشر والحي: https://run.enssup.gov.ma، واستخدام منصات عن بعد من طرف الأساتذة.
- استمرارية أنشطة البحث العلمي والابتكار طيلة فترة الحجر الصحي وحالة الطوارئ. حيث تم إطلاق برنامج «كوفيد» لتمويل 141 مشروع بحث ذات الصلة بوباء كوفيد 19 بميزانية قدرها 30 مليون درهم همت أساسا علوم الصحة والحياة. والجوانب الإنسانية والاجتماعية والنفسية.

تعزيز الحماية الاجتماعية

تعزيز الحماية الاجتماعية

1. المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية 37
2. توسيع التغطية الصحية..... 38
3. تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 40
4. مضاعفة نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي..... 40
5. دعم النساء في وضعية هشة 41
6. الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة 42
7. الجهود المبذولة لتعميم الولوج للسكن الإجتماعي 43
8. بلورة منظومة استهداف أمثل للدعم الاجتماعي 43
9. البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء..... 43
10. إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية..... 44
11. تنظيم وهيكلة مجال العمل الاجتماعي 44
12. التعويض عن فقدان الشغل..... 45

أولت الحكومة عناية كبرى للورش الاجتماعي، الذي انخرط فيه المغرب منذ سنوات تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله. والتزمت من أجل ذلك، في برنامجها الحكومي، بتعزيز وتطوير برامج المساعدة الاجتماعية المختلفة، وتجويد حكامة ونجاعة هاته البرامج، وإطلاق ورش إصلاح منظومة الاستهداف، وتنويع وتوسيع آليات دعم الفئات الهشة، وتوسيع التغطية الصحية الأساسية وأنظمة التقاعد، وتطوير نظام التعويض عن فقدان الشغل، كلها أوراش إصلاحية وآليات اجتماعية أسفرت عن نتائج ملموسة.

كما تعمل الحكومة على تنزيل أكثر من 100 برنامج اجتماعي، من خلال عدة قطاعات حكومية ومؤسسات متخصصة. ولتحقيق أعلى مستويات الالتقائية والنجاعة، وضعت الحكومة رؤية مندمجة للحماية الاجتماعية على إثر تنظيمها المناظرة الوطنية للحماية الاجتماعية يومي 12 و13 نونبر 2018.

وتأتي التوجيهات الملكية السامية، الداعية إلى تعميم الحماية الاجتماعية، لتعطي ديناميكية جديدة لهذه الإصلاحات، وليصبح بذلك هذا الورش ذو بعد وطني كبير وأفق زمني يمتد إلى 2025، مع برمجة وآليات تنفيذ دقيقة.

ومنذ بضعة أشهر، انكبت الحكومة لاتخاذ عدة تدابير من أجل ضمان تفعيل أنجع لورش تعميم الحماية الاجتماعية، التي دعا إليه جلالة الملك حفظه الله، ولإنجاحه وتحقيق أهدافه، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المشروع الملكي، والذي يتطلب انخراطا جماعيا واسعا، كل في إطار اختصاصاته ومسؤولياته.

1. المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية التي تضمنها خطاب العرش المجيد لسنة 2020، وكذا خطاب أكتوبر 2020 لافتتاح السنة البرلمانية، باشرت الحكومة تنزيل مضامين المشروع الملكي الهيكلي الذي يهدف إلى تعميم التغطية الاجتماعية لجميع المواطنين بشكل تدريجي في أفق سنة 2025، وبلورة مخطط عملي شامل لتنزيل هذا الإصلاح، والذي يتضمن البرنامج الزمني والإطار القانوني وخيارات التمويل، وكذا آليات الحكامة المعتمدة، بتنسيق مع كافة الشركاء الاجتماعيين، كما دعا جلالته إلى إصلاح عميق للأنظمة والبرامج الاجتماعية المعمول بها، لا سيما من خلال تفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

يشكل هذا المشروع ثورة اجتماعية حقيقية، لما له من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المواطنين، وصيانة كرامة جميع المغاربة، وتحصين الفئات الهشة، لاسيما في سياق ما أصبح يعرفه العالم من تقلبات اقتصادية ومخاطر صحية. وكخطوة أولى في سبيل تنزيل هذا المشروع الكبير، حرصت الحكومة على إعداد القانون الإطار الذي تم تقديم خطوطه العريضة بين يدي جلالة الملك خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2021، وصادق عليه مجلسا البرلمان.

ومن أجل التنزيل الأمثل للمشروع، ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، يتضمن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية أربعة محاور أساسية تتجلى في:

- أولا، تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستهدف إضافي خلال سنتي 2021 و2022، وذلك بتوسيع الاستفادة منه ليشمل الفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، وفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا، ويغطي هذا التأمين تكاليف التطبيب واقتناء الأدوية والاستشفاء والعلاج؛
- ثانيا، تعميم التعويضات العائلية لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن التمدرس تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة خلال سنتي 2023 و2024، من خلال تمكين الأسر التي لا تستفيد من هذه التعويضات من الاستفادة، حسب الحالة، من تعويضات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة أو من تعويضات جزافية؛
- ثالثا، توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد لفائدة حوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش في أفق سنة 2025، من خلال تنزيل نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- رابعا، تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025، لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

وكإجراء أولي في تنزيل المشروع، ترأس جلالة الملك حفظه الله، يوم 14 أبريل 2021، حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وتوقيع ثلاث اتفاقيات -إطار تهم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، يتعلق الأمر ب:

- الاتفاقية الإطار الأولى الخاصة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار، والحرفيين، والمهنيين، ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، تهم ما يفوق 800 ألف منخرط؛
- الاتفاقية الإطار الثانية تخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية، البالغ عددهم حوالي 500 ألف منخرط؛
- الاتفاقية الإطار الثالثة تتعلق بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفلاحين، البالغ عددهم حوالي 1,6 مليون منخرط.

وتجدر الإشارة إلى أن تدبير هذه البرامج في أفق 2025 يتطلب تخصيص مبلغ إجمالي سنوي يقدر ب 51 مليار درهم، منها 23 مليار يتم تمويلها من الميزانية العامة للدولة. ولتمويل مشروع تعميم التغطية الصحية الاجبارية، تم تخصيص 4,2 مليار درهم برسم ميزانية سنة 2021 لتمويل مرحلة التعميم الأولى.

2. توسيع التغطية الصحية

لقد جاء المشروع الملكي لتأطير وتسريع وتيرة تنفيذ البرامج الحكومية في هذا المجال، علما أن عددا من البرامج في هذا الإطار كانت في طور الإنجاز. وهو ما مكن من تحقيق ارتفاع مطرد في نسبة التغطية الصحية الأساسية خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت حوالي 70 في المائة من السكان سنة 2019 مقابل 52 في المائة سنة 2015، و35 في المائة سنة 2012، بفعل توسيع التغطية الصحية لتشمل عددا من الشرائح الاجتماعية.

تطور نسبة السكان المستفيدين من التغطية الصحية الأساسية

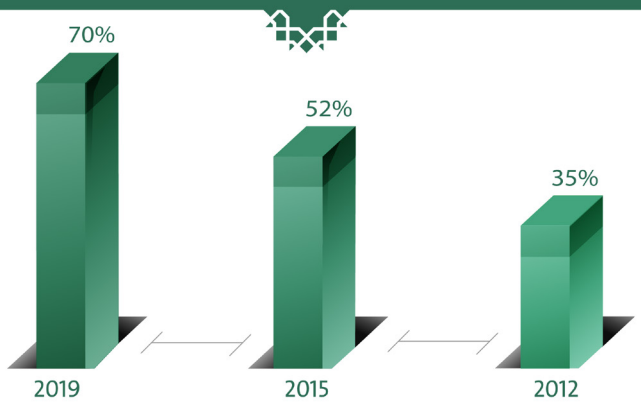

وبفضل هذا التوسيع للتغطية الصحية الأساسية، فقد بلغ عدد السكان الإجمالي المستفيد منها سنة 2019 حوالي 21 مليون مواطنة ومواطن، مقارنة بحوالي 10 ملايين سنة 2012.

المستفيدون من أنظمة التغطية الصحية الأساسية (بالملايين)

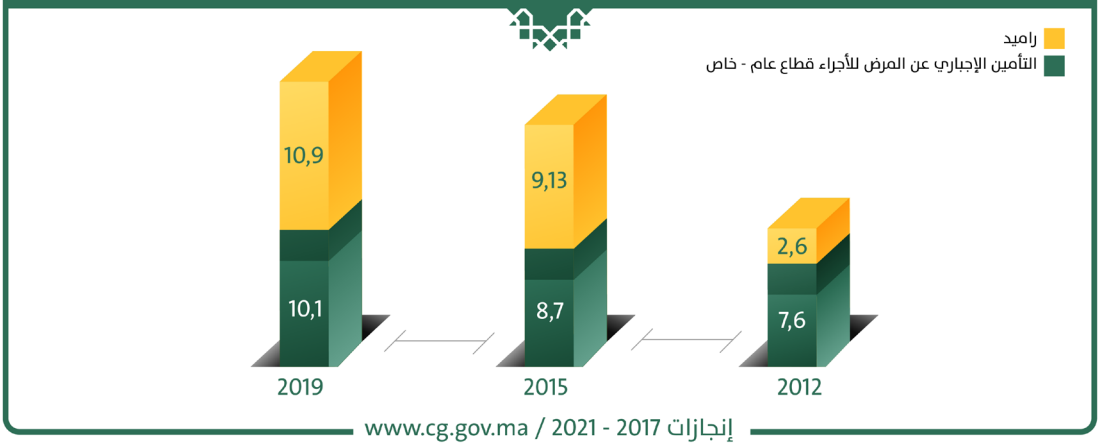

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

من جهة أخرى، عملت الحكومة على توسيع التغطية الصحية لتشمل بشكل تدريجي فئات من العمال المستقلين وغير الأجراء. وفي هذا الإطار، أصدرت الحكومة المراسيم المتعلقة بمعاشات المفوضين القضائيين والعدول والمرشدين السياحيين والمروضين الطبيين والقوابل وفئات الأطباء وفئة المهندسين المعماريين فيما توجد المراسيم المتعلقة بعدة فئات من المهنيين قيد الاعداد والمصادقة.

وفي هذا الصدد، وتتويجا للمجهودات المبذولة في سبيل تمكين هذه الفئات المهنية من التغطية الصحية، تم توزيع أولى شهادات الاستفادة من تعويضات نظام الحماية الاجتماعية لفائدة فئة العدول.

كما وسَّعَت الحكومة التغطية الصحية لتشمل الطلبة، حيث بلغ عدد المستفيدين من نظام التغطية الصحية للطلبة سنة 2020 ما مجموعه 194.906 طالب جامعي و33.044 متدرب في التكوين المهني مقابل 4000 مستفيد سنة 2018.

3. تنزيل المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تميزت الفترة 2017-2019 بمواصلة تنزيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية، حيث تم تنزيل البرنامج القروي، البرنامج الحضري، البرنامج الافقي وبرنامج محاربة الهشاشة بغلاف مالي للاداءات فاق 10,71 مليار درهم.

تميزت سنة 2019 بإطلاق النسخة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023، التي ترتكز على أربعة برامج رئيسية، خصصت لها ميزانية قدرها 18 مليار درهم بمعدل 4 ملايير للبرامج الثلاثة الأولى و6 ملايير درهم للبرنامج الرابع، كما يلي:

- برنامج تدارك الخصاص في البنيات التحتية والخدمات الأساسية: تم برسم سنة 2020، إنجاز ما يناهز 541 مشروعا وذلك بتكلفة اجمالية بلغت 783,7 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 687,2 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 780 ألف مستفيد؛
- برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة: تم برسم سنة 2020، إنجاز ما مجموعه 518 مشروعا وذلك بتكلفة إجمالية ناهزت 508,2 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 343,7 مليون درهم؛
- برنامج تعزيز برنامج الأنشطة المدرة للدخل: تم في إطار هذا البرنامج إطلاق عدة مشاريع سوسيو-اقتصادية تهدف إلى التمكين الاقتصادي لعدة فئات اجتماعية كحاملي مشاريع المقاولة الناشئة لا سيما إطلاق 10 طلبات إبداء الاهتمام على صعيد 10 جهات، مكنت من انتقاء 31 متعهد خدمات في إطار المواكبة التقنية لإنشاء المقاولات بغلاف مالي بقيمة 193 مليون درهم على امتداد ثلاث سنوات؛
- برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب: همت مشاريع المبادرة في إطار هذا البرنامج عدة محاور كالتعليم الأولي، الدعم المدرسي وصحة الأم والطفل، والدعم المدرسي. فيما يتعلق بمحور صحة الأم والطفل، تم إنجاز 132 مشروعا بغلاف مالي ناهز 83,3 مليون درهم. وفي محور التعليم الأولي: تمت برمجة 2025 وحدة للتعليم الأولي في الوسط القروي بغلاف إجمالي ناهز 523 مليون درهم.

4. مضاعفة نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي

تضاعفت ميزانية صندوق دعم التماسك الاجتماعي الذي يمول برنامج «تيسير» لدعم التمدرس، وبرنامج مليون محفظة، وتقديم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة، والأشخاص في وضعية إعاقة، ونظام المساعدة الطبية « راميد».

وقد تم برسم مالية 2021 تغيير تسمية «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» ليصبح «صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي» مع تخصيص ميزانية تقدر ب 9,5 مليار درهم، وتوسيع تدخلاته وتعزيز موارده بمداخيل إضافية، منها حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول.

نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي (مليون درهم)

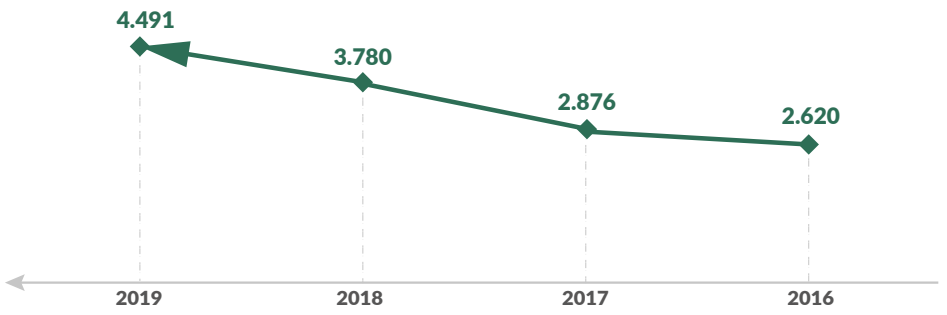

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

5. دعم النساء في وضعية هشة

يتعلق الأمر على وجه التحديد بآليتين للتضامن الاجتماعي:

- استهداف المطلقات الحاضنات لأطفالهن والأمهات المهملات: بتخصيص دعم تجاوز 270 مليون درهم منذ سنة 2010، مع تسجيل تقدم مهم في عدد المستفيدين الذي بلغ 27.000 شخص منذ إحداث الصندوق، بالإضافة إلى تضاعف عدد الملفات ثلاث مرات ما بين 2017 و2020؛
- المساعدات المباشرة للأرامل في وضعية هشة: اللواتي استفدن من ميزانية قدرها 2,56 مليار درهم منذ إطلاق البرنامج سنة 2014، وقد شملت هذه المساعدات ما يناهز 111 ألف أرملة و188 ألف يتيم استفادوا إلى غاية نهاية مارس 2021. كما بلغ متوسط الزيادة السنوية للمستفيدين حوالي 8,5% و13,7% على التوالي خلال السنوات الثلاث الماضية.

عدد المستفيدين من برنامج الدعم الخاص بالأرامل في وضعية هشة

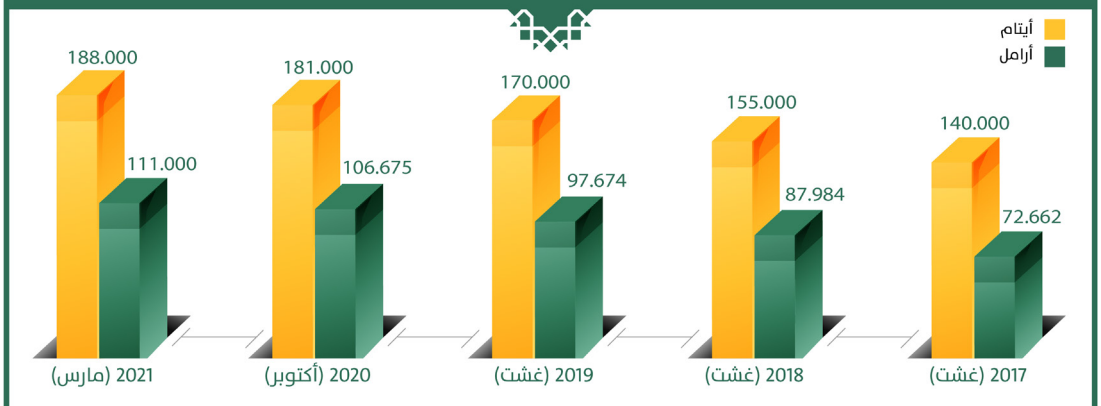

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

6. الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة

من أجل الاهتمام بالأشخاص في وضعية إعاقة، أطلقت الحكومة مجموعة من الآليات والمساعدات المتعددة التي تهدف إلى النهوض بحقوق هذه الفئة الاجتماعية وتحسين وصولها إلى الخدمات الأساسية بالإضافة إلى تحسين جودة حياتها.

فمنذ سنة 2015، تمكنت هذه الشريحة من الاستفادة من دعم «صندوق دعم التماسك الاجتماعي» من خلال أربعة برامج. وتمت تعبئة ميزانية سنويّة مخصصة للمعدات والمساعدات التقنية، ولتحسين ظروف التعليم المدرسي للأطفال في وضعية إعاقة، ولتعزيز الإدماج المهني والمشاريع المدرة للدخل، وللمساهمة في إنشاء وتسيير مراكز الاستقبال. في هذا الإطار انتقل الدعم المخصص للأشخاص في وضعية إعاقة ضمن صندوق دعم التماسك الاجتماعي من 111 مليون درهم سنة 2016، إلى 206 مليون درهم سنة 2019.

من جهة أخرى، يستفيد 92.000 تلميذ(ة) من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأقسام المدرسية الدامجة، مع إحداث وتجهيز 1.200 قاعة الموارد للتأهيل والدعم، مكنت من استفادة ما يفوق من 8.000 تلميذ(ة) من خدماتها خلال سنة 2020 (التدخل الطبي والشبه طبي، التدخل النفسي الاجتماعي، التدخل السيكو معرفي).

وفي نفس السياق، عملت الحكومة على احترام حصيص الأشخاص في وضعية إعاقة في التوظيف العمومي. ولتقوية حضور هاته الفئة في أسلاك الإدارة، نظمت الحكومة لأول مرة مباريات موحدة للولوج إلى الوظيفة العمومية، خصصت لفئة الأشخاص في وضعية إعاقة، إذ تم تنظيم مباراة سنة 2018، لـ 50 منصباً، ثم 200 منصباً برسم 2019، وخصص 400 منصب جديد خلال سنة 2021.

7. الجهود المبذولة لتعميم الولوج للسكن الإجتماعي

بلغ إجمالي إنتاج المساكن منذ سنة 2017 وإلى غاية سنة 2020، 608.128 وحدة أي 76% من 800.000 وحدة المزمع إنتاجها بين 2017 و2021 بمعدل 160.000 وحدة سنويا.

ومكن برنامج مدن بدون صفيح من تحسين ظروف عيش نحو 301.914 أسرة أي ما يمثل % 66 من الأسر المعنية، وأكثر من 100% من مجموع الأسر المحصاة عند انطلاق البرنامج.

وفق البرنامج الحكومي 2017-2021 الذي يسعى الى معالجة 50% من أصل 120.000 أسر المتبقية التي تعيش في دور الصفيح، فقد كللت المجهودات المبذولة بتحقيق 85 % من الهدف المتوخى والمحدد في 60.000 أسرة، حيث تم تحسين ظروف عيش 50.914 أسرة من الأسر المتعهد معالجتها خلال الفترة (2017-2020).

8. بلورة منظومة استهداف أمثل للدعم الاجتماعي

لتعزيز وتجويد الاستهداف عملت الحكومة على:

- المصادقة على المنظومة القانونية المتعلقة باستهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي؛
- العمل على إحداث الوكالة الوطنية للسجلات والسجل الوطني للسكان؛
- العمل على إنجاز منصتين رقميتين هما السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

وقد انطلقت أشغال إنجاز المنظومة المعلوماتية للسجل الوطني للسكان في 31 غشت 2020 في أفق إطلاق المراحل التجريبية لهذه المنظومة والآليات متم سنة 2021.

وسيشكل إطلاق السجل الاجتماعي الموحد أداة استهداف لتركيز جهود الدولة في دعم ومساعدة الأسر والأشخاص في وضعية هشة وبالتالي تحسين نجاعة تدخلها الاجتماعي.

9. البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء

أطلقت الحكومة برنامجا وطنيا مندمجا للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، تعزيزا لاختيار المغرب الراسخ في التمكين القانوني والمؤسساتي للمرأة المغربية، وفق المقتضيات المؤسسة لمبدأ المساواة في الحقوق والحريات والسعي نحو المناصفة الواردة في دستور المملكة، وتحقيقا لهذه المبادئ على أرض الواقع.

ومن شأن هذا البرنامج الإسهام في:

- تعزيز فرص ولوج النساء المتساوي للعمل اللائق، مع توفير فرص الولوج والارتقاء المهني، من خلال التربية والتكوين؛
- تأهيل البيئة الملائمة الآمنة والمستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء وتوفير ضمانات لتيسير إقلاع ونجاح المقاولة النسائية ومواكبتها بولوج عالم الرقمنة وتملك وسائل التكنولوجيا الحديثة؛
- الارتقاء بالوضعية الاقتصادية للمرأة القروية وتمكينها من وسائل الإنتاج وملكية الأراضي.

وقد تم الشروع في تفعيل هذا البرنامج من خلال إبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مختلف الجهات، نذكر منها: جهة الداخلة وادي الذهب، وجهة تطوان الحسيمة، وجهة سوس ماسة، وجهة الشرق، وجهة فاس مكناس. وسيبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمشاريع المجالية للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في وضعية صعبة بشراكة مع مجالس الجهات وجمعيات المجتمع المدني حوالي 212 مليون درهم، يسهم القطاع الوصي فيها بحوالي 63 مليون درهم.

10. إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية

في إطار ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع مقتضيات القانون رقم 65.15 المتعلق بهذه المؤسسات، فإن الحكومة منكبة على إعداد مخطط شامل يرمي إلى تجويد الخدمات المقدمة بهذه المؤسسات من خلال تأهيل مواردها البشرية وبنياتها التحتية، ترصد لتنفيذه الموارد المالية الضرورية، وذلك بالموازاة مع إعداد النصوص التنظيمية اللازمة لدخول القانون حيز التنفيذ.

ويصل عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة وفق مقتضيات القانون رقم 14.05، إلى غاية نهاية أبريل 2021، 1196 مؤسسة، يستفيد من خدماتها 105.736 مستفيدة ومستفيد.

11. تنظيم وهيكلة مجال العمل الاجتماعي

في إطار تقنين مزاولة مهن العمل الاجتماعي وتطويره، سبق لمجلس الحكومة أن صادق، في مايو 2020، على القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين، المنظم لمهنة العامل الاجتماعي، وتحديد شروط ممارستها، والصلاحيات الموكلة للعاملين الاجتماعيين، وشروط مزاولتهم لهذه المهن.

كما يتم العمل على تطوير منظومة التكوين وإعداد برامج للتكوين التأهيلي مثل برنامج «رفيق» الذي يهدف إلى تأهيل الأسر والعاملين الاجتماعيين في مجال التوحد.

12. التعويض عن فقدان الشغل

علاقة بورش الحماية الاجتماعية، فقد عملت الحكومة على تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من نظام التعويض عن فقدان الشغل، مع الإشارة إلى أن عدد المستفيدين من نظام التعويض عن فقدان الشغل خلال الفترة 2016-2020 بلغ ما مجموعه 74 ألف مستفيد بتكلفة مالية تجاوزت 977 مليون درهم.

تأهيل منظومة الصحة

تأهيل منظومة الصحة

1. تعبئة الموارد البشرية 53
2. مجهود ميزانياتي استثنائي 53
3. تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية..... 54
4. تحسين الولوج للأدوية والمستلزمات الطبية 55
5. أرقام إيجابية لانخفاض وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات والأمهات ... 55
6. تعزيز البرامج الصحية والتغطية الصحية 55

عـرف قطـاع الصحـة في العقـود الأخـيرة تقدمًـا مـن حيـث البنيـة التحتيـة وكـذا المـوارد المخصصـة لـه، وهـو مـا مكـن مـن تحسـين منظومـة الخدمـات الصحيـة. بالرغـم مـن هـذا، لا يـزال القطـاع هشًـا، ويحتـاج إلى مضاعفـة الجهـود خاصـة فيـما يتعلـق بالمـوارد والحكامـة، لتحسـين وتعميـم وتوفـير الخدمـات الصحيـة للجميـع.

وقـد ظهـرت هـذه الحاجـة جليـاً خـلال الأزمـة الصحيـة الناتجـة عـن جائحـة كوفيـد19-، الأمـر الـذي اسـتوجب مـن الحكومـة العمـل عـلى تعزيـز القطـاع مـن خـلال تعبئـة مثـلى للمـوارد البشريـة والماليـة وتحسـين الحكامـة.

1. تعبئة الموارد البشرية

تمت مضاعفة عدد المناصب المالية لوزارة الصحة خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2021، من خلال إحداث 3.800 مناصب سنويًا في المتوسط، مقابل 1.700 خلال فترة 2004-2016، مع ذروة بلغت إحداث 5.500 منصب في قانون المالية لسنة 2021. لم يسبق لأي حكومة أن تجاوزت عتبة 2.300 منصبًا سنويًا، بينما منذ سنة 2018، تم إحداث ما لا يقل عن 4.000 منصب سنويا لسد العجز الكبير المسجل، ولا سيما بالمناطق المعزولة. رغم هذه المجهودات يجب التذكير بأن الحكومة تعمل على وضع المحفزات الضرورية لتشجيع الأطر الطبية للعمل بالعالم القروي، الذي يبقى رهاناً هاماً.

زيادة في عدد المناصب المالية المخصصة لوزارة الصحة

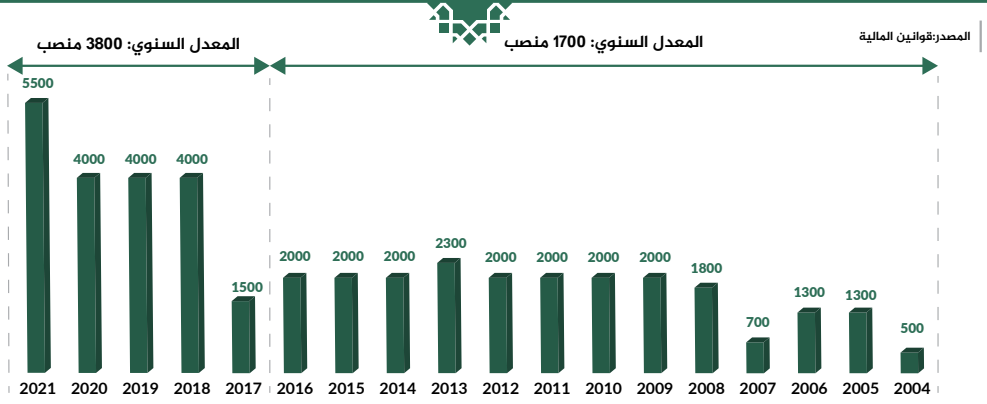

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

2. مجهود ميزانياتي استثنائي

تضاعفت ميزانية الدولة المخصصة لوزارة الصحة بأزيد من ثلاث مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية. وقد تم رفع الميزانية السنوية للقطاع بما يقارب 6 مليارات درهم خلال سنوات الولاية الحكومية الحالية، حيث تم إقرار زيادة مهمة في الميزانية السنوية للقطاع، لاسيما في الفترة الممتدة ما بين 2019 و2021، والتي يمكن تفسيرها على وجه الخصوص بالجهود المبذولة لمواجهة تبعات الأزمة الصحية لوباء كوفيد-19، واستشراف التحديات المستقبلية.

زيادة في الميزانية المخصصة لوزارة الصحة

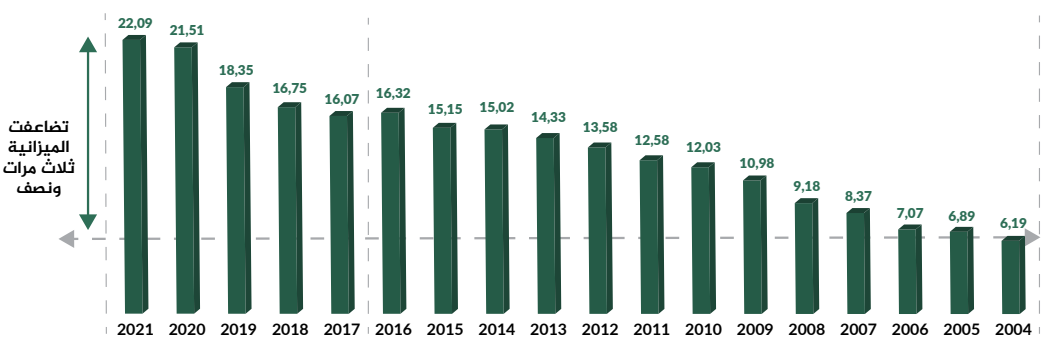

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

3. تحسين جودة الخدمات والبنية التحتية

تمكنت الحكومة من خلال الموارد المعبأة من تسريع إنجاز برامج تطوير البنية التحتية الصحية، خاصة بإحداث ثلاثة مراكز استشفائية جامعية جديدة بأكادير والعيون وطنجة بالإضافة إلى عشرة مستشفيات إقليمية جديدة، كما تم تجهيز ما يقرب من 60 إقليم بأجهزة المسح الشعاعي و11 جهة بأجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي.

وتعتبر الحكومة تعزيز الموارد البشرية الطبية والتكوين أولوية، إضافة إلى تحسين مسار الخدمات العلاجية وتدبير الشكايات. كما تم تسهيل الولوج للمستشفيات العمومية من خلال تحسين تدبير المواعيد، حيث تم تسجيل 27% منها عبر الأنترنت سنة 2020 مقارنة بـ 13% سنة 2017، وإقرار نظام التطبيب عن بعد، الذي يمكن تنزيله من تيسير ولوج الساكنة للنظام الصحي لا سيما بالمناطق المعزولة، كما أن عدد المرتفقين المستفيدين من المصالح المستعجلة ارتفع من 6 إلى 10 ملايين.

كما تمت زيادة الطاقة الاستيعابية في كلية الطب والمهن الطبية بالموازاة مع ما تقرر من رفع التكوين في مجال الطب ووصل العدد سنويا إلى 3000 طالب، وبادرت الحكومة منذ سنة 2017 بتحسين الوضع الإداري والمهني لـ 12.000 ممرض بكلفة ناهزت 250 مليون درهم.

4. تحسين الولوج للأدوية والمستلزمات الطبية

في إطار تحسين الولوج للأدوية، تم تخفيض أثمنة حوالي 1095 دواءً، كما استفاد 574 دواء باهظ الثمن من الإعفاءات الضريبية خلال فترة 2018-2020. إضافة إلى ارتفاع معدل استخدام الأدوية الجنيسة من 30% سنة 2012 إلى ما يقارب 39% حاليًا، مما يخفف من الفاتورة الطبية بالنسبة لمجموعة من الأسر. كما ارتفع عدد الأدوية التي يتم التعويض عنها في إطار التأمين الإجباري عن المرض بشكل ملحوظ ليصل إلى أكثر من 4.600 دواءٍ

5. أرقام إيجابية لانخفاض وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات والأمهات

تراجعت نسبة الوفيات لدى الأطفال أقل من 5 سنوات ب 27 في المائة ما بين 2011 و2018، إذ انتقلت من 30,5 إلى 22,16 وفاة لكل 1000 زيادة حية. نفس الشيء بالنسبة لوفيات الأطفال التي تراجعت بنسبة 38% حيث انتقلت من 28,8 إلى 18,0 وفاة لكل 1000 زيادة حية. وفيما يخص نسبة وفيات الرضع، فقد تم تسجيل 13,56 وفاة لكل 1000 زيادة حية، بتراجع بنسبة 38% مقارنة مع 2011.

ولقد واكب هذا التطور تحسن في متابعة الحمل والولادة وارتفاع نسبة الولادات تحت إشراف الأطر الطبية بفضل توسيع شبكة دور الولادة خاصة بالعالم القروي، وتحسين جودة الرعاية على مستوى الهياكل المتخصصة. كما بلغت نسبة وفيات الرضع، حسب آخر الإحصائيات المتوفرة، ما يقارب 18 لكل 1.000 مولود حي، مقابل 40 لكل 1.000 مولود حي سنة 2007، أي بانخفاض بلغ 55%.

6. تعزيز البرامج الصحية والتغطية الصحية

تميزت الفترة بتراكمات البرامج الصحية العمومية للتمنيع، ونجاح البرنامج الوطني للتلقيح ضد كورونا بالمجان (مجهود مالي)، وتعزيز برامج التكفل بالأمراض المزمنة كالسرطان، والسكري والضغط الدموي. كما تميزت الفترة باليقظة الصحية والمقاربة الاستباقية في تدبير جائحة كورونا.

كما عرفت الفترة ارتفاعاً في نسبة التغطية الصحية :

- الراميد : بلغ الغلاف المالي الذي خصص لنظام الراميد 9 ملايير درهم، مخصصة للتكفل بالأمراض المزمنة كالسرطان وغسل الكلي (Dialyse) والعمليات الجراحية الكبرى...
- التغطية الصحية للمهن الحرة والمستقلين : تميزت الفترة بإصدار القانونين 98.15 و 99.15 للتغطية الصحية والتقاعد والنصوص التنظيمية، وتخصيص 4,2 مليار درهم سنة 2021 لهذا الغرض، وإرساء نظام المساهمة المهنية الموحدة ابتداء من 100 درهم/ للشهر للتجار والحرفيين (800 ألف).

دعم القدرة الشرائية

دعم القدرة الشرائية

1. حوار اجتماعي ناجح أسهم مباشرة في دعم القدرة الشرائية للطبقة العاملة 63
2. معالجة وضعية عدد من الفئات القطاعية من الموظفين 63
3. ارتفاع ملحوظ في الأجور بالوظيفة العمومية..... 64
4. تعزيز القدرة الشرائية لعدد من الفئات..... 64
5. مواصلة دعم المنتوجات الأساسية والتحكم في الأسعار..... 65
6. تخفيف أعباء النفقات الصحية..... 66
7. تحسن مستوى المعيشة للأسر المغربية..... 66
8. تراجع الفقر المطلق والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية 68
9. حماية القدرة الشرائية للأسر أثناء الأزمة الصحية لكوفيد-19 69

أقدمت الحكومة، منذ بداية الولاية، على تنزيل سلسلة من الإجراءات للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ودعمها، والتي همت فئات واسعة من الأسر، سواء الفقيرة منها، أو التي في وضعية هشاشة، أو أسر الطبقة المتوسطة.

ومن أبرز هذه الإجراءات، جولة الحوار الاجتماعي التي أشرف عليها رئيس الحكومة، والتي أسفرت عن اتفاق سنة 2019، تحقق بفضله تقدم كبير على مستوى القدرة الشرائية للطبقة العاملة بالقطاعين العام والخاص.

وبعد أن أسهمت هذه الإجراءات، ومثيلاتها، في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتقليص الفوارق الاجتماعية، وانعكس ذلك في عدد من المؤشرات ذات الصلة برسم سنة 2019، وجهت الحكومة جهودا استثنائية إضافية للتخفيف من تداعيات الجائحة الصحية لكوفيد-19، وهو ما خفف من حدة تداعياتها الاجتماعية وجنب بلادنا الأسوأ، وحال دون وقوع شرائح من السكان في دائرة الفقر أو الهشاشة.

1. حوار اجتماعي ناجح أسهم مباشرة في دعم القدرة الشرائية للطبقة العاملة

حرصت الحكومة منذ تنصيبها على استئناف مسلسل الحوار الاجتماعي ومأسسته، وإطلاق جولة جديدة منه. من أجل ذلك تشكلت لجنة استشارية عليا ولجنة وطنية للحوار الاجتماعي ولجان جهوية، إضافة إلى عدة لجان قطاعية.

ولم تنتظر الحكومة نهاية ولايتها للتوصل إلى اتفاق لفائدة الطبقة العاملة، بل تم التوصل، بمشاركة جميع الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، إلى اتفاق هام جدا والتوقيع عليه يوم 25 أبريل 2019. وقد كان لهذا الاتفاق الأثر الإيجابي الكبير في تعزيز القدرة الشرائية من خلال عدة إجراءات لصالح أجراء القطاع الخاص وموظفي الدولة، من أهمها:

- الزيادة العامة في أجور الموظفين تتراوح ما بين 400 و500 درهم للموظفين حسب الدرجة، والتي طُبقت على ثلاث دفعات، آخرها صرفت في يناير 2021. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للالتزامات الخاصة بموظفي الدولة بموجب هذا الاتفاق، حوالي 14.25 مليار درهم؛
- الزيادة في الحد الأدنى من الأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة بنسبة 10 في المائة؛
- الرفع من التعويضات العائلية بقيمة 100 درهم عن كل طفل في حدود ثلاثة أطفال، ابتداء من يوليوز 2019، لفائدة موظفي الدولة وأجراء القطاع الخاص؛
- تحسين شروط الترقية لفائدة عدة فئات من الموظفين حسب السلم والقطاع.

2. معالجة وضعية عدد من الفئات القطاعية من الموظفين

تفاعلت الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي مع عدد من الملفات المطلبية القطاعية، وحرصت على التجاوب إيجابيا مع عدد منها، وهو ما أسفر أساسا بتسوية:

- الوضعية المادية لأزيد من 12 ألف ممرض وممرضة بغلاف مالي ناهز 250 مليون درهم؛
- وضعية الموظفين الذين تم توظيفهم الأول في السلمين 7 و8؛
- وضعية بعض الموظفين المرتبين في السلم 9 (الدرجة 3)؛
- وضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي الذين سبق لهم أن كانوا معلمين والمحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 2011؛
- وضعية الناجحين في المباريات المهنية من موظفي قطاع التربية الوطنية الحاصلين على شهادات أجنبية أو دبلوم مهندس؛
- ملف خريجي مسلك الإدارة التربوية المزاولين لمهام الإدارة التربوية، من خلال إحداث إطار متصرف تربوي.

3. ارتفاع ملحوظ في الأجور بالوظيفة العمومية

أسهمت السياسة العمومية للحكومة في تسجيل ارتفاع ملحوظ في متوسط صافي أجور الوظيفة العمومية بنسبة 24,38 بالمائة بين 2010 و2020، منتقلا من 6.550 درهم إلى 8.147 درهم، بمعدل ارتفاع سنوي قدره 2.1 بالمائة. كما ارتفع الحد الأدنى للأجور بالوظيفة العمومية خلال الفترة نفسها إلى حوالي الضعف، بانتقاله من 1.800 درهم إلى 3.258 درهم، أي بزيادة قدرها 81 بالمائة.

وبحسب التقرير السنوي حول الموارد البشرية، المصاحب لمشاريع قوانين المالية، فإن معطيات سنة 2020 أظهرت أن متوسط صافي الأجر الشهري في الوظيفة العمومية بالمغرب يمثل 3,2 أضعاف نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام، مقابل 1,5 في تونس و1,1 في تركيا و1,4 في الأردن.

ويرجع هذا التقدم الواضح بالمغرب، مقارنة مع دول أخرى، إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها بلادنا لتحسين دخل الموظفين، باعتبارهم جزءًا مهما من الطبقة المتوسطة. وإن الحكومة واعية بالتحديات التي تطرحها هذه الجهود المالية الموجهة لتحسين الوضعية الاقتصادية للموظفين، لا سيما على المالية العمومية في السنوات المقبلة، لذا فإنها تعمل بالموازاة مع ذلك، على تحسين مردودية الموظفين وإصلاح الإدارة، لتجويد أداء المرفق العمومي والارتقاء بخدماته الموجهة للمواطنين.

متوسط صافي أجور الوظيفة العمومية

يبلغ متوسط صافي أجور الوظيفة العمومية بالمغرب 8147درهم سنة 2020، مايشكل 3,2 مرات حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام

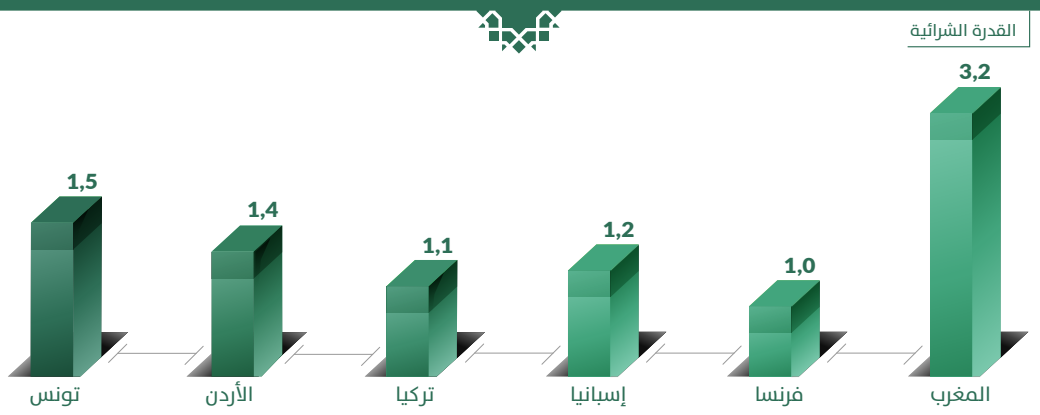

www.cg.gov.ma

4. تعزيز القدرة الشرائية لعدد من الفئات

حرصت الحكومة أيضا على دعم القدرة الشرائية لبعض الفئات الهشة، أو تلك التي تستحق دعما خاصا في بعض مراحل حياتها، فعملت على:

- الرفع من الحد الأدنى للتقاعد بدءا من فاتح يناير 2018 ليصل إلى 1500 درهم، وقد استفاد من هذا الإجراء ما يناهز 90 ألف متقاعد؛
- الزيادة في إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا الإجراء 36.000 إلى غاية مارس 2021 بمبلغ يناهز380 مليون درهم؛
- مواصلة دعم بعض الفئات الاجتماعية من قبيل الأرامل والأيتام والمطلقات المهملات وأبنائهن الذين يستفيدون من صندوق دعم التماسك الاجتماعي. فقد بلغ عدد الأيتام والأرامل المستفيدين من البرنامج ما يفوق 188.000 و 111.000 على التوالي حتى متم مارس 2021؛
- الزيادة في المنح الجامعية لفائدة الطلبة وتمكين متدربي التكوين المهني من نفس المنحة منذ سنة 2018، وهي أول مرة يستفيد فيها هؤلاء المتدربون من المنحة بالمغرب؛
- تعميم الاستفادة من برنامج «تيسير» الموجه للحد من الهدر المدرسي على التلاميذ إلى حدود السلك الاعدادي، فقد بلغ عدد المستفيدين ما يفوق 2.4 مليون برسم الموسم الدراسي 2020-2019.

5. مواصلة دعم المنتوجات الأساسية والتحكم في الأسعار

ترجمت الحكومة هدف حماية القدرة الشرائية أيضا من خلال مواصلة دعمها للمنتوجات الاستهلاكية الأساسية، بالموازاة مع الحرص على استقرار الأسعار.

فقد استمرت الحكومة في دعم صندوق المقاصة الذي خُصِّصَت له حوالي 13 مليار درهم سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2021، وهو ما مكّن من الاستمرار في دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني، التي استقرت أسعارها، إذ بلغ مثلا متوسط الدعم لكل قنينة غاز حوالي 47 درهمًا (لكل قنينة 12 كيلوغرام)، خلال الفترة 2019-2016.

كما استمرت الحكومة في دعم سياسة الأسعار المقننة، إذ لم تشهد المواد والخدمات الأساسية المقننة أية زيادة مهمة خلال السنوات الأخيرة. وحرصت أيضا على تتبع الأسعار ومراقبتها، لا سيما من خلال:

- تعزيز نظام اليقظة بخصوص أسعار المحروقات؛
- إطلاق خط هاتفي لتتبع الأسعار والسوق في إطار تعزيز آليات اليقظة لحماية المستهلك من المضاربين والزيادات غير القانونية في أسعار المواد.

ومما أسهم في دعم القدرة الشرائية وحمايتها، استمرار المغرب في الحفاظ على نسبة تضخم منخفضة، إذ بقيت نسبة التضخم أقل من 2%خلال السنوات العشر الأخيرة، بحسب المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط.

تطور معدل نسبة التضخم نحو مزيد من الانخفاض

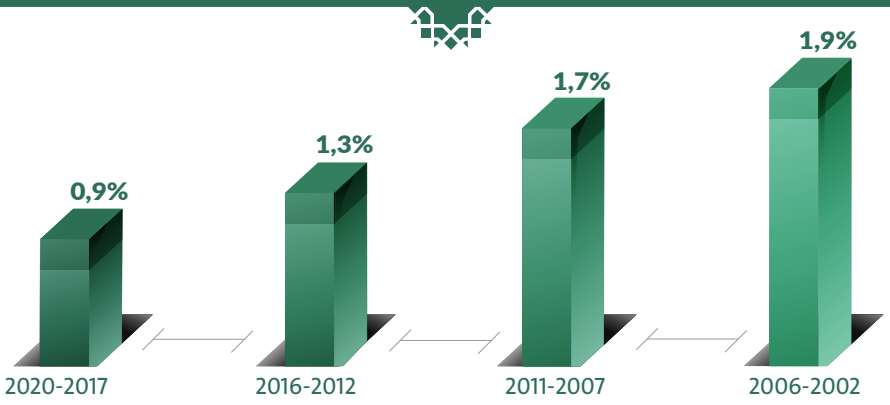

www.cg.gov.ma

بالموازاة مع الحفاظ على هذه النسب المنخفضة من التضخم، يتعين مواصلة الجهود والمزيد من اليقظة لكيلا تصل هذه النسب إلى مستويات متدنية قد ينتج عنها تضخم سالب (Déflation)، في سياق يتسم بركود اقتصادي على المستوى العالمي والإقليمي.

6. تخفيف أعباء النفقات الصحية

دعما للقدرة الشرائية للمواطنين، واصلت الحكومة سياسة إرادية لخفيف أعباء النفقات الصحية المرتبطة بالأدوية، وهو ما تجلى في:

- تخفيض أثمنة حوالي 1500 دواء الأكثر استهلاكا، والموجهة لعلاج بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة خلال الفترة 2017-2020؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لـ 574 دواء يتعدى سعره 962 درهم خلال الفترة 2018-2020؛
- تخفيف كلفة الفاتورة الطبية من خلال تعزيز استعمال الأدوية الجنيسة، إذ وصلت حصتها في السلة الدوائية 39 في المائة سنة 2019، مقابل 30 في المائة في 2012؛
- ارتفاع ملحوظ لعدد الأدوية التي يتم التعويض عنها في إطار التأمين الإجباري عن المرض ليصل إلى أكثر من 4600 دواء.

7. تحسن مستوى المعيشة للأسر المغربية

وحسب تقرير صدر في مارس 2021 عن المندوبية السامية للتخطيط، حول تطور مستوى المعيشة للأسر المغربية وتأثير جائحة كوفيد19- على الفوارق الاجتماعية، فإن مستوى المعيشة للأسر المغربية عرف تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة إلى حدود سنة 2019.

حيث انتقل مستوى المعيشة الفردي سنويا، الذي تم قياسه بمتوسط الاستهلاك السنوي للسلع والخدمات المقتناة من طرف الأسر المغربية، من 15.900 درهم سنة 2013 إلى 20.389 درهم سنة 2019، وقد هم هذا التحسن السكان الحضريين والقرويين على حد سواء.

هكذا، وأخذا بعين الاعتبار تطور الأسعار، فقد تحسن مستوى المعيشة الفردي بالدرهم الثابت بمعدل سنوي بلغ2,7% خلال نفس الفترة.

ومن جهة أخرى، يُستنتَج من تقارير سنوية سابقة للمندوبية، متعلقة بالوضعية الاقتصادية الوطنية، أن مؤشر إجمالي الدخل المتاح حسب الفرد عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الأخيرة بلغ نسبة 11% بين 2014 و2019، لينتقل من 18.674 درهم برسم 2014 إلى 20.878 درهم برسم 2019.

حصة الفرد من إجمالي الدخل المتاح

انتقلت حصة الفرد من إجمالي الدخل المتاح من 18674درهم سنة 2014 إلى 20878درهم سنة 2019، أي بارتفاع يقدر بأزيد من 11%

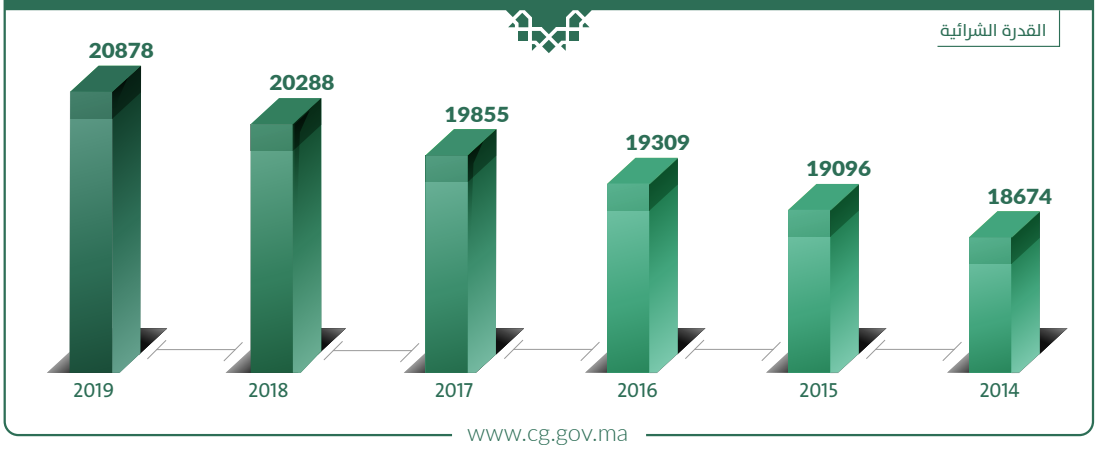

www.cg.gov.ma

8. تراجع الفقر المطلق والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية

لقد أسهمت الجهود الحكومية في تراجع نسب الفقر والهشاشة، وبحسب تقرير مندوبية السامية للتخطيط، الصادر شهر مارس 2021، فإن نسبة الفقر انتقلت من 4.8% سنة 2013 إلى 1.7% سنة 2019 على الصعيد الوطني:

انخفاض واضح في نسب الفقر المطلق

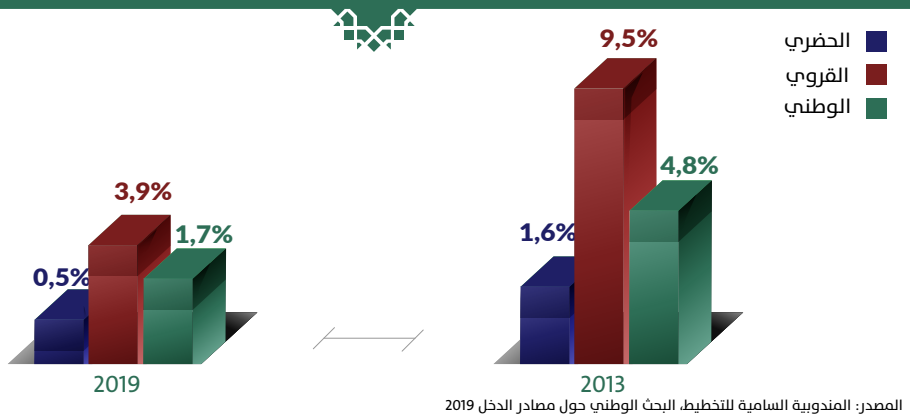

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019

www.cg.gov.ma

فيما انتقلت في نفس الفترة نسبة الأشخاص الذين يعيشون الهشاشة الاقتصادية من 12.5% إلى 7.3%

انخفاض ملحوظ في نسب الهشاشة

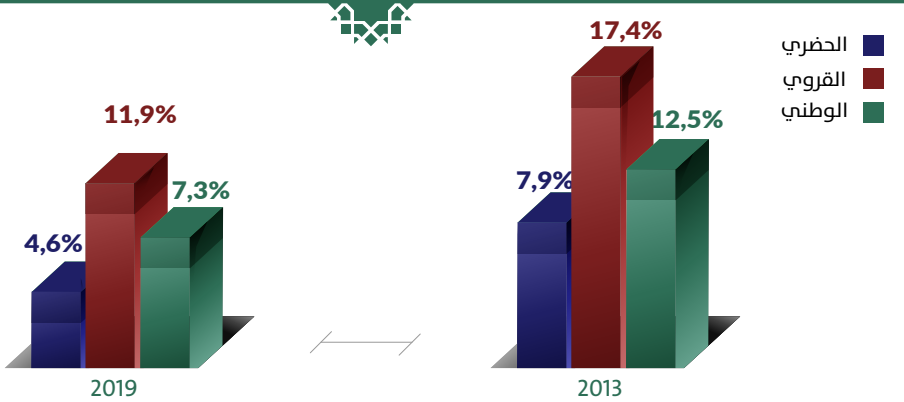

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019

www.cg.gov.ma

وقد عرفت الفوارق الاجتماعية، كذلك بفضل هذه المجهودات، منحنى نحو التقلص، حيث عرفت فئة 20 بالمائة من الأسر الأقل يسرا تحسنا في المعيشة بنسبة 3,5 بالمائة خلال نفس الفترة وبنسبة 2,9 بالمائة بالنسبة للطبقة الاجتماعية الوسيطة وبنسبة 2,5 بالمائة بالنسبة لفئة 20 بالمائة الأكثر يسرا.

وفي ظل هذا التحسن، شهد المؤشر التركيبي للفوارق الاجتماعية (Coefficient de Gini) استمرارا في الانخفاض، قبل حلول الجائحة، حيث انتقل من 39.5 سنة 2013 إلى 38.5 سنة 2019.

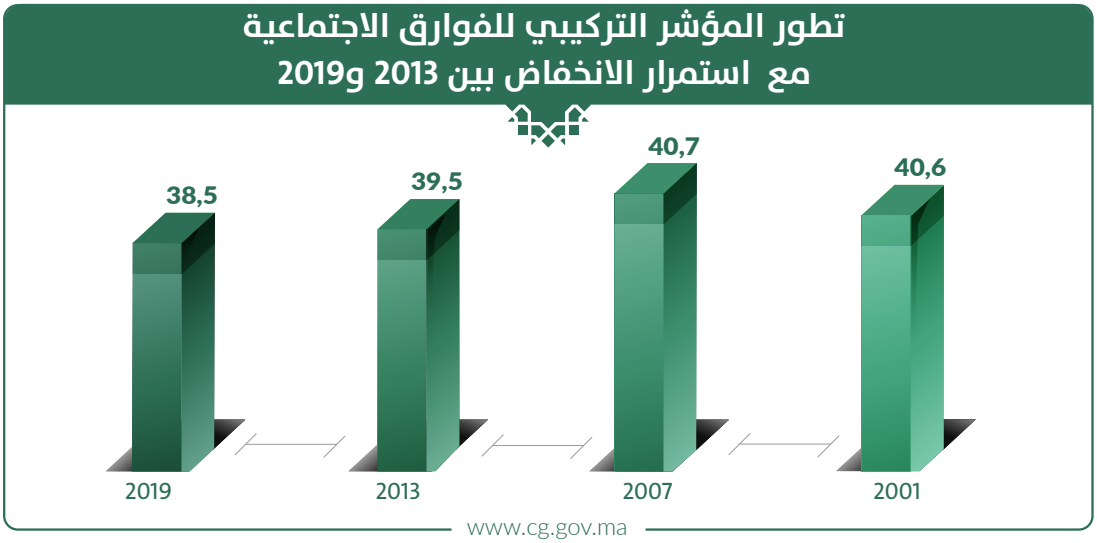

9. حماية القدرة الشرائية للأسر أثناء الأزمة الصحية لكوفيد-19

للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا «كوفيد19-» وما خلفته من معاناة اقتصادية واجتماعية بسبب فرض الحجر الصحي، الذي امتد لحوالي ثلاثة أشهر متتالية لحماية الصحة العامة، واكبت الحكومة الوضع من خلال اتخاذ وتنزيل عدة إجراءات وتدابير، وتخصيص مساعدات للمتضررين من الأجراء والأسر، كانت لها نتائج إيجابية في الحفاظ على مناصب الشغل وحماية القدرة الشرائية للأسر المتضررة، وتعزيز الطلب الداخلي.

فسارعت بلادنا، بتوجيهات ملكية سامية، إلى وضع آليات لدعم الأسر، بما في ذلك الذين يعملون في القطاع غير المهيكل، للحفاظ على القدرة الشرائية.

فبخصوص الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم:

- منح تعويض شهري صافٍ قدره 2.000 درهم من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020 لفائدة الأجراء والمتدربين، وهو الإجراء الذي تطلب تعبئة غلاف مالي بقيمة 6.1 مليار درهم، واستفاد منه حوالي ثلث هذا الصنف من الأجراء؛
- الحفاظ على المزايا المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض والتعويضات العائلية لفائدة الأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند التوقف الجزئي أو الكلي عن العمل؛
- تمديد الدعم للمنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من فاتح يوليوز 2020 إلى صيف 2021 بموجب عقود برامج لدعم وإنعاش قطاع السياحة وقطاعات أخرى متضررة.

المستفيدون من مساعدات الصندوق الخاص بتدبير الجائحة من بين الأجراء المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

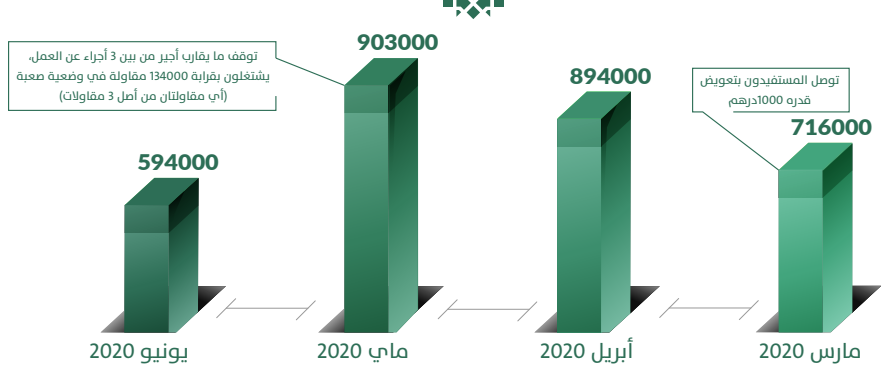

www.cg.gov.ma

كما تم تخصيص دعم للأسر التي تعمل في القطاع غير المهيكل، لا سيما من خلال:

• دفع تعويضات للأسر التي تعمل في القطاع غير المهيكل، المحدد مبلغها حسب عدد أفراد الأسرة (800 درهم شهريًا للأسر المكونة من فردين أو أقل، 1.000 درهم شهريًا للأسر المكونة من ثلاثة إلى أربعة أشخاص و1.200 درهم شهريًا للأسر المكونة من أكثر من أربعة أشخاص).

وقد بلغ مجموع الأسر المستفيدة من عملية الدعم هاته ما يقارب 5,5 مليون أسرة، 45 بالمائة منها بالعالم القروي، وخصصت لذلك ميزانية تقارب 16 مليار درهم.

وقد كان لهذه الإجراءات وَقْعٌ إيجابي على فئات واسعة من المواطنين، حيث حالت دون وقوع 9.2% من السكان في دائرة الفقر، كما حمت 7.8% من الوقوع في دائرة الهشاشة، حسب تقرير حديث للمندوبية السامية للتخطيط.

وعِوَضَ أن تصل نسبة الفقر المطلق بسبب الحجر الصحي إلى 11.7%، لو لم يصرف الدعم للأسر المتضررة، استقرت هذه النسبة في 2.5% بعد صرف الدعم المالي المباشر. وفي نفس الوقت، استقرت نسبة الهشاشة في 8.9% عِوَضَ 16.7%.

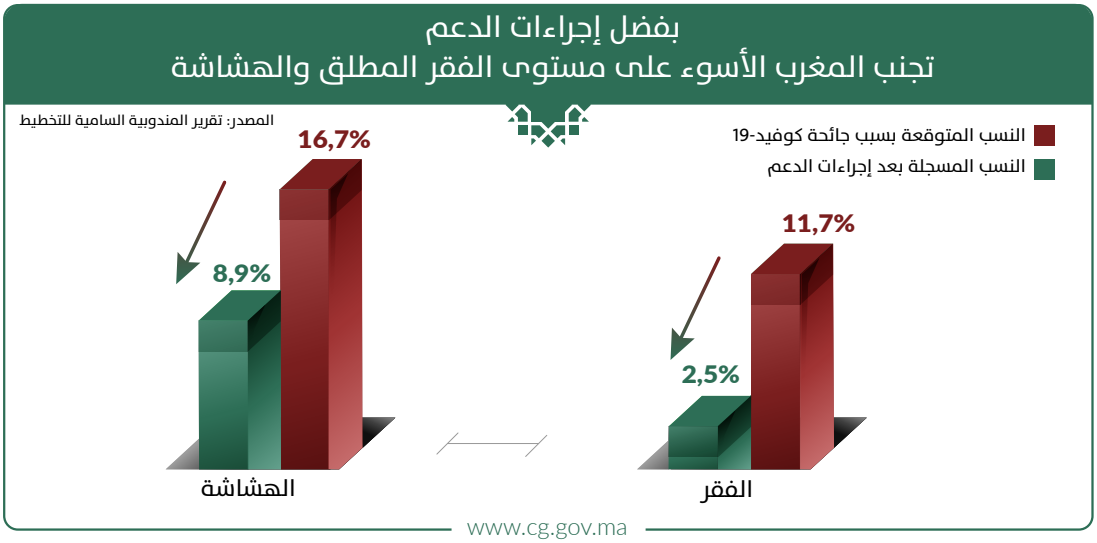

تحسين ظروف الساكنة القروية

تحسين ظروف الساكنة القروية

1. تفعيل برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية مكن من تسجيل تقدم كبير في العالم القروي 79
2. تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي في مجال التعليم 80
3. مجهود مكثف من أجل الصحة بالعالم القروي 80
4. تعميم الولوج إلى الكهرباء في العالم القروي 80
5. تعميم الولوج للماء الشروب في العالم القروي 81
6. تحسين تغطية المناطق القروية بواسطة الشبكات الهاتفية والأنترنيت 82

حققـت المملكـة تقدمـا ملموسـا في تطويـر البنيـة التحتيـة والخدمـات التـي تهـدف إلى فـك العزلـة وتحسـين الظـروف المعيشـية للسـاكنة القرويـة. وتجـلى ذلـك في القفـزة النوعيـة في البنيـة التحتيـة للطـرق، وشـبه تعميـم الولـوج للـماء الـشروب والكهربـاء في المناطـق القرويـة، كل هـذا مكّـن مـن إحـداث تحـول عميـق في النسـيج الاجتماعـي والاقتصـادي للمناطـق القرويـة، وتحسـين دينامية التنميـة البشريـة.

1. تفعيل برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية مكن من تسجيل تقدم كبير في العالم القروي

يهدف البرنامج، الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2015، إلى تنزيل مشاريع مندمجة لتقليص العجز التنموي في العالم القروي على مدى 7 سنوات، كما يستهدف الجماعات القروية الهشة لتقليص فوارق التنمية من حيث فك العزلة والخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم، الصحة، الماء الشروب، الكهرباء) على مستوى 73 إقليما وعمالة، 1.253 جماعة قروية و24.290 دوارًا. إضافة إلى استهدافه 12 مليون نسمة من كافة مناطق المملكة، بكلفة مالية تقدر ب 50 مليار درهم.

لقد تعبأت الحكومة لضمان الإطلاق الفعلي سنة 2017 لهذا البرنامج على أساس أن يمتد إلى غاية 2023، من خلال توفير كافة الإمكانيات المالية وإحداث هيئات حكامة ملائمة لمتابعة تنفيذه.

وهكذا قامت الحكومة خلال الفترة ما بين 2017-2020 بتعبئة ما يقرب 27 مليار درهم (54% من إجمالي الميزانية المرصودة) لتنفيذ البرنامج، مما أتاح تسجيل النتائج التالية :

- تشييد أكثر من 9.200 كم من المسالك والطرق القروية، بينما توجد 3.000 كم في طور البناء؛
- إتمام ما يقرب من 1.500 عملية بناء وإعادة تأهيل لبنيات تحتية مدرسية (ما يقرب من 700 عملية في طور الإنجاز)؛
- تنفيذ 534 عملية لشراء معدات مدرسية وحافلات للنقل المدرسي؛
- إنهاء أكثر من 370 عملية بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية الأساسية (ما يقرب من 150 عملية في طور الإنجاز)؛
- تنفيذ 737 عملية شراء معدات طبية وسيارات إسعاف ووحدات طبية متنقلة؛
- إتمام 207 مشروع للتزويد بالماء الشروب، وإنجاز ما يقرب من 8.000 عملية ربط فردية ومختلطة وجماعية، وتمديد شبكة مياه الشرب بحوالي 640 كم، كما يوجد ما يقرب 170 مشروع للتزويد و7.000 عملية ربط قيد الإنجاز؛
- إتمام أشغال كهربة 660 قرية (أكثر من 70 عملية في طور الإنجاز).

كما استفاد البرنامج من نظام حكامة محلي وجهوي فعال ودعم تقني وعلمي مما ساعد على ضمان توازن الإجراءات المبرمجة وتحسين الآثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. إذ تقدر تكلفة المشاريع المبرمجة لسنة 2021 بحوالي 6,6 مليار درهم.

2. تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي في مجال التعليم

تم تفعيل مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي، لتحقيق العدالة المجالية، كما تبرزه بعض الأرقام الخاصة باستفادة الوسط القروي سنتي 2019 و2020 من:

- 56% من المؤسسات الجديدة المفتوحة؛
- 62% من المبادرة الملكية «مليون محفظة»؛
- 80 % من برنامج «تيسير»؛
- 58% من الداخليات؛
- 94% من المطاعم المدرسية؛
- 78% من النقل المدرسي.

3. مجهود مكثف من أجل الصحة بالعالم القروي

فيما يتعلق بتعزيز الصحة بالعالم القروي، تحسن مستوى الصحة المتنقلة بفضل تنظيم قوافل طبية، مما أتاح إجراء العديد من الفحوصات الطبية بالعالم القروي. كما تم إطلاق الإطار المؤسساتي لخدمات التطبيب عن بعد. وتعززت التغطية الترابية فيما يخص مراكز صحة الأم والطفل، وتعبئة الأطباء لضمان إعادة فتح المراكز الصحية القروية المغلقة.

4. تعميم الولوج إلى الكهرباء في العالم القروي

منذ إطلاقه سنة 1996، مكن برنامج الكهربة القروية الشاملة (PERG) من تحقيق الأهداف المحددة حيث بلغت نسبة كهربة العالم القروي 99,72٪ نهاية سنة 2019.واستمرار هذا المجهود من طرف مختلف الشركاء، لتزويد القرى والمدارس والمساجد والمستوصفات الصحية بالكهرباء، ومن المنتظر أن يساهم في تعميم الكهرباء في المناطق القروية قريباً.

تطور نسبة كهربة العالم القروي

99.72% سنة 2019

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

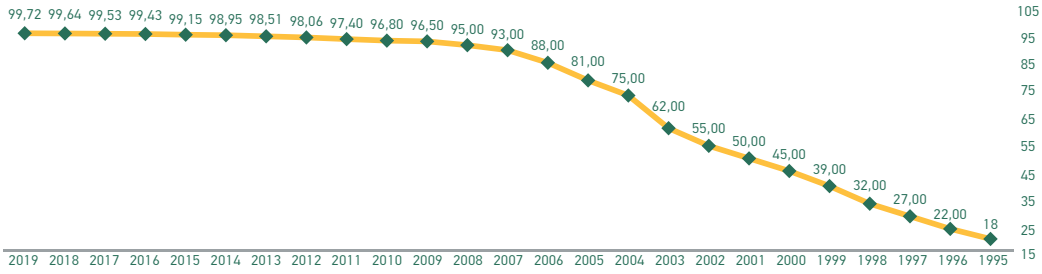

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

5. تعميم الولوج للماء الشروب في العالم القروي

مكنت الجهود المبذولة لتعميم الولوج إلى الماء الشروب في المناطق القروية من الوصول إلى نسبة تزويد تبلغ حوالي ٪ 98 سنة 2019 مقابل 96٪ سنة 2016، على الرغم من السياق المناخي والهيدرولوجي الصعب في بلادنا. من ناحية أخرى، تبذل الحكومة ومختلف الشركاء الجهود اللازمة للسماح بالتعميم التدريجي للربط الفردي على المستوى الوطني، مما يتوافق مع المتطلبات والحاجيات المشروعة والملحة للمواطنين.

تطور نسبة تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب

97,8% سنة 2020

المصدر: المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب

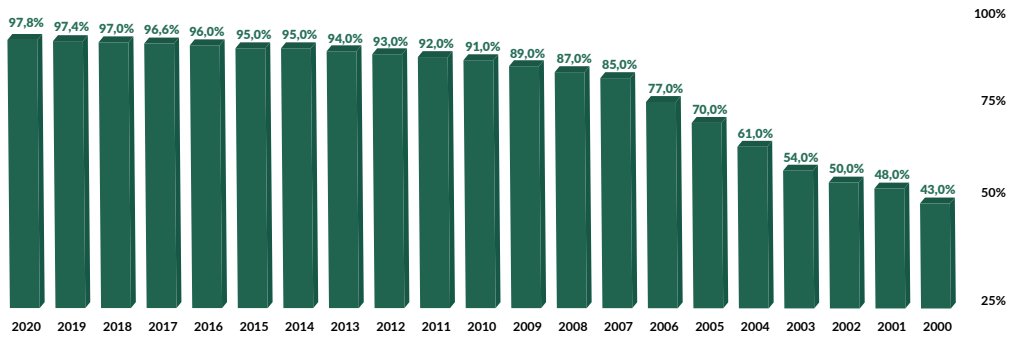

6. تحسين تغطية المناطق القروية بواسطة الشبكات الهاتفية والأنترنيت

بذل المغرب مجهودات كبيرة لتغطية مجمل التراب الوطني، ولاسيما العالم القروي، بالشبكات الهاتفية والجيل الرابع والأنترنيت. وتقدر نسبة التغطية بـ 76,8 ٪ فيما يتعلق بالجيل الرابع سنة 2019، وهو ما يعادل نسبة التغطية بعدد من الدول من مثل ألمانيا والشيلي ونيوزيلاندا وأفريقيا الجنوبية.

تحسين مناخ الأعمال

تحسين مناخ الأعمال

1. إصلاحات كبرى وجهد جماعي لتحسين مناخ الاعمال 89
2. إطلاق أول سياسة وطنية مندمجة ومتعددة السنوات لتحسين مناخ الأعمال 89
3. التنزيل الفعلي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار 90
4. تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات 91
5. ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات 92
6. تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات 92
7. تقليص ملحوظ لآجال الأداء 93
8. تقدم مطرد في تصنيف المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الاعمال 95

أسهمت الحكومة في تنفيذ عدد من الإصلاحات الكبرى لتحسين مناخ الأعمال وتيسير حياة المقاولات، ودعم الاستثمار. وهي الجهود التي أثمرت عن نتائج واقعية وملموسة لفائدة المقاولات الوطنية والاقتصاد الوطني، لا سيما في مجال الاستثمار والاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء المقاولات وحمايتها من الإفلاس. كما عززت هذه الإصلاحات ومختلف السياسات ذات الصلة، من قدرة بلادنا على الصمود في مواجهة الأزمة غير المسبوقة الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

من جهة أخرى، وبفضل هذه الجهود ونتائجها الواقعية، فقد تحسن ترتيب المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الأعمال بشكل إيجابي خلال الفترة الأخيرة، مما أسهم بكل تأكيد في الإشعاع الدولي لبلادنا وفي جاذبيته الاستثمارية.

1. إصلاحات كبرى وجهد جماعي لتحسين مناخ الاعمال

لقد نفذت الحكومة إصلاحات عديدة، بشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، تهم أساسا تذليل بعض الصعوبات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص والإجراءات الخاصة بإحداث المقاولات والاستثمار، وإصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بالمقاولة في وضعية صعبة، وتحيين مقتضيات أخرى من مدونة التجارة، وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة داخل الشركات، ومواصلة تحديث وعصرنة المحاكم التجارية واعتماد القانون المتعلق بالضمانات المنقولة لدعم القدرة التمويلية للمقاولات الوطنية، وتجويد الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي للطلبيات العمومية، وتحسين آجال الأداء، وكذا تعزيز الرقمنة وتبسيط مجموعة من الإجراءات والمساطر الإدارية، وخاصة تلك المتعلقة بالمقاولة (تراخيص البناء، الربط بالكهرباء، أداء الضرائب، نقل الملكية...).

2. إطلاق أول سياسة وطنية مندمجة ومتعددة السنوات لتحسين مناخ الأعمال

وتثمينا لهذه الجهود والإنجازات وترصيدا لها، اعتمدت بلادنا في شهر ماي 2021 سياسة وطنية مندمجة لتحسين مناخ الأعمال، تمتد لخمس سنوات ما بين 2021 إلى 2025، اذ تم إعدادها تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله التي وردت في الرسالة المُوجّهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش بتاريخ 21 أكتوبر 2019.

وتهدف هذه السياسة، التي تمّ إعدادها وفق مقاربة مندمجة بمشاركة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وممثلين عن القطاع الخاص وعن المجموعات المهنية، إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال توفير حلول واقعية لمختلف الإكراهات البنيوية والصعوبات التي تعترض المقاولين والمقاولات الوطنية، أخذا بعين الاعتبار تداعيات جائحة كورونا.

وتعتمد هذه السياسة الوطنية على ثلاثة مرتكزات تهم بالأساس:

- تحسين الظروف المُهيكلة لمناخ الأعمال؛
- تسهيل الولوج إلى الموارد الضرورية للمقاولات؛
- تعزيز الشفافية والشمولية والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتضم هذه السياسة ثلاثة وثلاثين (33) ورشا إصلاحيا، تروم تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وتسهيل الولوج إلى التمويل والبنى التحتية والطلبيات العمومية وتحسين آجال الأداء، بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري وتعزيز آليات مواكبة المقاولات والابتكار وكذا إدماج القطاع غير المهيكل.

وللإشارة فإن هذه الأوراش الإصلاحية تتقاطع مع التوصيات التي جاء بها تقرير النموذج التنموي الجديد، لاسيما فيما يخص المحور المتعلق بالمقاولة ومناخ الأعمال.

3. التنزيل الفعلي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

في إطار تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار على الصعيد الجهوي، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بتاريخ 30 يوليوز 2017، عملت الحكومة على إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال ركائز تتعلق بإعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، وأخيراً، تبسيط الإجراءات على المستوى الوطني والجهوي.

وبعد الانتهاء من مسلسل الإصلاح المؤسساتي، تميزت نهاية سنة 2019 بتحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي وتعزيز موقعها كمخاطب رئيسي للمستثمرين وللإدارة على المستوى الترابي، كما تمّ إطلاق عمل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وعقد أربعة اجتماعات للجنة قيادة الإصلاح برئاسة رئيس الحكومة بالإضافة إلى إطلاق بوابة رقمية لتلقي طلبات المستثمرين.

كما واكب هذا الإصلاح، إعداد قائمة أولية تتكون من خمسين اختصاصا متعلقا بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار تقرر نقلها من الإدارات المركزية إلى المستوى اللاممركز والحرص على إدراجها ضمن مخططات اللاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية المعنية.

وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تمت مواكبة أصحابها من قبل المراكز الجهوية للاستثمار ودراستها والبث فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ما يناهز 2588 ملفا خلال سنة 2020 مسجلا ارتفاعا بنسبة 51 بالمائة مقارنة مع سنة 2019. فيما ارتفع عدد ملفات الاستثمار التي تمت المصادقة عليها خلال سنة 2020 والتي بلغ عددها 1499 ملفا بنسبة 24 بالمائة مقارنة مع سنة 2019.

ويعود هذا الارتفاع الذي تم تسجيله رغم التأثير السلبي والإكراهات الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، إلى إجراءات التبسيط والمواكبة المعتمدة لفائدة المستثمرين في مرحلة إعداد وتقديم ومعالجة ملفاتهم وكذا إلى تزايد وتيرة الاجتماعات التي تم عقدها من قبل اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، حيث عقدت هذه اللجان 705 اجتماعا خلال سنة 2020، بزيادة بحوالي 141% مقارنة مع سنة 2019.

كما تؤكد جل المؤشرات المتعلقة بسنة 2020 نجاعة إصلاح هذه المراكز التي ساهمت في إحداث أكثر من 20 ألف مقاولة جديدة، وتقديم الخدمات لأكثر من 18 ألف مقاولة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، ومواكبة أكثر من 4 آلاف مستثمر، والمصادقة على ما يقارب 1500 مشروع استثماري بغلاف مالي إجمالي بحوالي 151 مليار درهم، من المرتقب أن توفر حوالي 153 ألف منصب شغل مقابل حوالي 94 ألف منصب سنة 2019.

كما تظهر المؤشرات أن الأجل المتوسط لدراسة الملفات الاستثمارية المكتملة واتخاذ القرار بخصوصها من لدن اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، لم يعد يتجاوز 20 يوما، في الوقت الذي كان يصل إلى 120 يوما سنة 2019.

4. تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات

تعززت جاذبية المغرب بفضل الإصلاحات التي اتخذت لتحسين مناخ الأعمال، وكذا من خلال تنزيل إصلاح منظومة تدبير وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، ، الذي دخل حيز التنفيذ منذ نهاية سنة 2019. كما وصل مستوى الاستثمار الوطني إلى ما يقارب 34% من الناتج الداخلي الخام، والذي يظل مجهودا يتجاوز بكثير المتوسط العالمي.

وفي إطار لجنة الاستثمارات التي يرأس أشغالها رئيس الحكومة، تمت الموافقة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2019 على استثمارات استراتيجية مهمة في قطاعات الصناعة والطاقة والصناعة الغذائية والسياحة، حيث تم التوقيع على 114 اتفاقية استثمار بقيمة إجمالية تقدر بنحو 334 مليار درهم، والتي ستساهم في إحداث 39.305 فرصة عمل مباشرة وبلغت نسبة إنجاز هذه الاتفاقيات 43% في فبراير 2021.

ورغم الظرفية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، تم توقيع اتفاقيات جديدة سنة 2020 وبداية سنة 2021، قاربت قيمتها 34,68 مليار درهم ستساهم في إحداث حوالي 18.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما استقر معدل التدفقات السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 22,6 مليار درهم خلال الفترة 2017-2020 مقابل نفس المعدل خلال الفترة 2007-2016، إذ بلغت التدفقات حوالي 15,4 مليار درهم خلال سنة 2019 و15,5 مليار درهم خلال سنة 2020، وهو ما يبرز ثقة المستثمرين في قدرة المغرب على الصمود رغم ظرفية الجائحة.

معدل مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ملايير الدراهم)

5. ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات

تـمّ في هـذا الصـدد بـذل عـدة جهـود لتسـهيل إنشـاء المقـاولات بالمغـرب. ويحتـل المغـرب المرتبـة 43 في العـالم مـن بـين 190 بلـدا في المـؤشر الفرعـي لإنشـاء المقـاولات في تصنيـف ممارسـة أنشـطة الأعـمال الصـادر سـنة 2020، بنتيجـة 100/93 (متوسـط منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا: 100/84، فرنسـا: 100/93.1، إسـبانيا: 100/86.9). وهكـذا، فـإن متوسـط المـدة اللازمـة لإنشـاء مقاولـة بالمغـرب يناهـز 9 أيـام مقارنـة بـ 20 يومًـا في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا. في هـذا السـياق، سـجل المغـرب ارتفاعـاً مسـتمراً في عـدد المقـاولات التـي تـم إنشـاؤها، حيـث بلـغ متوسـط النمـو السـنوي 8% مـا بـين 2017 و2019.

عدد المقاولات المحدثة سنويا

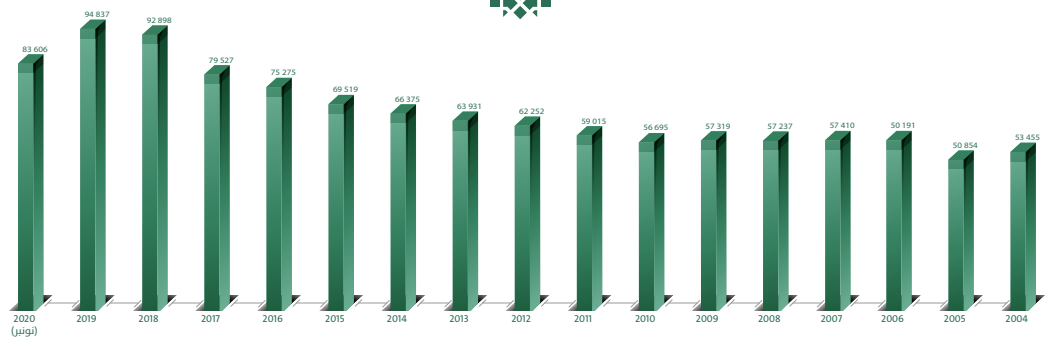

المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

6. تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات

في ضـوء الإصلاحـات التـي تـم وضعهـا وعـلى الرغـم مـن جائحـة كوفيـد-19، عـرف المغـرب تباطـؤًا مسـتمرًا في معـدل إفـلاس المقـاولات. حيـث تـم تسـجيل خـلال سـنة 2018، 7941 مقاولـة في حالـة إفـلاس بالمغـرب، ثـم 8439 سـنة 2019 وأخـيراً 6612 سـنة 2020 بانخفـاض كبـير بنسـبة 22%.

ويـدل هـذا عـلى مرونـة نسـبية للنسـيج الاقتصـادي المغـربي في مواجهـة تداعيـات وبـاء كوفيـد-19، وذلـك بفضـل الآليـات التـي تـم اعتمادهـا لدعـم المقـاولات خاصـةً أثنـاء فـترة الحجـر الصحـي.

هـذا، وقـد قامـت الحكومـة بإصلاحـات مهمـة لتسـهيل معالجـة صعوبـات المقـاولات. حيـث تـمّ إصـلاح الكتـاب الخامـس مـن مدونـة التجـارة، مـن خـلال اعتـماد القانـون 17-73 بعـد نـشره بالجريـدة الرسـمية في 23 أبريـل 2018. وقـد

مكّن هذا القانون من الرصد المبكر للصعوبات التي تعترض نشاط المقاولة إضافةً إلى تمكين الشركات التي تواجه صعوبات مالية واقتصادية واجتماعية من أدوات للتعامل معها وإعادة الاندماج في محيطها الاقتصادي، ولا سيما من خلال تعديل العديد من الإجراءات التنظيمية والمسطرية.

وتيرة إفلاس المقاولات (الأشخاص المعنويون)

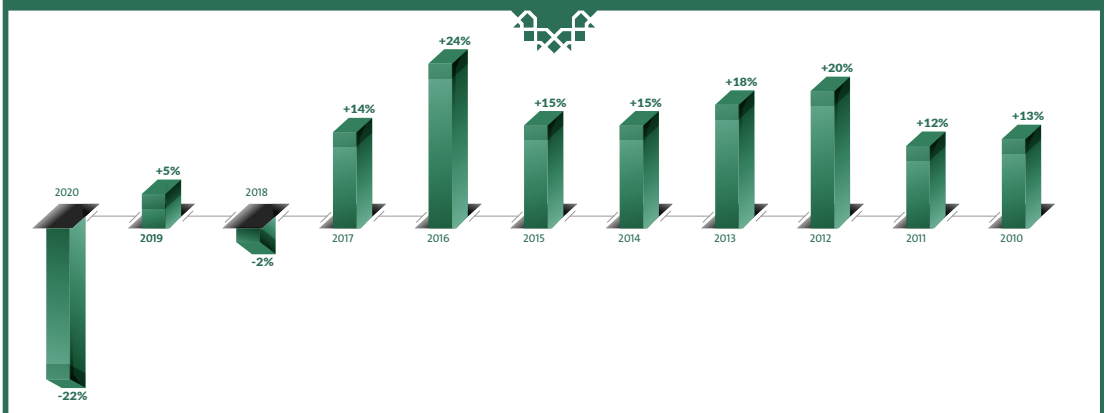

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

7. تقليص ملحوظ لآجال الأداء

قامت الحكومة بعدة إصلاحات قانونية وتنظيمية في هذا المجال، كما تمّ إحداث مرصد آجال الأداء وفق حكامة تجمع القطاعين العام والخاص وتُشكل هذه الآلية فضاء للتشاور من أجل إيجاد حلول دائمة وملائمة. كما تمّ تنظيم عدة لقاءات جهوية في هذا الصدد بهدف التحسيس وتعميق الحوار بخصوص هذه الإشكالية، مع إحداث لجن محلية لتتبع آجال أداء الجماعات الترابية.

هذا، إضافة إلى استعمال التكنولوجيا الرقمية (الإيداع الإلكتروني للفواتير) ووضع منصات الكترونية لتتبع تطور هذه الآجال ونشرها بشكل دوري في إطار تعزيز الشفافية.

وقد تحسنت بشكل ملحوظ آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الإدارات العمومية والجماعات الترابية. وبلغ متوسط آجال الأداء المقاولات والمؤسسات العمومية 39,9 يومًا في دجنبر 2020 بعدما كان يصل إلى 77 يومًا في سنة 2017.

متوسط آجال الأداء الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية (بالأيام)

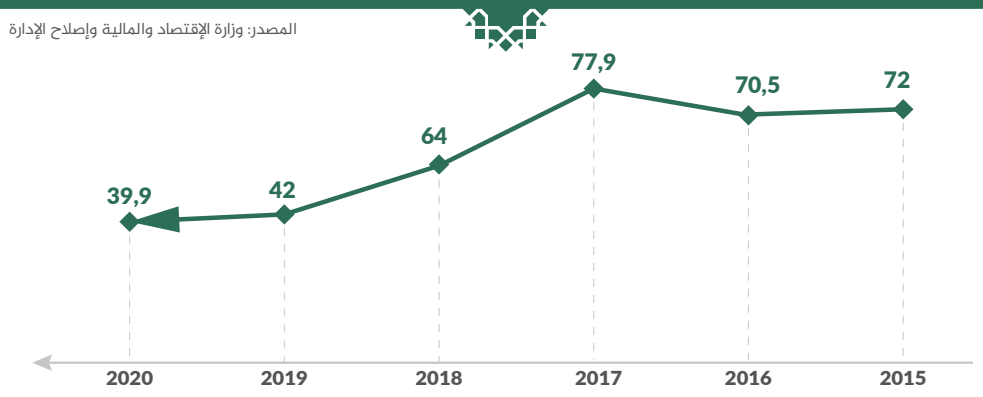

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

أما على صعيد الصفقات العمومية والجماعات الترابية، فقد بلغ متوسط آجال الأداء 37 يوماً سنة 2019، مقابل 144 يومًا خلال سنة 2016.

متوسط آجال أداء صفقات الإدارات العمومية والجماعات الترابية (بالأيام)

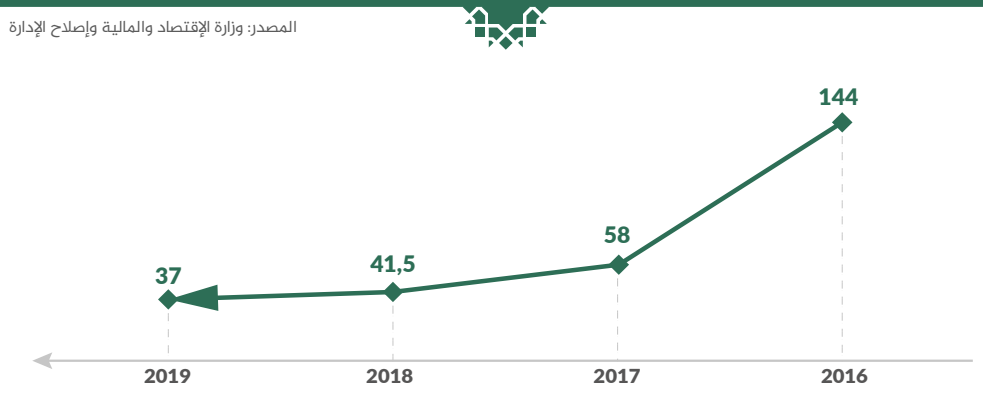

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

8. تقدم مطرد في تصنيف المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الاعمال

لقد أسهمت كل هذه الإصلاحات، وكذا نتائجها على أرض الواقع، من تحسين تصنيف المغرب في تقرير البنك الدولي «لممارسة الأعمال»، حيث انتقل من المركز 60 سنة 2019 إلى المركز 53 سنة 2020، أي بإحراز تقدم ب 7 مراكز في سنة واحدة، ب 22 مرتبة مقارنة مع 2017. وبهذا، فإن الحكومة تقترب من تحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في هذا الترتيب سنة 2021، ودخول دائرة الاقتصاديات الخمسين الأوائل، كما هو محدد في البرنامج الحكومي.

تحسن ترتيب المغرب حسب مؤشر ممارسة الأعمال

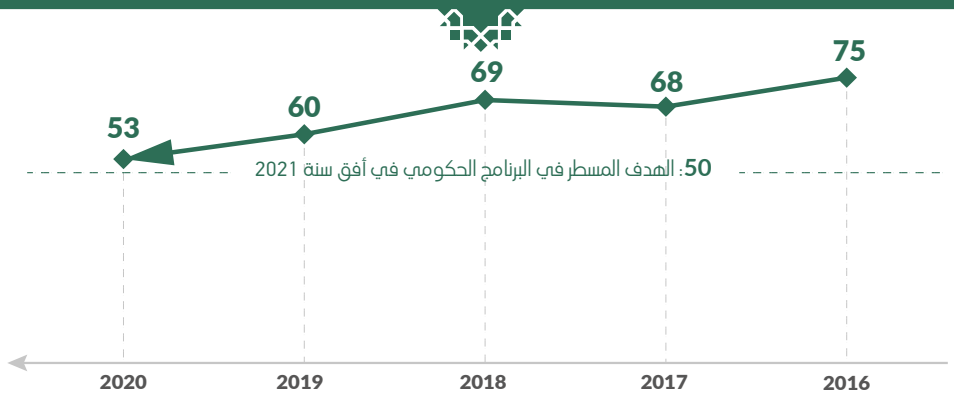

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

وقد مكن هذا الترتيب العالمي أيضا من تبوؤ المغرب للمرتبة الثالثة في إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تصنيف البلدان حسب مؤشر "ممارسة الأعمال"

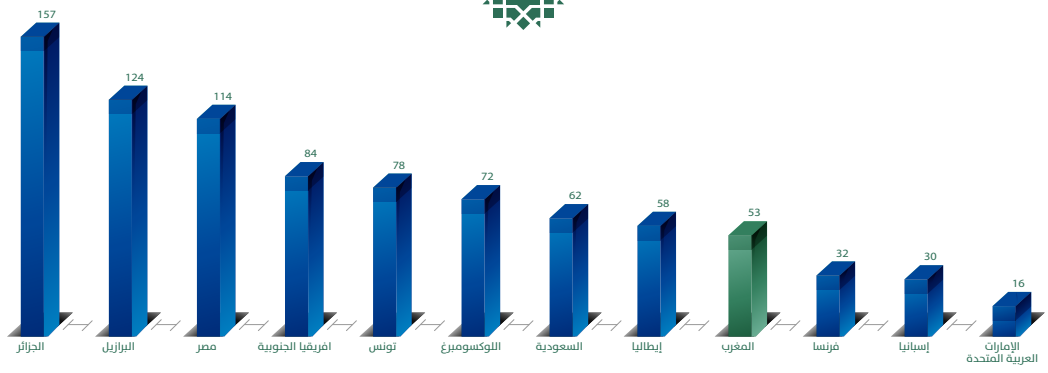

المصدر: تقرير "ممارسة الأعمال" للبنك الدولي

هـذا وقـد تمكّـن المغـرب مـن احتـلال مراتـب جـد متقدمـة في مجموعـة مـن المـؤشرات المتعلقـة بمنـاخ الأعـمال خاصـة مـا يرتبـط بمنـح تراخيـص البنـاء (المرتبـة 16 عالميـا) وأداء الضرائـب (المرتبـة 24) والربـط بشـبكة الكهربـاء (المرتبـة 34) وحمايـة المسـتثمرين الأقليـة (المرتبـة 37).

تحفيز التشغيل ودعم المقاولات

تحفيز التشغيل ودعم المقاولات

1. مخطط النهوض بالتشغيل 103
2. مواصلة دعم البرامج النشيطة للتشغيل 103
3. جهد كبير في التشغيل العمومي 105
4. تطور التشغيل بالقطاع الصناعي..... 105
5. تفعيل نظام المقاول الذاتي 106
6. تحسين ظروف الشغل والتعويض عن فقدانه..... 107
7. جودة التشغيل في تحسن مستمر..... 107
8. تحسن وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل..... 108
9. انخفاض معدل البطالة وتقليص آثار الجائحة 108
10. الجهود الموجهة لسوق الشغل خلال الجائحة..... 110

وضعت الحكومة التشغيل في صميم أولوياتها وجعلت له مكانة أساسية في اهتماماتها لما له من أهمية في ضمان كرامة المواطن واستقراره النفسي والاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية.

ولقد بذلت جميع القطاعات المعنية جهودا مقدّرة مكنت من تحقيق نتائج مشرفة وواعدة خلال الولاية الحكومية الحالية، وهي المجهودات التي حرصت الحكومة على تثمينها وترصيدها لتواكب ورش التشغيل بالفعالية اللازمة.

وإيمانا منها بالدور الرئيسي للتشغيل، اعتمدت الحكومة، ولأول مرة في تاريخ بلادنا، الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وكذا المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 2021-، الذي وضعته بطريقة تشاركية من خلال التعاقد مع جهات المملكة ومع القطاع الخاص لتسهيل تنفيذه.

كما أطلقت الحكومة برامج مندمجة ومتكاملة لضمان ملاءمة أكبر لمنظومة التربية والتكوين مع سوق الشغل، ولتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وإطلاق مبادرات لإحداث فرص الشغل، وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل، ودعم المقاولات المشغلة، وتقوية حماية الشغيلة.

ومن أجل تأهيل أفضل لخريجي منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي لولوج سوق الشغل، تم اتخاذ عدد من الإجراءات منها إحداث الباكالوريا المهنية، وتطوير المهننة في التعليم العالي، وإطلاق إصلاح النظام البيداغوجي بالجامعات أسفر عن تبني نظام الباشلور، وتحديث عرض التكوين المهني من خلال توفير حوالي140 شعبة جديدة سنة 2020-2021، كما تم البدء الفعلي، وفقا للتعليمات الملكية السامية، في إحداث مدن المهن والكفاءات.

لقد مكنت السياسات الحكومية ذات الصلة بمجال التشغيل بلادَنا من تحقيق تطور إيجابي واضح ما بين 2017 و2019، والتخفيف من آثار الجائحة على سوق الشغل سنة 2020، كما بدأت تظهر بعض البوادر المشجعة للإقلاع الاقتصادي في بعض القطاعات مع مطلع عام 2021، ومواصلة الحكومة لجهودها، وفي تعاون مع شركائها، يُتَوَقَّعُ الحفاظ على مناصب الشغل الحالية، وإحداث فرص جديدة للتشغيل، لاسيما لفائدة الشباب وحاملي الشهادات.

1. مخطط النهوض بالتشغيل

يهدف هذا المخطط إلى النهوض بالتشغيل، وتعزيز بعده الجهوي، وتوسيع وتنويع برامج التشغيل، بما فيها تلك الموجهة لحاملي الشهادات والشباب، والساكنة القروية، والنساء في وضعية هشة، والأشخاص في وضعية إعاقة.

ولقد مكن المخطط من تحديد معالم العمل الحكومي خلال الفترة ما بين 2017 و2021 في مجال النهوض بالتشغيل، حيث تم اعتماد البرنامج التنفيذي للمخطط «ممكن» وتفعيل لأول مرة اللجنة الوزارية للتشغيل كآلية لتتبع وتنسيق تنزيل المخطط الوطني للتشغيل.

وتم الشروع في وضع وتفعيل برامج جهوية للتشغيل من منطلق ضرورة التعاقد مع الجهات من جهة ومع القطاع الخاص من جهة ثانية لبلوغ أهداف المخطط الوطني المذكور.

كما أطلقت الحكومة برامج مندمجة ومتكاملة لضمان ملاءمة أكبر بين التكوين والتشغيل، وتوفير التأهيل والمواكبة للباحثين عن الشغل، وأيضا مبادرات لإحداث فرص الشغل، وتطوير البرامج النشيطة للتشغيل، ودعم المقاولات المشغلة، وتقوية حماية الشغيلة.

وتجلت ديناميكية الحكومة في مجال التشغيل في إطار الاستراتيجيات القطاعية والتدابير الطموحة التي أخذتها بعين الاعتبار لاسيما إبان الإعداد لمشاريع قوانين المالية في أفق النهوض بالتشغيل وتعزيز الإجراءات والمحافظة عليها خلال سنتي 2020 و2021 رغم سياق تداعيات جائحة كورونا «كوفيد-19». ومن أهم نتائج تنزيل المخطط إلى متم 2020:

- دعم إحداث حوالي 660.000 منصب شغل (2017-2019)؛
- تحسين قابلية تشغيل أزيد من 770.000 باحث عن شغل إلى متم 2020؛
- إدماج أزيد من 406.000 باحث عن شغل إلى متم 2020؛
- مواكبة إحداث حوالي 13.000 مقاولة إلى متم 2020؛
- تطوير وتيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل (10%+)؛
- تطوير وتيرة إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل (10%+).

2. مواصلة دعم البرامج النشيطة للتشغيل

لقد حققت الحكومة تحسنا مقدرا في نتائج البرامج الثلاثة (إدماج، وتأهيل، وتحفيز)، الموجهة لتعزيز التشغيل لفائدة الشباب وحاملي الشهادات، بتجاوز سقف 100 ألف إدماج سنويا، حيث انتقل عدد المستفيدين من 107 ألف سنة 2017 إلى حوالي 127 ألف سنة 2018، وأكثر من 145 ألف سنة 2019.

ارتفاع ملموس في عدد المستفدين من برامج دعم التشغيل (ادماج، تأهيل وتحفيز)

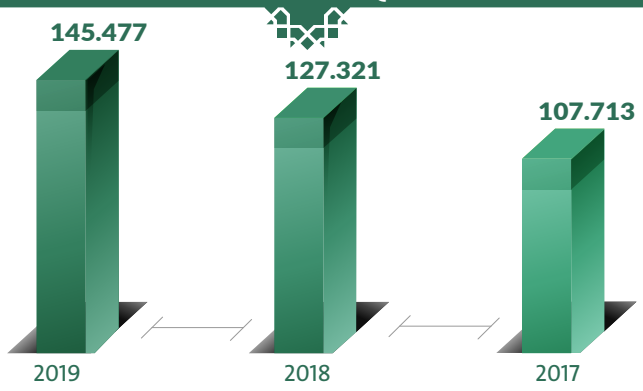

المصدر: قانون المالية 2021

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

فقد ساهمت البرامج النشيطة للتشغيل في تحقيق نتائج مهمة في مجال التخفيف من حدة البطالة، من خلال:

- مواكبة تشغيل 300.650 باحث عن شغل عبر برنامج «إدماج» خلال فترة 2017-2019؛
- مواكبة تشغيل 18.899 باحث عن شغل عبر برنامج «تحفيز» خلال فترة 2017-2019؛
- تحسين قابلية التشغيل لفائدة 60.962 باحث عن شغل من خلال برنامج «تأهيل» خلال نفس الفترة.

وقد شهدت موارد صندوق تحفيز التشغيل نسبة نمو سنوية تقدر ب 20,74 % خلال نفس الفترة، حيث انتقلت نفقات الصندوق من حوالي 283 مليون درهم سنة 2017 إلى حوالي 413 مليون درهم خلال سنة 2019.

وللنهوض بالتشغيل وتنافسية المقاولات وضمان إدماج القطاع غير المهيكل، طورت الحكومة، سنة 2018، نظام «تحفيز» لدعم التشغيل، باتخاذ التدابير التالية:

- تطوير نظام «تحفيز» لدعم التشغيل من خلال رفع عدد الأجراء الذين تتحمل الدولة الالتزامات الضريبية والاجتماعية المتعلقة بهم إلى 10 أجراء عِوَض 5 في النظام السابق، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، في حدود أجر 10000 درهم شهريا عوض 6000؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للتعويضات المدفوعة من طرف المقاولات إلى الدكاترة الباحثين، في حدود 6000 درهم شهريا لمدة 24 شهرا؛
- إلغاء شرط التسجيل لمدة 6 أشهر في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للاستفادة من إعفاءات التحملات الاجتماعية والضريبية في عقود التدريب.

ومن أجل إنعاش سوق الشغل وتشجيع الشركات على توظيف الشباب العاطلين عن العمل، تم توسيع آخر لنفس النظام، حيث نص قانون المالية برسم 2021 على الإعفاء من الضريبة على الدخل رواتب العمال الأجراء لمدة 36 شهرًا، للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة، والذين تم توظيفهم لأول مرة بعقد غير محدد الأجل، وذلك في جميع المقاولات بغض النظر عن تاريخ إنشائها.

3. جهد كبير في التشغيل العمومي

بلغ معدل مناصب الشغل المحدثة بالإدارات العمومية سنوياً 42.466 منصب مالي ما بين 2017 و2021، مقارنة بـ 20.646 منصب ما بين 2007 و2016 بفضل جهود غير مسبوقة في التوظيف في القطاع العمومي خلال الفترة الممتدة من2017 إلى 2021، مما يمكن من تحسين الخدمات العمومية وتعزيز إحداث فرص الشغل بشكل عام.

المعدل السنوي للمناصب المحدثة في التشغيل العمومي

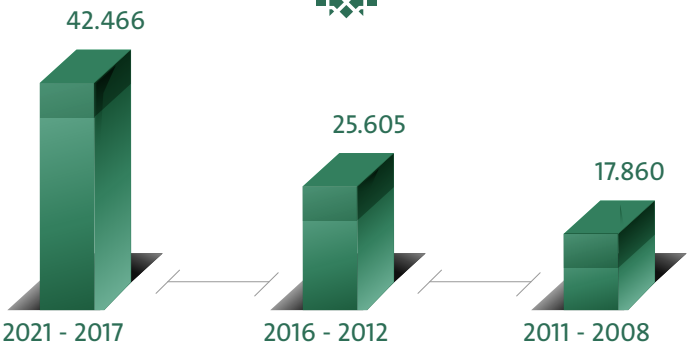

المصدر: قوانين المالية

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

من جهة أخرى فقد انتقلت نسبة عدد المناصب المحذوفة والإحالات على التقاعد مقارنة مع المناصب المحدثة من 57% ما بين 2008 و2016، إلى 46% ما بين 2017 و2020. وهو ما يعكس تقليص الفجوة بشكل ملحوظ بين إحداث المناصب السنوية في القطاع العام وبين حذف المناصب والإحالات على التقاعد.

4. تطور التشغيل بالقطاع الصناعي

بذل المغرب جهودا كبيرة لتعزيز القطاع الصناعي، رغم تراجع عدد الوظائف في القطاع الصناعي منذ سنة 2008، إلا أن هذا العدد بدأ يرتفع منذ 2014، في إشارة إلى دينامية جيدة تم إطلاقها من خلال مخطط التسريع

الصناعي، التي مكنت من بلوغ قرابة 1,14 مليون منصب شغل في 2019.

وعلى الرغم من تداعيات أزمة كوفيد-19، تمت استعادة 96% من مناصب الشغل في القطاع الصناعي بنهاية شهر أكتوبر 2020. كما عرفت الصادرات الصناعية زيادة بنسبة 6,1% في أكتوبر 2020 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2019.

5. تفعيل نظام المقاول الذاتي

أحدثت الحكومة سنة 2015 نظام المقاول الذاتي لتمكين المواطنين من ممارسة أنشطتهم المقاولاتية بشكل مهيكل، عن طريق نظام تحفيزي ضريبي مبسط(نسبة الضريبة على الدخل تتراوح ما بين 1,5% و 2%)، مع تحديد هدف بلوغ 100.000 مقاول ذاتي في السجل الوطني في أفق 2021.

وقد استقطب هذا النظام الجديد أكثر من 329.000 مواطن ومواطنة إلى متم يونيو 2021، وهو ما يتجاوز بكثير الهدف الذي سطره البرنامج الحكومي، ويتوقع أن يجذب المزيد من المواطنين مع بدء تنفيذ الحماية الاجتماعية لصالح هذه الفئة، في إطار مقتضيات قانون المالية لسنة 2021، كما تم فتح المجال أمام هذه الفئة للاستفادة من الطلبيات العمومية.

ارتفاع كبير في عدد المقاولين الذاتيين بالمغرب

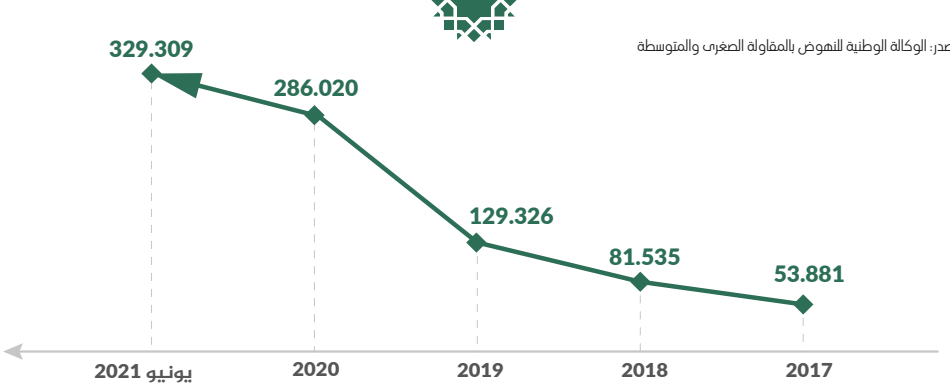

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

6. تحسين ظروف الشغل والتعويض عن فقدانه

لدعم حماية الشغيلة، انكبت الحكومة على تطوير منظومة الصحة والسلامة في عالم الشغل، وكذا الرفع من قدرات وأداء آلية مفتشي الشغل. وقد عملت الحكومة على تعزيز مفتشية الشغل ب 182 مفتشا جديدا خلال 2021، وهي زيادة غير مسبوقة في تاريخ هذه الهيئة، علما انها كانت تضم فقط 320 مفتشا.

كما عززت الحكومة نظام التعويض عن فقدان الشغل وتبسيط إجراءات الاستفادة منه، مع تسجيل حوالي 74 ألف مستفيد من هذا النظام خلال الفترة 2016-2020، بتكلفة مالية تجاوزت 977 مليون درهم.

7. جودة التشغيل في تحسن مستمر

يشهد المغرب تحسناً في جودة التشغيل، إذ تميزت السنوات الأخيرة بزيادة كبيرة في معدل الشغل المؤدى عنه، فضلاً عن انخفاض غير مسبوق في معدل «الشغل الناقص» الذي يبرز المظاهر الأساسية لسوء استخدام اليد العاملة، الذي وصل إلى أدنى معدل سنة 2019، أي 9,2%.

وعرف معدل الشغل المؤدى عنه تطوراً مستمراً ومهماً منذ سنة 2007، حيث انتقل من 73,9% سنة 2007 إلى 85,8% سنة 2020، وهو أعلى معدل تم تسجيله على الإطلاق في المغرب منذ أكثر من 20 سنة، الذي يمكن تفسيره بأن الجائحة كانت لها تأثيرات على القطاع غير المهيكل بشكل أساسي.

ارتفاع نسبة الشغل المؤدى عنه

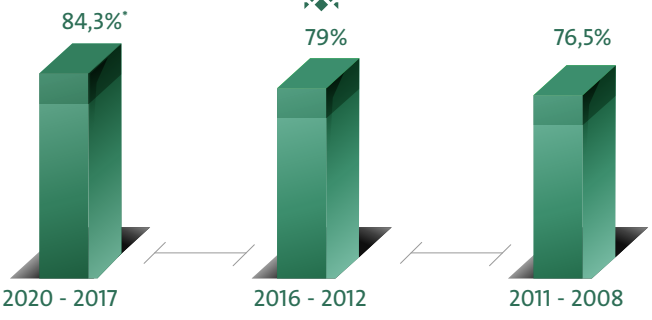

(*) هذا المؤشر تحسن أيضا سنة 2020 رغم الجائحة
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (وضعية سوق الشغل)

8. تحسن وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل

تحسنت وتيرة إحداث المناصب الصافية للشغل بشكل ملحوظ قبل أزمة كوفيد-19. حيث تم خلال السنوات الثلاث الأولى من الولاية الحكومية الحالية، إحداث أكثر من 121.000 منصب صافي سنويًا في المتوسط، وهو تطور ملحوظ مقارنة مع ما تحقق خلال الحكومتين السابقتين.

كما تم تسجيل عدد استثنائي من مناصب الشغل المحدثة المؤدى عنها، والذي بلغ 243.000 منصب سنة 2019، وهو رقم قياسي لم يسجل منذ سنة 2008.

ولعل هذه الدينامية وهذا التطور الإيجابي من العوامل التي عززت القدرة على الصمود في وجه تداعيات الجائحة، التي أدت سنة 2020 إلى فقدان 432.000 فرصة عمل.

9. انخفاض معدل البطالة وتقليص آثار الجائحة

لقد شهد منحنى البطالة ما بين 2017 و2019 انعكاس إيجابيا، أسفر عن تراجع نسبتها بنقطة واحدة خلال هذه الفترة، إذ بلغت نسبة البطالة 9,2 %سنة 2019، مع تحقيق أدنى معدل للبطالة بالعالم الحضري منذ 20 سنة تقريبا، مما يدل على تحسن واضح لدينامية سوق الشغل قبل أزمة كوفيد-19.

وقد ساهمت هذه الدينامية، إلى جانب الجهد الحكومي للحفاظ على التشغيل إبان فترة الأزمة الصحية، في التخفيف من حدة تداعيات الأزمة على سوق الشغل. إذ على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد-19 السلبية جدا على سوق الشغل سنة 2020، فإن الحكومة واجهت هذا الوضع باعتماد آليات وتدابير اقتصادية واجتماعية استثنائية، جنَّبَتْ عددا من المقاولات الإفلاس ومَكَّنَتْها من الحفاظ على جزء كبير من أُجَرائها، مما حال دون تسجيل ارتفاع كبير في نسبة البطالة، كما حصل بعدد من البلدان المجاورة، إذ تم احتواء نسبة البطالة في 11,9% عوض أكثر من 14% حسب عدد من التوقعات، لو لم يتم اتخاذ الآليات والتدابير السالف ذكرها.

انخفاض مستمر لمعدل البطالة مابين 2017 - 2019 مع التخفيف من تداعيات الجائحة سنة 2020

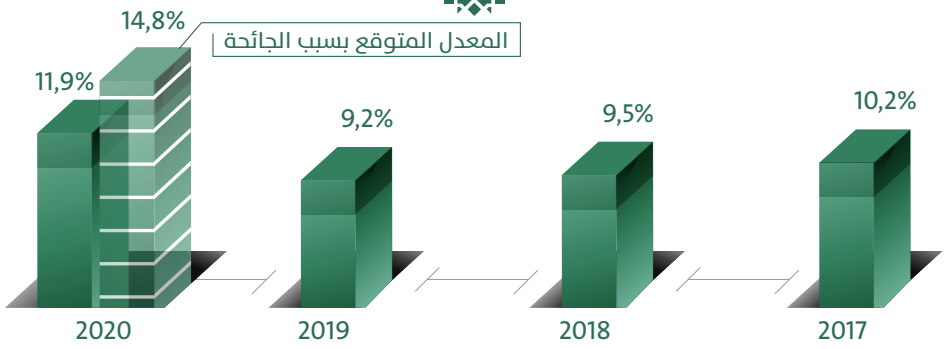

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبفضل هذه الجهود الجماعية، فقد كانت نسبة البطالة في بلادنا من أدنى النسب في منطقة المغرب العربي والبحر الأبيض المتوسط.

مقارنة معدل البطالة في المغرب مع بعض الدول برسم سنة 2020 (جائحة كوفيد 19)

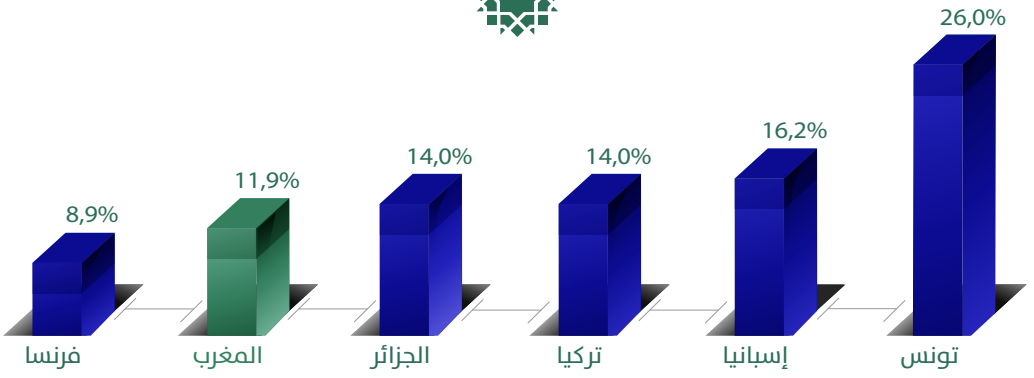

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (وضعية سوق الشغل)

10. الجهود الموجهة لسوق الشغل خلال الجائحة

على غرار باقي اقتصاديات باقي دول العالم، خلفت جائحة كورونا «كوفيد-19» آثارا كبيرة على الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، عملت الحكومة على معالجتها باعتماد آليات وتدابير خاصة، من أهمها:

- تنفيذ الشطر الثاني للزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر؛
- تخصيص تعويض شهري قدره 2.000 درهم للعاملين بالمقاولات في وضعية صعبة، والاستفادة من استرجاع مصاريف التأمين الإجباري عن المرض ومن التعويضات العائلية؛
- تعزيز المراقبة في أماكن العمل للتأكد من احترام التدابير الاحترازية؛
- تأجيل أداء الاشتراكات الاجتماعية المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إعفاء تعويض الإعانة لفائدة العاملين في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط من وعاء الاشتراك؛
- إعفاء المشغلين في وضعية صعبة من الزيادات عن التأخير في أداء واجبات الاشتراك والغرامات وصوائر المتابعات المتعلقة بالديون المتعلقة بيونيو 2020 وما قبلها؛
- توقيع عقود برامج لدعم القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة.

والجذير بالذكر أن سنة 2020 عرفت فقدان حوالي 432.000 فرصة عمل، إلا أن الآليات والتدابير الواردة أعلاه خففت من تأثير جائحة كوفيد-19 على التشغيل. إذ تمكنت بلادنا من الحفاظ على حوالي 71% من مناصب الشغل التي كانت مهددة بالفقدان خلال فترة الحجر الصحي. و تبرز مؤشرات سوق الشغل لثلاثة أشهر الاولى من 2021 أن الانعكاسات السلبية على التشغيل في تراجع تدريجي.

ومع مرور ما يزيد عن سنة من هذه الجائحة، تظل بلادنا يقظة ومصرة على أن تخرج من هذه الأزمة الصحية بأقل الخسائر خصوصا فيما يتعلق بالتشغيل، باعتباره رافعة أساسية للتنمية والرقي وتحقيق كرامة المواطنين.

تطوير البنيات التحتية

تطوير البنيات التحتية

1. تسريع الجهود من أجل التغطية الوطنية بالسدود الكبيرة..... 117
2. تطورات مهمة في قطاع الموانئ..... 117
3. ريادة إفريقية في قطاع السكك الحديدية..... 118
4. جيل جديد من المطارات وتطوير النقل الجوي..... 118
5. التحسين المستمر للشبكة الطرقية..... 118
6. إنشاء محطات تحلية لمياه البحر، رافعة هيكلية لتزويد السكان بالماء الشروب..... 119
7. تطوير حصة الطاقات المتجددة في سلة الطاقة الوطنية..... 119

منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس حفظه الله عرش أسلافه المنعمين، عزز المغرب بشكل كبير شبكة البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والبحرية والمطارات. حيث يصنف المغرب في كثير من الأحيان رائدا إفريقياً نظرًا لشبكة البنية التحتية الخاصة به، وقد تم ترتيب المغرب في المرتبة 75 عالمياً حسب تصنيف (World Economic Forum) للتنافسية سنة 2020، ويعتبر هذا الأداء من أحسن الأداءات على الصعيد القاري والجهوي، خاصة على مستوى جودة البنى التحتية، التي يحتل فيها المغرب في المرتبة الـ 53.

وقد احتل المغرب أيضاً المرتبة الثانية في إفريقيا سنة 2019 على مستوى تصنيف مؤشر ربط خطوط النقل البحرية وفقًا لـ(Unctad). كما تمتلك بلادنا أيضًا أول قطار فائق السرعة في إفريقيا وأفضل ميناء إفريقي اتصالًا، الذي أصبح هذه السنة أول ميناء لإعادة شحن الحاويات في المنطقة المتوسطية.

كما حرصت الحكومة على متابعة هذه السياسة وتعبئة استثمارات مهمة في البنية التحتية، لا سيما في مجال الماء، والتنمية المستدامة والطاقات المتجددة ولصالح العالم القروي.

1. تسريع الجهود من أجل التغطية الوطنية بالسدود الكبيرة

دراكًا منها للتهديدات المتعلقة بالضغط على الموارد المائية، تميزت الولاية الحكومية بالمصادقة على البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي يعتبر المرحلة الأولى من المخطط الوطني للماء 2020-2050.

خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2020، تم تدشين 23 سدا كبيرا بتكلفة إجمالية تقدر بـ 28,2 مليار درهم لتصل طاقتها الاستيعابية إلى 6,237 مليار متر مكعب، منها 7 سدود قيد الاستغلال و11 سدا في طور الإنجاز خلال سنة 2020، وهي السنة الأولى من البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027. ومن المقرر أن تطلق أشغال 5 سدود كبيرة جديدة سنة 2021 بميزانية تقدر بـ 4.8 مليار درهم وبطاقة استيعابية إضافية تناهز 525 مليون متر مكعب.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تمكنت خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2020 من إنجاز العشرات من السدود المتوسطة والصغيرة، التي تلعب دورا هاما في التزويد بالماء الشروب ومياه الري.

2. تطورات مهمة في قطاع الموانئ

في إطار متابعة تنزيل استراتيجية الموانئ، تم الانتهاء من تشييد ميناءين كبيرين جديدين بآسفي ولهيريز. كما أن إطلاق توسعة ميناء طنجة المتوسط والتحسين المستمر لعرضه المتكامل للخدمات للصناعة والتصدير واللوجستيك مكّن منصة طنجة المتوسط الصناعية من احتلال المرتبة الثانية في المناطق الاقتصادية العالمية سنة 2020 وفقًا لتصنيف FDI Intelligence لصحيفة Financial Times. كما أصبح ميناء طنجة المتوسط الميناء الرائد لإعادة شحن الحاويات في البحر الأبيض المتوسط ويحتل المرتبة 35 عالمياً، مع زيادة حجم معاملاته بأكثر من 20٪ سنة 2020.

كما عزز المغرب عرضه المينائي على ساحل البحر الأبيض المتوسط، من خلال تسريع ورش بناء ميناء الناظور غرب المتوسط، حيث بلغت نسبة تقدم الاشغال 60٪. كما يجري العمل على مشاريع أخرى، لا سيما ميناء الداخلة الأطلسي بميزانية استثمارية قدرها 10 مليار درهم.

3. ريادة إفريقية في قطاع السكك الحديدية

تتكون شبكة السكك الحديدية الوطنية من شبكة تقليدية وخط فائق السرعة. وتم بذل جهود للتثنية الكلية للخط السككي الدار البيضاء -مراكش، وإنهاء أشغال بناء الخط الثالث الرابط بين الدار البيضاء-الرباط، وكذلك تدشين جيل جديد من المحطات العصرية، من ضمنها طنجة، القنيطرة، الرباط-أكدال، الدار البيضاء-الميناء، طنجة-الميناء ومحطة تمارة.

كما تم تطوير وتيرة ومستوى الخدمات بشكل كبير، لا سيما فيما يتعلق بمواعيد القطارات، مع تفعيل قائمة أسعار جديدة وجذابة.

4. جيل جديد من المطارات وتطوير النقل الجوي

تميز القطاع بإطلاق العديد من الخطوط الجوية الوطنية والدولية قبل الجائحة، واستكمال الأعمال المتعلقة بالمحطة الأولى بمطار محمد الخامس، وكذلك افتتاح وتشغيل محطات جديدة في مطارات كلميم وزاكورة والراشيدية. وقد انتقلت طاقة المطارات بالمغرب من 31 مليون مسافر في بداية الولاية إلى حوالي 40 مليون مسافر بداية 2021.

5. التحسين المستمر للشبكة الطرقية

شهدت الشبكة الطرقية تطوراً واضحاً في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت 44 ألف كيلومتر من الطرق المعبدة في 2018، أي 77% من إجمالي شبكة الطرق في المغرب.

كما عرفت هذه الفترة انطلاق مشاريع هامة من مثل الطريق السريع تزنيت-الداخلة على طول 1.055 كلم، وكذا الانتهاء من أشغال الطريق السريع تازة -الحسيمة.

ولقد كثف المغرب عمليات صيانة الشبكة الطرقية، ولا سيما في المناطق القروية، وخصص لها ميزانيات مهمة جداً. بالإضافة إلى ذلك، بلغ مجموع الإنجازات في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية 15.136 كيلومتر سنة 2019 بميزانية قدرها 15,3 مليار درهم.

6. إنشاء محطات تحلية لمياه البحر، رافعة هيكلية لتزويد السكان بالماء الشروب

تشكل الاضطرابات المناخية ضغوطاً على مستوى إدارة الموارد المائية، لذا قررت المملكة اعتماد استخدام تقنيات تحلية مياه البحر كخيار استراتيجي للحد من العجز المائي. وتحقيقا لهذه الغاية، انطلقت بعض المشاريع، لا سيما محطة تحلية مياه البحر في مدينة الدار البيضاء الكبرى، ومحطة التحلية الجديدة في منطقة أكادير لإنتاج الماء الشروب واستخدامات الري، ومحطة التحلية بمدينتي الداخلة والحسيمة. وذلك، مع طموح تطوير شبكة من محطات التحلية على طول السواحل المغربية، وتقليص الإجهاد المائي المرتبط باحتياجات مياه الشرب وكذلك مياه الري.

7. تطوير حصة الطاقات المتجددة في سلة الطاقة الوطنية

تميزت الولاية الحكومية بإطلاق العديد من المشاريع الهيكلية ومواصلة تعزيز التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في المجال البيئي، ولذلك عمل المغرب على تطوير الطاقات المتجددة، بهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة في سلة الطاقة إلى 52٪ بحلول عام 2030. وقد تمكن من زيادة حصة الطاقات المتجددة في سلة الطاقة إلى 37٪ سنة 2020.

التنمية المستدامة وحماية البيئة

التنمية المستدامة وحماية البيئة

1. تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة..... 127
2. وضع إطار ملائم لتنزيل أهداف التنمية المستدامة..... 127
3. المغرب، رائداً في مجال الطاقات المتجددة على المستوى الإفريقي 128
4. تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والرفع من نسبة الجمع إلى 90 في المائة 128
5. تسريع تفعيل المخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل، ومعالجة المياه العادمة .. 129

تماشياً مع التزاماته الدولية في إطار قمم الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو (1992) وجوهانسبورغ (2002) والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وضع المغرب الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة إصلاحات في المجالات السياسية والمؤسساتية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقد تعزز هذا المسار باعتماد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي تم إعداده تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، في خطابه بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2009.

وتم تفعيل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة من خلال دمج مبادئ التنمية المستدامة في الاستراتيجيات القطاعية، وتنزيل استراتيجية تطوير البيئة (MANE) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)، وكذلك إطلاق مسلسل إعداد القانون الإطار بشأن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي صادق عليها عليها المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2017.

1. تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

حرصت الحكومة على تسريع اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD) التي تهدف إلى تحديد التوجهات الكبرى والإطار الاستراتيجي للتحسين المستمر في إطار نظرة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات القطاعية، كما تمكن من تنزيل إطار تنظيمي جديد ومواصلة التأهيل البيئي. بعد اعتماده، تبنت الحكومة نظامًا خاصاً للحكامة عبر لجنة استراتيجية للتتبع يترأسها رئيس الحكومة. ومن جهة أخرى، ومن أجل تنزيل محاورها الاستراتيجية الـ 31، تم وضع 21 خطة عمل من قبل القطاعات الوزارية المعنية. لقد أتاح تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إعادة إطلاق العديد من المشاريع الرئيسية المرتبطة بالتنمية المستدامة، مثل تفعيل مضامين ميثاق الإدارة النموذجية والنقل المستدام.

2. وضع إطار ملائم لتنزيل أهداف التنمية المستدامة

يعتبر المغرب أهداف التنمية المستدامة بمثابة إطار عالمي للتنمية يتداخل مع المشروع المجتمعي الذي يطمح إليه المغاربة والذي حدد معالمه ومبادئه جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتتمحور المنهجية التي اعتمدها المغرب لتنفيذ هذا البرنامج حول مقاربات مهيكلة ترتكز على تعزيز حقوق الإنسان، والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، والجهوية المتقدمة، والتماسك الاجتماعي والتراثي، والمشاركة المواطنة وتطوير الشراكات الاستراتيجية، لا سيما مع بلدان الجنوب. وضمانا للالتقائية، تبنت الحكومة مقاربة مندمجة للتتبع المشترك لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مع الحرص على اعتماد التعديلات التنظيمية اللازمة.

ويشير الاستعراض الوطني الطوعي للمغرب حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى إحراز تقدم كبير في مجالات رئيسية مثل التعليم والطاقة المتجددة وتغير المناخ.

لقد اقترب المغرب، سنة 2018، من تحقيق الأهداف المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال، حيث بلغت نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة 22,16 وفاة لكل 1.000 ولادة حية، ونسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة 13,56 وفاة لكل 1.000 ولادة حية. وبالموازاة مع بلوغ نسبة التغطية الصحية ما يقرب من 69٪ سنة 2019.

كما تم القضاء على «المجاعة» سنة 2014، وانخفض معدل الفقر إلى 2,9٪ سنة 2018. وتحسنت تغذية الأطفال دون سن الخامسة ما أدى إلى تقليل الهزال إلى 2,6٪ سنة 2018.

وفي 2019، تم تعميم الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجال الحضري واقترب تعميمها في المجال القروي، حيث بلغت النسب 97,4٪ بالنسبة للماء الشروب، و99,6٪ بالنسبة للكهرباء، و91٪ بالنسبة للتطهير.

كما تحسنت ظروف السكن حيث انخفضت نسبة المساكن الحضرية غير الصحية من 8,4٪ سنة 2004 إلى

3,6٪ سنة 2018. بالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود كبيرة في مجال فك العزلة عن العالم القروي، بفضل برامج بناء شبكة الطرق القروية، التي أدت إلى ارتفاع نسبة فك العزلة سنة 2017 إلى 79,3٪ مقابل 54٪ سنة 2005.

3. المغرب، رائداً في مجال الطاقات المتجددة على المستوى الإفريقي

اعتمد المغرب منذ سنة 2009، وفقاً للتوجهات الملكية السامية، استراتيجية طاقية حدد لها كأهداف، زيادة الطاقات المتجددة، وتعزيز النجاعة الطاقية والإدماج الجهوي. وقد تم تنزيل هذه الاستراتيجية عبر خطط ذات أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، مصحوبة برؤية واضحة للإصلاحات والتنظيمية والمؤسساتية اللازمة.

كما تم إطلاق برامج مندمجة تستهدف تصنيع 6.000 ميغاواط من مصادر الطاقة المتجددة: 2.000 ميغاواط من الطاقة الريحية، و2.000 ميغاواط من الطاقة الشمسية، و2.000 ميغاواط من الطاقة الكهرومائية.

ويسلط تقييم تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الضوء على نتائج مشجعة للغاية. وهكذا، حدد المغرب لنفسه في دجنبر 2015 هدفًا جديدًا لتسريع التحول الطاقي من خلال رفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من القدرة الطاقية بحلول سنة 2030، عوض 42 ٪ المبرمجة سابقاً إلى غاية سنة 2020.

وتصل هذه النسبة حاليا إلى 37٪، مع وجود مشاريع كبيرة قيد الإنجاز، كالمشاريع الشمسية «نور 3» بورززات أو «نور ميدلت»، اللذان يدفعان بالمغرب نحو مستقبل الطاقات المتجددة.

4. تسريع تفعيل المخططات الوطنية للنفايات الصلبة والصناعية والرفع من نسبة الجمع إلى 90 في المائة

تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الجمع ارتفعت من 44% سنة 2008، لتبلغ 85% سنة 2019 و 96% سنة 2021، أي بسنة قبل الموعد المحدد لبلوغ هذه النسبة. ومن جهة أخرى، أصبحت 62,63% من النفايات المنزلية المنتجة معالجة في مراكز الطمر مقابل 10% قبل 2008.

تطور إيجابي لنسب جمع ومعالجة النفايات

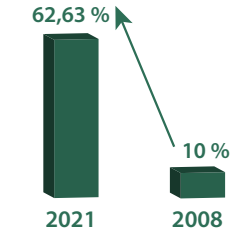

معالجة النفايات المنزلية

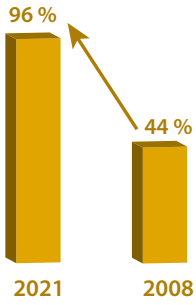

نسبة جمع النفايات

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

5. تسريع تفعيل المخططات الوطنية للتطهير الصلب والسائل، ومعالجة المياه العادمة

يروم البرنامج الوطني للتطهير السائل معالجة المياه العادمة وإعادة تأهيل وتوسيع الشبكة وربط وتعزيز شبكة صرف مياه الأمطار وإنشاء محطات المعالجة لتزويد 330 مدينة ومركزًا حضريًا بمجموع يفوق 10 ملايين من الساكنة المعنية. ومكن البرنامج من رفع نسبة معالجة مياه الصرف الصحي إلى 53٪ سنة 2020، بالإضافة إلى استمرار بناء 79 مصنعاً لمعالجة 110 مليون متر مكعب سنوياً.

تعزيز الحكامة وإصلاح الإدارة

تعزيز الحكامة وإصلاح الإدارة

1. تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد..... 137
2. تنزيل اللاتمركز الإداري 138
3. تحديث الإدارة وتجويد خدماتها..... 139
4. تقوية الشفافية وتفعيل الديموقراطية التشاركية 139
5. تبسيط المساطر الإدارية 139
6. تسريع التحول الرقمي..... 140

حققت بلادنا عدة إنجازات خلال العقدين الماضيين في مجال ترسيخ الحكامة الجيدة والشفافية، التي تشكل أولويات أفقية لضمان نجاح مختلف المشاريع والإصلاحات. والتزمت الحكومة بتوحيد الجهود المبذولة وتكثيفها لتحقيق نقلة نوعية في مجال الحكامة والشفافية ترقى إلى مستوى تحديات دستور 2011 وتلبي تطلعات المواطنين المغاربة من خلال تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتنزيل اللاتمركز الإداري، إضافة إلى تبسيط المساطير الإدارية واعتماد الرقمنة كأداة قوية للإصلاح الإداري والانتعاش الاقتصادي.

1. تنزيل الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

تعتبر محاربة الفساد ورشاً وطنياً وجماعياً، يعتمد تحقيقه على المشاركة الواعية والمسؤولة لجميع الفاعلين والمواطنين. إذ قام المغرب خلال العقد الماضي بإصلاحات مهمة تصب في محاربة الرشوة والفساد، مما أتاح تلبية بعض انتظارات المواطنين وتحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال. كما شكلت استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية وتفعيل مجلس المنافسة، والشروع في ورش التبسيط والرقمنة، وكذا تنفيذ أول استراتيجية وطنية متكاملة لمحاربة الفساد، إشارات قوية في هذا الاتجاه.

وقد شرعت الحكومة سنة 2017 في تنفيذ هذه الاستراتيجية، التي تتضمن 59 مشروعا تهم مختلف القطاعات، كما قامت بتفعيل آليات الحكامة والتتبع، لا سيما لجنة القيادة برئاسة رئيس الحكومة، مع السهر على إشراك فعاليات المجتمع المدني. وقد تزامن ذلك مع تعيين رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وتوسيع صلاحياتها.

ومكنت الجهود المبذولة من تحسين تنقيط المغرب بشكل مطرد في مؤشر إدراك الفساد، الذي انتقل معدله من 33,2 في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2006، إلى 41 ما بين 2017 و2020، مما يدل على أهمية هذه الجهود وأيضًا على الشوط الطويل الذي يتعين قطعه لمكافحة هذه الآفة.

تطور معدل تنقيط المغرب حسب مؤشر إدراك الفساد

(*) الترتيب يشمل 192 دولة منذ 2012

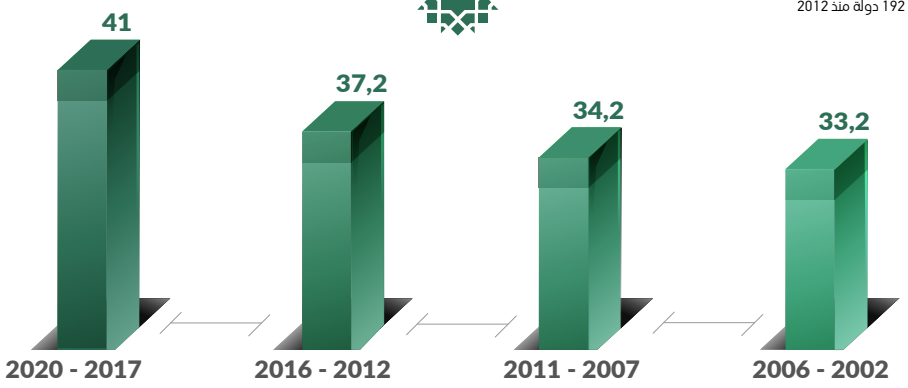

المصدر: Transparency International

2. تنزيل اللاتمركز الإداري

شددت أكثر من عشرة خطابات ملكية على الحاجة إلى اعتماد ميثاق اللاتمركز وتنفيذ هذا الإصلاح الأساسي لتحسين الخدمات العمومية. ولهذه الغاية، عبأت الحكومة، منذ بداية ولايتها، كل القوى لإطلاق هذا المشروع المتعثر منذ عدة سنوات، وأعطته دفعة قوية بالنظر لأهميته في إرساء ورش الجهوية المتقدمة.

إعادة ترتيب الادوار على المستوى المركزي والترابي

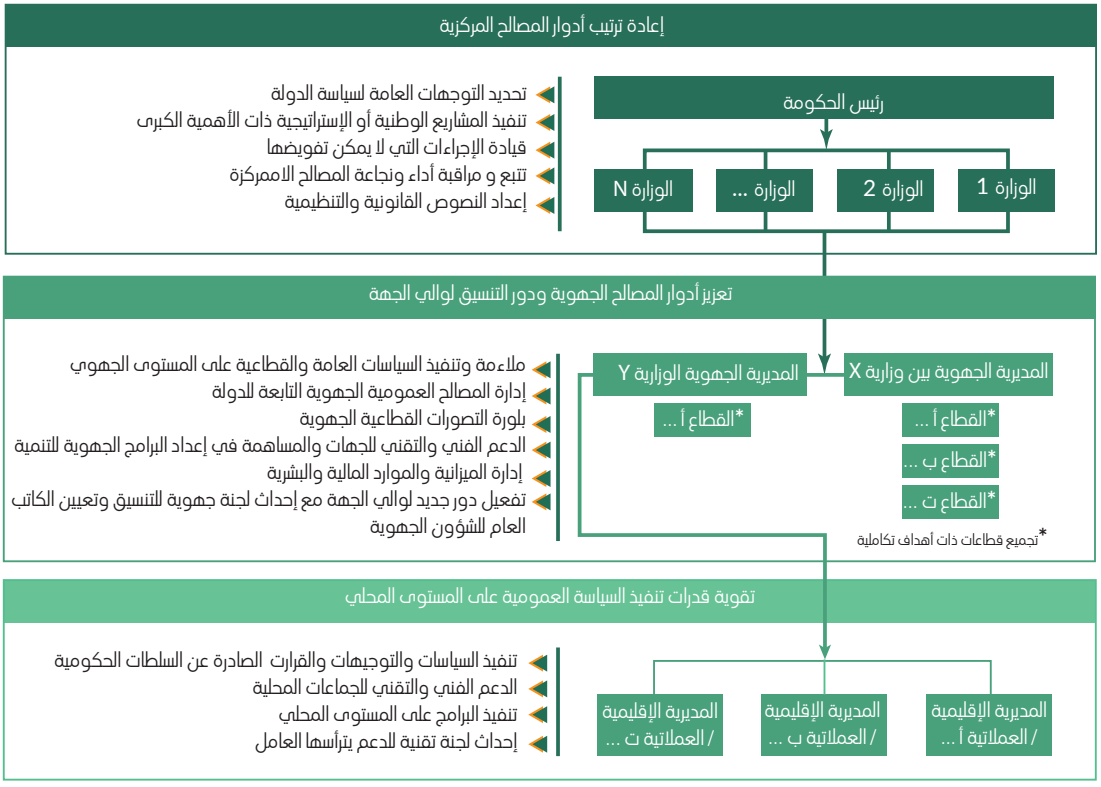

وهكذا اعتمدت الحكومة المرسوم الخاص بميثاق اللاتمركز الإداري، الذي يشكل ثورة ثقافية تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطنين، وإعادة ترتيب الأدوار، وتسهيل تنفيذ السياسات العمومية. وقد بدأ تفعيل اللاتمركز ميدانيا في جميع الإدارات المعنية بالمصادقة على مخططاتها المديرية للاتمركز الإداري. وقد تم البدء الفعلي ببعض المساطر في إطار تنزيل الإصلاح على المدى القصير، في حين من المزمع تفعيل الإصلاح على المدى المتوسط والقريب، من خلال إعطاء المصالح اللامتمركزة استقلالية واسعة وما يترتب عن ذلك من وسائل مالية وبشرية تمكنها من تحسين جودة الخدمات العمومية.

3. تحديث الإدارة وتجويد خدماتها

استمرارا للجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء ونجاعة المرفق العمومي، تم اعتماد ميثاق للمرافق العمومية، بهدف تأهيل عمل وتدبير المرفق العمومي وجعل مختلف العاملين في هذا المرفق ملتزمين بمبادئ ومساطر الحكامة الجيدة، سواء أثناء أداء مهامهم الإدارية أو في علاقتهم بالمرتفقين.

كما تم العمل على تحسين الاستقبال الإداري والعمل على تجويد الخدمات، وتنفيذ إجراءات قوية مثل تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحالة المدنية والنسخ المطابقة للأصل، وهي الوثائق التي يحتاجها المواطن بشكل كبير، كما تم تسهيل الحصول على الرخص الخاصة بالتعمير من خلال بوابة (www.rokhas.ma)، بالموازاة مع فسح المجال للمواطنات والمواطنين لتبليغ شكاياتهم ومقترحاتهم عبر البوابة الوطنية للشكايات (www.chikaya.ma)، بعد إصدار المرسوم الخاص بالنظام الموحد لمعالجة الشكايات.

وتجدر الإشارة إلى أن تحديث الإدارة ليس إصلاحًا بسيطًا أو ذو طابع تدبيري فقط، لكنه إصلاح استراتيجي طويل الأمد.

4. تقوية الشفافية وتفعيل الديموقراطية التشاركية

لتقوية الشفافية وتوفير الحق في الحصول على المعلومة، تم اعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومات، وتشكيل لجنة خاصة بهذا الورش، وتعيين 1148 مكلفا بتدبير المعلومات بالإدارات، وإعداد دليل عملي للمواطن وإصدار نموذج طلب الحصول على المعلومات، مع إطلاق بوابة (www.chafafiya.ma).

كما وضعت الحكومة الإطار القانوني الخاص بالعرائض للسماح للمواطنين بالتعبير عن مواقفهم والمساهمة في السياسات العمومية، وفي هذا السياق، قُدمت عدة عرائض من لدن المواطنين.

5. تبسيط المساطر الإدارية

أولت الحكومة أهمية كبيرة لتبسيط المساطر، إذ تمكنت، بعد سنوات طويلة من الانتظار، من ضمان استكمال الإطار القانوني الخاص بها، بإصدار القانون رقم 55-19 بشأن تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والشروع الفعلي في تنزيل مقتضياته، بما يسهم في تقوية الثقة بين الإدارة والمرتفق وتأطير عمل المرافق العمومية بناء على مساطر دقيقة وشفافة ومبسطة خدمة للمواطنات والمواطنين.

وقد حدد القانون 55-19 إطار التحول التدريجي للإدارة نحو إدارة ناجعة وفعالة من خلال تفعيل عدة مبادئ أساسية من مثل:

- عدم رد الإدارة بعد فترة زمنية معينة يعتبر قبولا للطلبات وفق شروط؛
- تحديد فترة لرقمنة جميع الإجراءات الإدارية ونشرها؛
- منع مطالبة المرتفقين بالوثائق المتاحة لدى إدارات الأخرى.

وفي هذا الصدد، تم إطلاق البوابة الوطنية للمساطر الإدارية idarati.ma في 21 أبريل 2021 ، وهي تشكل قاعدة موحدة للمساطر الإدارية المصادف عليها (اكثر من 2.300 مسطرة تم نشرها على البوابة)، والتي تشكل المساطر الحصرية الممكن طلبها من المرتفق.

6. تسريع التحول الرقمي

اعتمدت الحكومة خارطة طريق بعنوان «مذكرة التوجهات العامة للتنمية الرقمية بالمغرب في أفق 2025» تترجم الإرادة في تسريع ورش التحول الرقمي بغاية الاستجابة للتحديات السوسيو-اقتصادية الجديدة التي تعرفها بلادنا. وتتمثل الأهداف المتوقعة لهذه الرؤية الجديدة، في إرساء إدارة رقمية تتسم بالكفاءة والفعالية من خلال تقديم خدمات آمنة ذات قيمة مضافة عالية وبشكل عام لتعزيز العصرنة والشفافية والأداء العمومي، إضافة إلى المساهمة في تحسين مناخ الأعمال.

وتطمح هذه الرؤية إلى وضع معالم التنمية الرقمية لمغرب الغد في جميع القطاعات على مدى الخمس سنوات المقبلة، من خلال دمج منظور قطاعي وجهوي، ونهج تشاركي مع الفاعلين يتمحور حول المستخدم ومحيطه من خلال:

- تحول الإدارة، بهدف تنزيل نظام التشغيل البيني ورقمنة وإصلاح الإجراءات الأساسية؛
- تيسير التواصل مع المواطن؛
- تحسين جودة الخدمات العمومية والخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات وتشجيع التفاعل مع الإدارة العمومية؛
- تحسين إنتاجية وتنافسية الاقتصاد المغربي من خلال المساهمة في تنمية القطاعات التكنولوجية؛
- التعبئة الرقمية لخدمة مجتمع أكثر شمولاً ومساواة مع تقليل الفجوة الرقمية، وتدريب جيل جديد من 50.000 من المواهب الشابة القابلة للتوظيف، وتنمية مبادرات محددة في قطاعات مثل التعليم والصحة والفلاحة والصناعة التقليدية؛
- ترسيخ مكانة المغرب كمحور رقمي وتكنولوجي مرجعي على المستوى الأفريقي؛
- فك العزلة الرقمية عن الساكنة القروية والمناطق النائية، لتيسير توصلها بالمعلومات وبالمزايا الاجتماعية والخدمات الصحية، فضلاً عن التعليم؛
- الحد من التفاوتات الاجتماعية والسوسيو-اقتصادية من خلال تعميم الولوج إلى الإنترنت وإدراج التكنولوجيا كمحور للتنمية الترابية، وخاصة القروية.

إن إحداث وكالة التنمية الرقمية وإطلاقها رسميا من طرف الحكومة، يوفر إطارا مؤسساتيا ملائما لتفعيل هذه الالتزامات.

تقوية وترشيد الاستثمار العمومي

تقوية وترشيد الاستثمار العمومي

1. بلغ الاستثمار العمومي سقفا قياسيا قدره 230 مليار درهم سنة 2021 147
2. ارتفاع الاستثمار بالميزانية العامة بـ 30%..... 147
3. تحسن كبير في تنفيذ الاستثمار..... 148
4. استثمارات جديدة موجهة للاستراتيجيات القطاعية..... 149

تفعيـلا للتوجيهـات الملكيـة السـامية، ضاعفـت الحكومـة جهودهـا لتعزيـز الاسـتثمار العمومـي، لا سـيما في القطاعـات ذات الأولويـة مثـل التعليـم والصحـة والطاقـات المتجـددة. وقـد رافـق هـذه الجهـود إحـداث نظـام جديـد لتدبـير الاسـتثمار العمومـي، قائـم عـلى الأداء والنجاعـة وتعبئـة مصـادر جديـدة ومبتكـرة للتمويـل.

ويسـاهم الاسـتثمار العمومـي في تحفيـز الطلبيـات العموميـة، وبذلـك في إحـداث مناصـب شـغل بالقطـاع الخـاص، وتعزيـز تنافسـية الاقتصـاد الوطنـي، وتحسـين منـاخ جلـب الاسـتثمارات الأجنبيـة وبصفـة عامـة في صمـود النسـيج الاقتصـادي الوطنـي

1. بلغ الاستثمار العمومي سقفا قياسيا قدره 230 مليار درهم سنة 2021

بلغ المتوسط السنوي للاستثمار العمومي 201,6 مليار درهم خلال الفترة 2017-2021، مقارنة بـ 146,1 مليار درهم خلال الفترة 2007-2016. كما يتوقع أن يبلغ إجمالي الاستثمار العمومي 230 مليار درهم سنة 2021، وذلك رغم الظرفية الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، بفضل إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.

الحجم الإجمالي للاستثمار العمومي (بملايير الدراهم)

المصدر: المذكرات التقديمية لقوانين المالية - خطب وزراء الإقتصاد والمالية

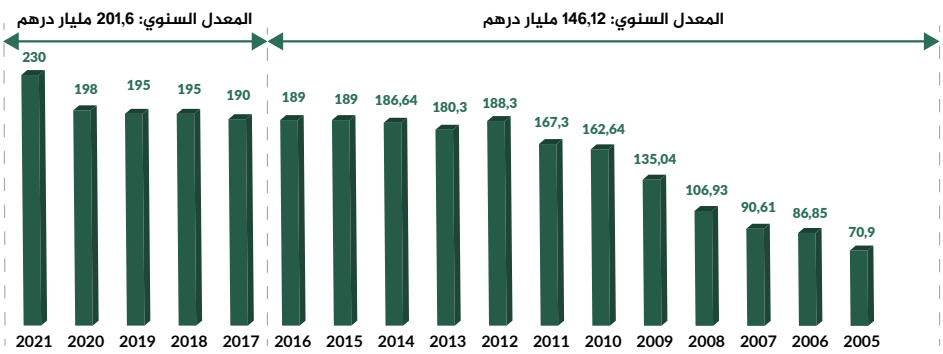

www.cg.gov.ma / 2021 - 2017 انجازات

2. ارتفاع الاستثمار بالميزانية العامة بـ 30%

تضاعفت اعتمادات استثمار الميزانية العامة ثلاث مرات منذ سنة 2007. حيث تم تعزيز جهود استثمار الميزانية العامة بمتوسط اعتمادات سنوية قدرها 73,6 مليار درهم خلال الفترة 2017-2021، مقارنة بـ 56,6 مليار درهم خلال الفترة 2012-2016 و 42,9 مليار درهم خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2011.

إعتمادات الاستثمار المفتوحة في قوانين المالية (بملايين الدراهم)

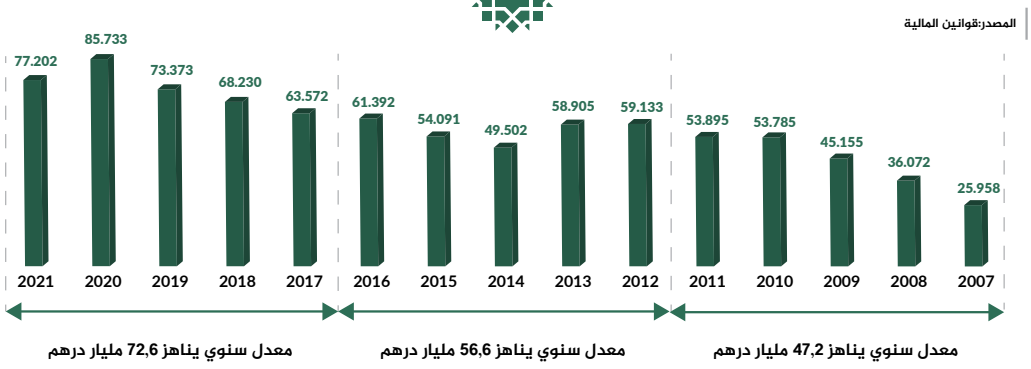

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

3. تحسن كبير في تنفيذ الاستثمار

تحسنت نسبة تنفيذ استثمار الميزانية العامة للدولة بشكل ملحوظ، حيث انتقلت من 53% سنة 2012 إلى ما يقرب من 79% سنة 2018، الأمر الذي يجسد الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين تنفيذ الاستثمارات العمومية وتقليص آجال الأداء المرتبطة بالطلبيات العمومية.

نسبة تنفيذ استثمار الميزانية العامة

عرفت نسبة تنفيذ الاستثمار ارتفاعا كبيرا حيث بلغت ما يقرب من 79% سنة 2018, أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بسنة 2010

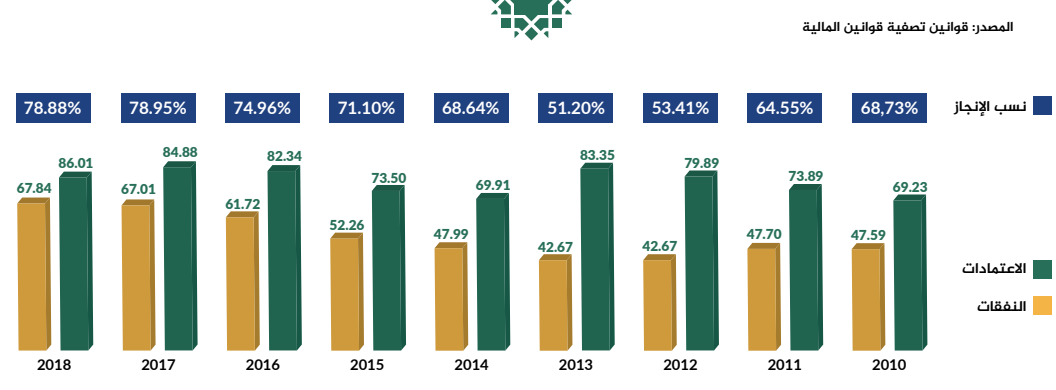

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

4. استثمارات جديدة موجهة للاستراتيجيات القطاعية

شرعت الحكومة في تنفيذ العديد من الاستراتيجيات القطاعية، لا سيما الجيل الجديد من الاستراتيجيات الطموحة التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله ويتعلق الأمر ب:

- «الجيل الأخضر 2020-2030»، الذي تلا المخطط المغرب الأخضر، والذي يروم بروز جيل جديد من الفلاحين (350.000 إلى 400.000 أسرة) من خلال تعبئة مليون هكتار من الأراضي السلالية، و «استراتيجية غابات المغرب»؛
- تنفيذ خطة التسريع الصناعي 2021-2023، التي تستهدف تعويض 34 مليار درهم من الواردات؛
- تنفيذ خطط لإنعاش قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي من أجل تجاوز الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا.

صمود الوضعية الماكرو اقتصادية

صمود الوضعية الماكرو اقتصادية

1. تحدي تحسن معدل النمو..... 157
2. تضخم متحكم فيه 158
3. تحسين الميزان التجاري..... 158
4. تحسين الحساب الجاري لميزان الأداءات..... 159
5. تحسن ملحوظ في احتياطات المغرب من العملة الصعبة..... 160
6. استقرار مديونية الخزينة قبل جائحة كوفيد19-..... 160
7. تحسن ملحوظ في مستوى عجز الميزانية قبل جائحة كوفيد-19..... 161

رغم الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة والجهود الاستثمارية غير المسبوقة، تمكنت الحكومة من الحفاظ على استقرار معظم المؤشرات الماكرو اقتصادية الرئيسية وتحسينها، إذ يعد المغرب من بين البلدان التي تتوفر على مؤشرات ماكرو-اقتصادية الأكثر استقرارًا في منطقة شمال إفريقيا.

وقد مكن أداء الحكومة من الوفاء بالتزاماتها السوسيو اقتصادية تجاه المواطنين، كما تشيد بذلك سنويا مجموعة من تقارير المؤسسات الوطنية والدولية التي تشهد على الإنجازات المحققة.

وتساهم هذه الوضعية في صمود الاقتصاد الوطني عبر :

- التمكن من إنجاز الإصلاحات المهيكلة؛
- توفير شروط مواجهة كورونا؛
- استقلال القرار الوطني والحفاظ على السيادة الاقتصادية؛
- الوقاية من برنامج التقويم الهيكلي.

1. تحدي تحسن معدل النمو

عرف معدل النمو استقرارا نسبيا في السنوات الأخيرة. كما أنه لم يعد يتأثر كثيرا بتقلبات الإنتاج الفلاحي الذي تأثر طيلة سنوات متكررة من الجفاف، خاصة سنة 2019. وهذا يشهد على تطور القطاعات الأخرى المنتجة للقيمة المضافة، مثل قطاعي صناعة السيارات والطيران، اللذان ساهما في استقرار معدل النمو الاقتصادي.

لقد عرفت وتيرة نمو الناتج الداخلي الخام للمغرب انخفاضًا بلغ 2,5% سنة 2019، بعد ارتفاع يقدر بـ 4,2% سنة 2017 و 3,1% سنة 2018. وتعزى هذه النتيجة إلى عدة عوامل ظرفية منها ضعف الطلب الأجنبي الموجه للمغرب وتباطؤ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل سياق دولي اتسم بالتوترات الجيوسياسية، وكذا بسبب عدة عوامل ظرفية أخرى. من جهة أخرى، أدى الجفاف وقلة التساقطات المطرية خلال السنتين الماضيتين إلى انخفاض القيمة المضافة الزراعية بنسبة 5,8% خلال نفس السنة، مما أدى إلى تقلص الدخل والطلب الداخلي، ولا سيما بالنسبة للساكنة القروية. ورغم ذلك تراجعت آثاره من خلال التحسن المستمر في القيمة المضافة لقطاعات الأنشطة غير الفلاحية الأخرى، حيث تم تسجيل زيادة قدرها 3,8% سنة 2019 مقابل 2,9% سنة 2018.

مع مطلع سنة 2020، تسببت الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في توقف وسائل الإنتاج والطلب الدولي الموجه للمغرب. فمن المتوقع أن تؤدي هذه الأزمة غير المسبوقة إلى ركود بنسبة تناهز 6,3% في سنة 2020 يليه استعادة النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال سنة 2021 إذ يتوقع أن يبلغ معدل النمو 5,3%. ومع ذلك، يبقى تأثير الجائحة على الأداء الاقتصادي بالمغرب محدوداً نسبياً مقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة.

نسبة نمو الناتج الداخلي الخام

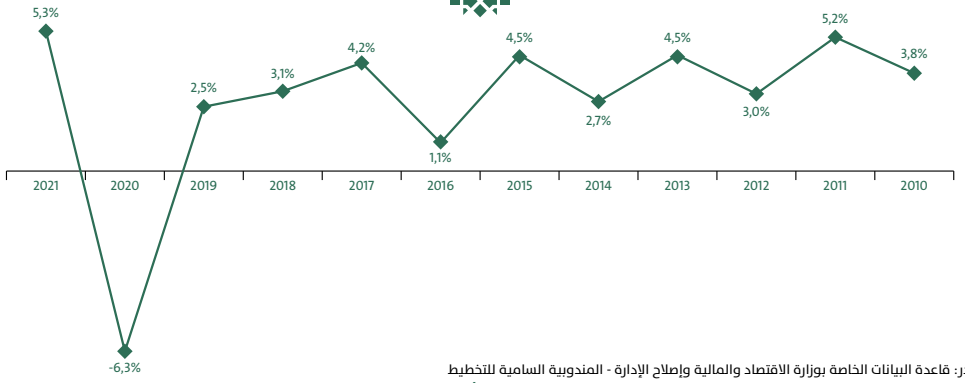

المصدر: قاعدة البيانات الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - المندوبية السامية للتخطيط

من جهة أخرى، عرف الناتج الداخلي الخام الوطني تطورا ملحوظا بنسبة 3,7% سنويًا بين 2007 و 2019، أي بزيادة إجمالية تجاوزت 55%. كما أشارت العديد من الدراسات والتقارير الدولية إلى أن النمو لا يزال دون إمكانات الاقتصاد الوطني. بحيث ينتظر أن يؤدي التحول الهيكلي الجاري وتنزيل النموذج التنموي الجديد إلى بلورة جيل جديد من الإصلاحات، تمكن من رفع وتيرة النمو.

2. تضخم متحكم فيه

خلال العقدين الماضيين، لم يتجاوز متوسط نسبة التضخم 2%، بل سجل أقل من نسبة 1% خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2019، وهو أحد أدنى المعدلات في المنطقة. إذ يعد هذا المعدل المنخفض نسبياً أحد العوامل الأساسية في الحفاظ على القدرة الشرائية للأسر.

تطور نسب التضخم

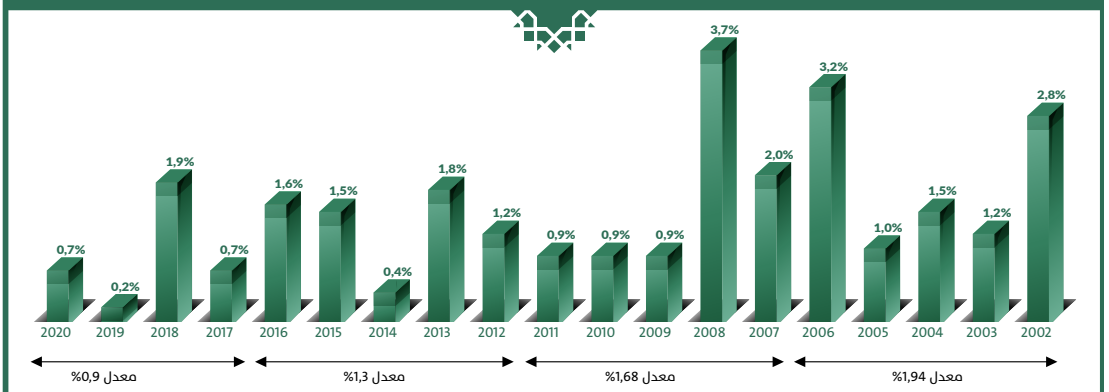

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (المذكرة الإخبارية حول الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك)

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

3. تحسين الميزان التجاري

تتجلى الديناميكية الاقتصادية الوطنية كذلك في تطور المبادلات الخارجية للمملكة. إذ نتج عن تطور التصنيع ارتفاع في الواردات، لا سيما من المعدات الصناعية ومعدات التجهيزات الصناعية والطاقة. ورغم ذلك، تقلص أثر هذا الارتفاع من خلال تطوير عرض تصدير تنافسي موجه نحو سلاسل القيمة العالمية.

كما استمر تحسن معدل تغطية الواردات بالصادرات، إذ انتقل من 42,8% سنة 2009 إلى 62,4% سنة 2020. وهكذا، أصبحت صادرات السلع عالية التقنية معادلة لصادرات الفوسفاط الخام.

نسبة تغطية الصادرات للواردات

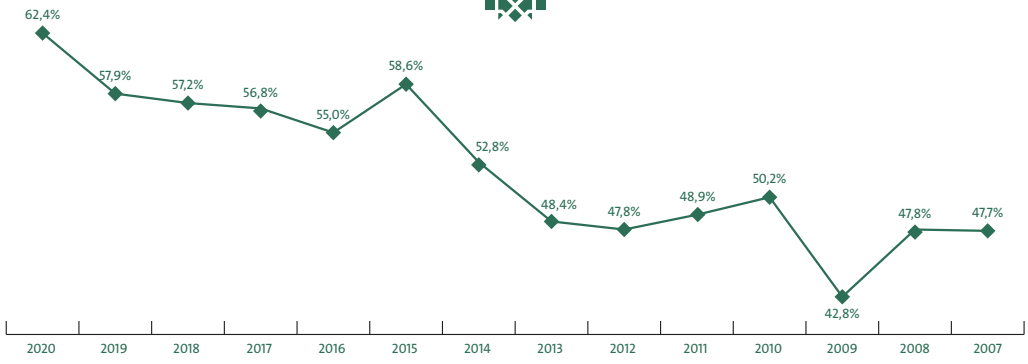

المصدر: التقارير الاقتصادية والمالية المرافقة لقوانين المالية

4. تحسين الحساب الجاري لميزان الأداءات

أدت زيادة «عائدات السفر» وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتحسن نسبة تغطية الصادرات بالواردات إلى تحسن ملحوظ في الحساب الجاري لميزان الأداءات. وهكذا عرف الحساب الجاري تحسنا كبيرا إذ بلغ ما يناهز 2-% سنة 2020، بعد تراجع مهول منذ سنة 2007 بلغ ذروته في حدود 9,5%- من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012. تحت تأثير ارتفاع أسعار النفط.

تطور معدل رصيد الحساب الجاري

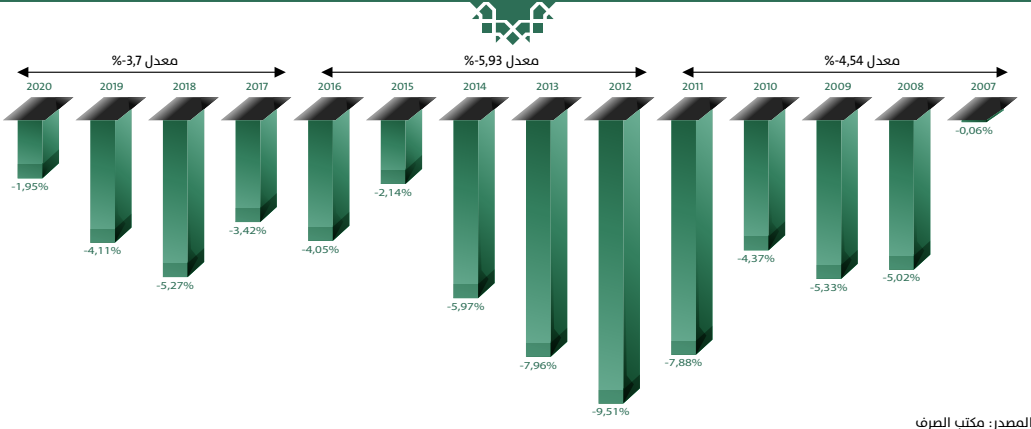

المصدر: مكتب الصرف

5. تحسن ملحوظ في احتياطات المغرب من العملة الصعبة

تعتبر الاحتياطات من العملة الصعبة من أهم الضمانات التي تتوفر عليها الدول لتغطية مبادلاتها الخارجية. فقد ارتفعت الاحتياطات الوطنية من العملة الأجنبية من 105 مليار درهم سنة 2002 إلى 320,3 مليار درهم سنة 2020، أي بزيادة حوالي 290%.

تطور معدل احتياطات المغرب من العملات الأجنبية (ملايير الدراهم)

المصدر: بنك المغرب

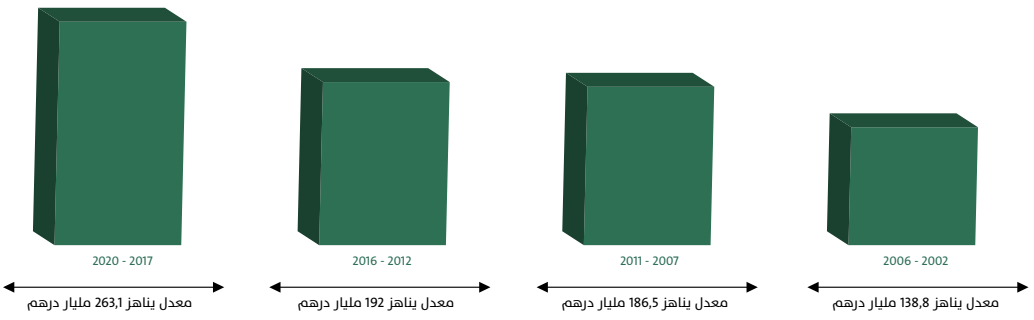

انجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

6. استقرار مديونية الخزينة قبل جائحة كوفيد19-

رغم الزيادة المهمة في الاستثمارات العمومية، فقد تمكنت الحكومة من التحكم في مديونية الخزينة. وتبقى السوق الداخلية أهم ممول للخزينة بحصة تبلغ ثلثي مجموع الدين.

عرف منحى تطور دين الخزينة تغيراً إيجابياً لأول مرة سنة 2019 وذلك بعد تزايد مستمر لمديونية الخزينة منذ 2008. فقد ارتفعت نسبة دين الخزينة بحوالي 19,5% في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2016، قبل أن تنخفضت بقرابة 0,2% في الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2019. لكن الظرفية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أدت إلى ارتفاع ملحوظ لمديونية الخزينة.

نسبة مديونية الخزينة مقارنة مع الناتج الداخلي الخام

المصدر: تقارير حول الدين العمومي المرافقة لقوانين المالية - إحصائيات وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

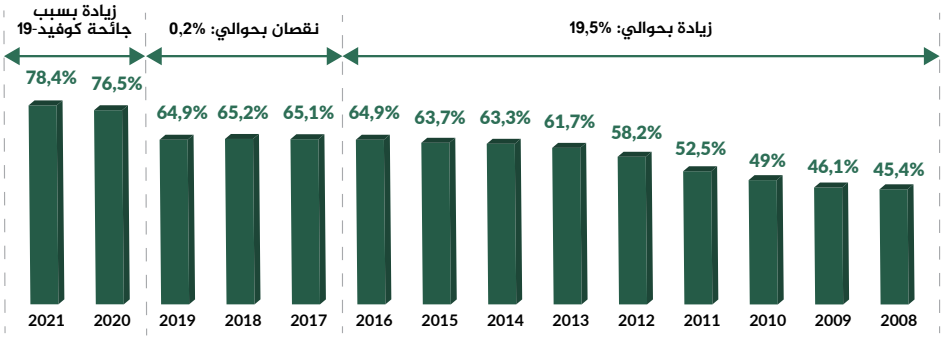

www.cg.gov.ma / 2021 - 2017 إنجازات

7. تحسن ملحوظ في مستوى عجز الميزانية قبل جائحة كوفيد-19

تمكنت الحكومة من الحد من عجز الميزانية في نسبة 3,63% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين سنتي 2017 و 2019 مقابل 4,68- % في الفترة الممتدة ما بين 2013 و 2016، وذلك رغم جهود الاستثمار المهمة التي بذلت خلال السنوات الأخيرة وعدم قابلية معظم نفقات الميزانية للتقلص.